النظرية اللغوية

في التراث العربي

تأليف
أ. د. محمد عبد العزيز عبد الدايم
أستاذ العربية والدراسات النحوية واللغوية
دار العلوم - جامعة القاهرة

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م، ٢٠٠٠م، ٢٠٠١م هي عشر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة : القاهرة : ١٩ شارع عمر لطفي موازٍ لشارع عباس العقاد خلف مكتب مصر للطيران عند الحديقة الدولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشربيني - مدينة نصر

هاتف : ٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +) فاكس : ٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)

المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)

المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)

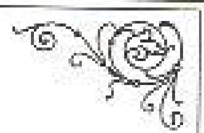
المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين

هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)

بريديًا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com

موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com



النظرية اللغوية

في التراث العربي



الظاهرة الصرفية وأنظمتها

ويشتمل على مدخل ومبحثين :

المبحث الأول : الظواهر الصرفية .

المبحث الثانى : الأنظمة الصرفية .





مدخل

يدور هذا الفصل حول أبعاد الظاهرة الصرفية وأنظمتها كما ترد في تراثنا الصرفي العربي . وهو ينطلق من أن الصرف العربي لم يرد على ظاهرة واحدة ، بل على جملةٍ كبيرةٍ منها تحرص النظرية الصرفية على دراستها واستنباط أنظمتها .

ويَقِفُ العمل في هذا الفصل على كلٍّ مِنْ :

- **الظاهرة الصرفية الكلية في التصور العربي في مقابلة التصور الغربي .**

وسوف يُبَيِّنُ موضوعها العام الذي يتمثل في ظاهرة التعدد التي سيقوم هذا الفصل بدراستها على المستوى الصرفي بشكل خاص مع إشارة سريعة إلى بعض تطبيقات ظاهرة التعدد على المستوى النحوي إذ تظهر للتعدد تطبيقات في الصرف أكثر مما تظهر به في النحو ، وقد رآها البحث الحالي أصيلة في الصرف وفرعية في النحو .

كما سيناقش موقف اللغويين العرب من بعض بِنَى الكلمات مثل بِنَى الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، وموقفهم من الجانب الفونولوجي للتراكيب الصرفية ، وكذلك ما يُعْرَفُ بِمَسَائِلِ التمرين .

- **الظواهر الصرفية الفرعية من وحدات وتراكيب وعمليات وعلاقات صرفية .**

ويقف البحث ، كذلك ، عند أنظمة الظاهرة الصرفية التي انتهى إلى أنها تتمثل في أنظمة **التفرع والتشابه والتقابل** على الرغم من أنها جميعًا تجتمع تحت ظاهرة التعدد وتُعَالَجُ من خلال نماذج الأصل والفرع المختلفة .

المبحث الأول : الظواهر الصرفية

أولاً - الظاهرة الصرفية الكلية :

نريد بالظاهرة الصرفية الكلية الصرفَ كُلَّه بوصفه مستوى لغويًا مقابلاً للمستويات اللغوية الأخرى .

وسوف ندرس من الظاهرة الصرفية الكُلِّيَّة كُلاًّ من موضوعها وأساسها ، ونطاقها وتَمَطِّيَهَا ، وذلك كما يلي :

١ - موضوعها العام وأساسها (التعدد) :

إذا كان من المقرر قيام الصرف على دراسة الاشتقاق والتصريف والتركيب مزجيًا أو عدديًا فإن ذلك يعني ما يلي :

أ - أنه يقوم بدراسة **تغيير الكلمات صرفيًا** ، وهو التغيير الذي يقوم في صياغتها ، وأنه يخالف بذلك النحو الذي يقوم بدراسة تركيب الكلمات نحويًا .

ب - أن العلاقات التي يدرسها الصرف تتمثل في علاقات تغيير الصياغة وهي كما لا يخفى ، تختلف عن العلاقات التي يدرسها النحو ، والتي تتمثل في علاقات تركيب الكلمات نحويًا .

ج - أن أطراف العلاقة الصرفية تُمَثِّلُ الأطراف المتقابلة لعملية التغيير الصرفي ، وهي تختلف عن أطراف العلاقة النحوية التي تتمثل في أطراف علاقة التركيب النحوية ، والتي يتشكل منها التركيب النحوي .

د - أن تقابل أطراف عميلة التغيير الصرفي ينتج ظاهرة التعدد ؛ إذ نجد صيغًا صرفية قبل التغيير الصرفي تقابلها صيغ صرفية أخرى بعد التغيير الصرفي كصيغة المصدر في مقابلة صيغ الفعل ، والمشتقات التي تؤخذ بالاشتقاق من المصدر ، وكصيغة المفرد في مقابلة صيغ المثنى والجموع التي تؤخذ من المفرد بالتصريف . وهذا بخلاف النحو الذي يهتم بظاهرة التركيب النحوي الذي ينتجه علاقات التركيب النحوية التي تقوم بين المفردات .

هـ - أن التعدد يُفَسَّرُ بِجَعْلِ بعض الصيغ أصولاً وأخرى فروعًا ؛ مما يعني قيام التعدد متى قام تفسير الأصالة والفرعية ، وكأن التعدد والأصالة والفرعية وجهان لعملة واحدة ؛ فالتعدد هو الظاهرة التي تقع في اللغة ، والأصالة والفرعية هي التفسير الذي يقدمه الصرفيون لهذه الظاهرة . ومِنْ ثَمَّ يلزمنا الانتباه إلى قيام التعدد كلما ورد ذكر للأصالة والفرعية .

نريد مما سبق أن نُؤَكِّدَ على عدة أمور ، وهي :

– أنَّ الدرس الصرفي يقوم بدراسة العلاقات الصرفية بين كلمات أُخِذَ بعضها عن بعض ، على حين يقوم الدرس النحوي في المقابل بدراسة العلاقات النحوية التي تكون بين الكلمات التي تُشَكِّلُ تركيبًا نحويًا صحيحًا .

– أن الفرق الأساسي بين العلاقات الصرفية والعلاقات النحوية يَتَمَثَّلُ في أن الأولى علاقات تغيير الصياغة تُسَجِّلُ الثابت والمتغير في صياغة الكلمات ، وتكون بين كلمات أخذ بعضها من بعض بالاشتقاق أو التصريف ، أما الثانية فهي علاقات تركيبية تربط عناصر التركيب بعضها ببعض لتكوين المركب النحوي الصحيح ؛ إذ تكون العلاقات النحوية بين عناصر تركيب نحوي واحد وتربطها لِتُكَوِّنَ منها تركيبًا نحويًا صحيحًا .

– أن ظاهرة التعدد هي الظاهرة الأساسية التي تشكل موضوع الدرس الصرفي ؛ فإن أخذ صيغة من أخرى اشتقاقًا أو تصريفًا يستلزم صِيَغًا متعددة تنشأ بسبب هذا الأخذ .

إن القول بالتعدد يحتاج إلى جَمْعِ أكثر من وحدة لغوية أو حتى أكثر من صورة للوحدة اللغوية معًا وافتراض علاقةٍ بينها .

إن ظاهرة التعدد في اللغة تُمَثِّل الظاهرةَ التي تقوم بدراستها بشكل رئيسي النظريةُ الصرفية نظرًا لكون الصرف يقوم على دراسة الاشتقاق والتصريف اللذين ينتجان صيغًا بينها علاقات . وهو الأمر الذي سنفصل فيه القول في الحديث عن هذه النظرية الصرفية .

وتتجلى ظاهرة التعدد في اللغة في عدد من وحدات اللغة ، وهي تحتاج إلى تفسير حين لا يعكس التعدد اختلافًا في المعنى ، يقول بعض اللغويين في ذلك : « ولسنا ندهش حين نجد تعدد الصيغة يقترن باختلاف المعنى ، أو حين تنتمي كل صيغة من تلك الصيغ المتعددة إلى بيئة معينة من بيئات العرب القدماء إلا أن هذا التعدد قد نجده في الصيغة رغم اتحاد المعنى » [1] .

ويتم تفسير التعدد بفرضية الأصل والفرع كما سنفصل القول فيه فيما بعد ، ومِنْ ثَمَّ يلزم أن نلتفت إلى وجود التعدد متى ما ذُكِرَ الأصل والفرع .

وإذا كان التعدد يمثل ظاهرة الصرف الأساسية ، فإنه يرد أيضًا في مستويات لغوية أخرى . وفيما يلي بعض ما يَرِدُ في اللغة من تَعَدُّدٍ يخضع للتفسير الذي يتلمَّسه العمل

---

(١) أنيس ، د. إبراهيم (١٩٦١م) « صيغ جموع التكسير » ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، جـ١٣ ، ص ١٦٠ .

الحالي :

أ - السمة اللغوية :

يرد التعدد على مستوى السمات اللغوية ، كسمتي التفخيم والإمالة ، وكسمتي الفك والإدغام إذ يُعَدُّ كُلُّ زَوْجينِ سِمَتَيْنِ مُتَقَابِلَتَيْنِ . وبيان ذلك كما يلي :

- التفخيم والإمالة :

تُعَدُّ الإمالة فرعًا على التفخيم ، يقول ابن الأنباري : « باب الإمالة : إن قال قائل ما الإمالة ؟ قيل : أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء . فإن قيل : فلم أدخلت الإمالة الكلام ؟ قيل : طلبًا للتشاكل ؛ لئلا تختلف الأصوات فتتنافر . وهي تختص بلغة أهل الحجاز ومن جاورهم من بني تميم وغيرهم . وهي فرع على التفخيم ، والتفخيم هو الأصل بدليل أن الإمالة تفتقر إلى أسباب توجبها ، وليس التفخيم كذلك . فإن قيل : فما الأسباب التي توجب الإمالة ؟ قيل : هي الكسرة في اللفظ ، أو كسرة تعرض للحرف في بعض المواضع ، أو الياء الموجودة في اللفظ ، أو لأن الألف منقلبة عن الياء ، أو لأن الألف تنزل منزلة المنقلبة عن الياء ، أو إمالة لإمالة ، فهذه ستة أسباب توجب الإمالة » [(١)] .

- الفك والإدغام :

يقرر اللغويون العرب أن الإدغام صورةٌ لأخرى يفترضونها ، وهي صورة الفك ، إذ الفك هو صورة الأصل ، والإدغام هو الصورة الفرعية ، يقول ابن جني : « وإذا أوجب عليهم نحو قوله : وإن ضَنِنُوا ، ولَحِحَتْ عينُه ، وضَبِبَ البلدُ ، وأَلِلَ السقاء ، قالوا : خرج هذا شاذًّا ليدل على أن أصل قَرَّتْ عينُه قَرِرَتْ ، وأنَّ أصلَ حلَّ الحبلَ ونحوه حَلَلَ » [(٢)] .

ب - الوحدة اللغوية :

يرد التعدد في الوحدات اللغوية على اختلافها من صوتية إلى صرفية إلى نحوية ومن ذلك ما يلي :

- الوحدة الصوتية :

وردت للصوت الواحد عدة صور مختلفة ولم يقتصر الأمر على صورة واحدة ومن ذلك ورود صور فرعية لبعض الأصوات العربية ، نحو صور النون المختلفة ، إذ ترد على

---

(١) الأنباري ، أسرار العربية ، جـ١ ، تحقيق د. فخر صالح قدارة ، بيروت : دار الجيل ، ط١ (١٩٩٥م) ، ص ٣٤٨ .
(٢) ابن جني ، الخصائص ، جـ ١ ، ص ١٦٢ .

أربع حالات ، يقول بعضهم عن النون : « ولها أربع أحوال إحداها الإدغام ... والثانية البيان مع الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء ... إلا في لغة قومٍ أَخْفَوْهَا مع الغين والخاء فقالوا منخل ومنغل والثالثة القلب إلى الميم قبل الباء ... والرابعة الإخفاء مع سائر الحروف وهي خمسة عشر حرفًا » [١] .

ومنها ، أيضًا ، ما يفيده ابن جني في نَصِّه عن أصوات العربية ، يقول : « واعلم أن هذه الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها ستة أحرف تَتَفَرَّعُ عنها حتى تكون خمسة وثلاثين حرفًا . وهذه الستة حسنة يؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام ، وهي النون الخفيفة ، ويقال الخفيّة والهمزة المُخَفَّفَة وألف التفخيم وألف الإمالة والشين التي كالجيم والصاد التي كالزاى . وقد تلحق بعد ذلك ثمانية أحرف ، وهي فروع غير مستحسنة ، ولا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشعر ، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة غير متقبلة ، وهي الكاف التي بين الجيم والكاف والجيم التي كالكاف ، والجيم التي كالشين والضاد الضعيفة والصاد التي كالسين والطاء التي كالتاء ، والظاء التي كالثاء ، والباء التي كالميم » [٢] .

- الوحدة المعجمية :

يمكن الوقوف على صور مختلفة للجذر المعجمي الواحد في صورتين بارزتين ، وتنتج الصور المختلفة للجذر عن أحد أمرين ، وهما : اختلاف موضع حروف الجذر بعضها من بعض ؛ إذ يمكن أن يَتَقَدَّمَ أصل على آخر بالقلب المكاني ، أو أن يتردد أحد الأصول بين عدد من الأصوات بالإعلال . وبيان هاتين الحالتين كما يلي :

*** تغير مواضع الأصول بعضها من بعض (تغير ترتيب الأصول : القلب المكاني) :**

ومن ذلك ما نراه في جذر « ي أ س » ؛ إذ يرد الجذر على هذا الترتيب مرة ، ويرد مرة أخرى بترتيب « أ ي س » ، وذلك كما نراه في الكلمتين « يَئِسَ وأَيِسَ » اللتين يقرر الصرفيون لهما جذرًا واحدًا ، ويجعلونهما من أصل واحد لعدة أسباب يرونها .

*** ورود اختلاف في جنس أحد الأصول (تغير أحد الأصول : الإعلال) :**

كما في الجذر « ق و ل » الذي يرد عينه أو أصله الثاني على أكثر من صورة صوتية فترد :

---

(١) الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، جـ ١ ، تحقيق د. علي بو ملحم ، بيروت : دار ومكتبة الهلال ط١ ١٩٩٣م ، ص ٥٥٣ .

(٢) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، جـ ١ ، ص ٤٦ .

- **واوًا** ، كما في المصدر وجمعه والمضارع « قَوْل - أَقْوَال - يَقُولُ » .
- **ألفًا** في الماضي والمبني للمجهول من المضارع « قال - يقال » .
- **همزة** ، كما في اسم الفاعل « قائل » .
- **ياء** ، وذلك في المبني للمجهول « قِيْلَ » .

أي أن وسط هذا الجذر أو عينه تتردد بين أربعة احتمالات ، هي الواو والألف والهمزة والياء .

ولا يخفى أن المعجميين العرب يجعلون لمثل هذه الكلمات جذرًا واحدًا أصليًا ، هو « ق و ل » ، ويجعل ما سواه ، وهو ما كان بالألف أو الهمزة أو الياء ، صورًا فرعية لهذه الصور الأربعة المختلفة ؛ فهم يَنْفُونَ أن يكون ثمة أكثر من جذر لمثل هذه الكلمات التي تشترك في دلالة معجمية واحدة .

ويعني ذلك أن وحدة الجذر قد تَعَدَّدَتْ صورها ، ولم ترد على صورة واحدة .

- الكلمات الوظيفية (الأدوات) :

ترد الأصالة والفرعية في الأدوات كذلك ؛ إذ تعد بعض الأدوات فروعًا على بعض ، يقول بعض اللغويين العرب : « لا إنما عملت النصب لأنها نقيضة إنَّ ، لأن لا للنفي ، وإنَّ للإثبات ... إلا أن لا لما كانت فرعًا على إن في العمل ، وإن تنصب مع التنوين نصبت لا من غير تنوين لينحط الفرع عن درجة الأصل »[1] .

- الوحدة الصرفية :

يرد التعدد في الوحدات الصرفية سواء أكانت حروف زيادة أم صيغًا صرفية ، وذلك على ما يلي :

- حرف الزيادة بالحروف ، وذلك كما في تغير حرف الزيادة ، وهو التاء في نحو قولنا : افتقد وازدهر واصطبر ... إلخ ، إذ ورد الزائد تاءً ودالًا وطاءً على الترتيب . يتردد حرف الزيادة بين التاء والدال والطاء ... إلخ على الرغم من أن الصرفيين يرونه حرفًا زائدًا واحدًا قد أخذ صورًا مختلفة ، ولا يجعلون الزائد دالًا مرة ، وطاء ثانية اعتمادًا على كون الدال والطاء لا تَرِدَان على نحو مطلق ، وإنما تَرِدَان في سياقات صوتية مُحَدَّدَة .

- حرف الزيادة بالتضعيف ؛ حيث يتغير حرف الزيادة تغيرًا واسعًا يجوز فيه كل

(١) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، جـ ١ ، ص ٣٦٧ .

أصوات اللغة ، وهو ما نلاحظه في نحو قولنا : فهَّم وقدَّم وكلَّم ... إلخ ؛ إذ تَتَمَثَّلُ حروف الزيادة التي وردت بالتضعيف في الهاء والدال واللام على الترتيب . ولا يَمْتَنِعُ حرفٌ في اللغة من أن يرد زائدًا بالتضعيف حين يكون عينًا للكلمة أو لامًا .

- الصيغة الصرفية :

وذلك كما عد النحاة بعض الألفاظ فروعًا عن بعض كعدِّ المصدر أصلًا والفعل فرعًا عليه ، وعدهم المشتقات فروعًا على الفعل ... يقول النحاة في ذلك : « الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه » (١) . ويقولون : « اسم الفاعل فرع على الفعل » (٢) .

- الوحدة النحوية :

يقرر النحاة أن التراكيب التي تُعَدُّ وحدات نحوية ترد أصلية وفرعية . ومن ذلك حديثهم عن أصالة الجملة الإخبارية وفرعية جملة الاستفهام ، وعن أصالة الجملة المثبتة وفرعية الجملة المنفية .

يقول بعضهم في ذلك : « قالوا : ويدل على صحة ما ذكرناه أن حركات الإعراب تتفق مع اختلاف المعنى ، وتختلف مع اتفاق المعنى ، ألا ترى أن قولك : هل زيد نائم ، مثل قولك : زيد نائم في اللفظ مع اختلاف المعنى ، وقولك : زيد قائم مثل قولك : إن زيدًا قائم في المعنى ؛ إذ كلاهما إثبات ، والإعراب مختلف ، والجواب : أما إعراب الفعل المضارع ففيه جوابان : أحدهما أن إعرابه يفرق بين المعاني ، أيضًا ، كما ذكرنا في المسألة قبلها ، والثاني أن إعراب الفعل استحسان لشبهه بالأسماء على ما ذكرناه هنالك . وأما اختلاف الإعراب واتفاق المعنى وعكس ذلك ، فلا يلزم ؛ لأن هذه الأشياء فروع عارضة حملت على الأصول المعللة لضرب من الشبه » (٣) .

- إفراد الخبر :

يرد الخبر في الجمل الاسمية في العربية على أكثر من صورة ، وقد صَنَّفَ اللغويون العرب ذلك ، يقول بعضهم في أصالة إفراد الخبر وفرعية كونه جملة : « الأصل في الخبر أن يكون مفردًا » (٤) .

---

(١) السابق ، جـ١ ، ص ٢٣٨ . (٢) السابق ، جـ ١ ، ص ٥٩ .

(٣) العكبري ، مسائل خلافية في النحو ، جـ ١ تحقيق محمد خير الحلواني ، بيروت : دار الشرق العربي ، ط ١ ١٩٩٢م ، ص ٩٦ - ٩٧ .

(٤) العكبري ، اللباب ، جـ١ ، تحقيق د. عبد الإله نبهان ، دمشق : دار الفكر ، ١٩٩٥م ، ص ١٤٠ .

- الإضافة والإفراد :

يعد التركيب النحوي فرعًا على الإفراد في تصور اللغويين العرب ، يقول ابن جني : « كانت الإضافة فرعًا على الإفراد » [١] .

جـ - الحكم النحوي :

توصف بعض الأحكام النحوية بأنها فروع على أخرى ، وذلك كما في الصور التالية :

- تحَمُّل اسم الفاعل للضمير .

يقول ابن الأنباري في الإنصاف : « أجمعنا على أن اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمل الضمير ؛ إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمُّل الضمير ، وإنما يضمر فيما شابه منها الفعل كاسم الفاعل نحو : ضارب وقاتل والصفة المشبهة به ، نحو : حسن وشديد وما أشبه ذلك » [٢] .

- عمل إنَّ :

ينقل ابن الأنباري رأي الكوفيين عن إن وأخواتها ، يقول : « أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم ، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل ، فإذا كانت إنما عَمِلَتْ لأنَّها أَشْبَهَتْ الفعل ، فهي فرع عليه » [٣] .

- عمل الحروف المشبهة بليس .

يقول ابن هشام : « فصل في ما ولا ولات وإن المُعْمَلات عمل ليس تشبيهًا بها » [٤] .

والحق أن تحققات ظاهرة التعدد ونماذجها التطبيقية أكثر كثيرًا من أن يمكن لمثل هذا العمل أن يقف عليها إلا أنه سوف يقتصر على هذه الأنماط لكونها تتصل بمناهج معالجة خاصة يقدمها التراث اللغوي العربي والدرس اللغوي المعاصر .

٢. نطاقها :

نعالج بخصوص نطاق الظاهرة الصرفية الكلية أمرين ، هما : ما يقع ضمنها ، وما لا يندرج فيها ، وذلك كما يلي :

---

(١) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، جـ ٢ ، ص ٤٧٤ .

(٢) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، جـ ١ ، ص ٥٩ .

(٣) السابق ، جـ ١ ، ص ١٧٦ .

(٤) ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، جـ ١ ، ص ٢٧٣ .

أ - ما يندرج فيها :

لا تختلف حدود الظاهرة الصرفية في الصرف العربي عنها في نظيره الغربي ؛ إذ تقوم الظاهرة الصرفية في الدرس الصرفي العربي في تغييرات الكلمة التي تؤدي إلى تغيير المعنى ، كصياغة المشتقات والتثنية والجمع والتصغير ونحوها ، والتي لا تؤدي إلى تغيير المعنى ، كالإعلال والإبدال والقلب ونحوها .

ويشمل الصنف الأول تغييرات الاشتقاق والتصريف وتركيب المزج أو العدد ، وهذا عين نطاقها في الدرس الغربي حيث « يُقَسَّمُ الصرف تراثيًا إلى ثلاث مناطق متمايزة : التصريف والاشتقاق والتركيب » [١] .

ب - ما لا يندرج فيها :

مما يتصل بنطاق الظاهرة الصرفية التغييرات الفونولوجية والمبنيات ومسائل التمرين ، وهو من القضايا التي انْتُقِدَ بها الصرف العربي ، ومِنْ ثَمَّ يحتاج موقفهم إلى تحقيقٍ وتَفْسِيرٍ علميٍّ مقبول .

ويؤكد على ضرورة تفسير موقفهم الذي يتمثل في إخراج المبنيات من الصرف حقيقتان ، هما :

– أن المبنيات كالضمائر ونحوها تشتمل على تعدد ؛ إذ ثَمَّةَ ، في حالة ضمير الرفع فقط ، أكثر من ضمير للمتكلم : أنا – نحن ، وأكثر من ضمير للمخاطب : أنتَ – أنتِ – أنتما – أنتم – أَنْتُنَّ ، وأكثر من ضمير للغائب : هو – هي – هما – هم – هن . وكذلك الأمر في أسماء مبنية أخرى كأسماء الإشارة والموصول .

– أن التقابل بين أطراف العلاقة الصرفية في المبنيات كتقابل أنا ونحن ، مثلًا ، لا يختلف عن التقابل بين أطراف العلاقة الصرفية في غير المبنيات ، كتقابل رجل ورجال من حيث الدلالة .

وفيما يلي الحديث عن كل واحدة من ذلك :

---

(١) Anderson, Stephen R. (1988) Morphological Theory, in Linguistic Theory: Foundations, vol. 1, Linguistics: The Cambridge Survey, edited by Frederick J. Newmeyer, p. 164. & Merriam Webster Editorial Staff (1960) "Morphology" In Websters' Third New International Dictionary of the English Language, Vol. II, Chicago: William Benton, Publisher, p. 1471.

★ التغييرات الفنونولوجية :

لقد اتخذت التغييرات الفونولوجية من الظاهرة الصرفية موقعين :

- **أحدهما تداخلت معها فيه لكونها ذات صلة بها** ، كالإعلال والإبدال والقلب والإدغام لاتصالها بتركيب الكلمات .

ولقد قَدَّمَها الصَّرْفِيُّونَ على الاشتقاق والتصريف بل قُصِرَ الصرف اصطلاحًا في بعض المراحل على هذه التغييرات الفونولوجية دون تغيير الاشتقاق والتصريف ، كما « جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف وإن كان منه » (١) .

يشير بعضهم إلى هذا الأمر في حديثه عن حَدِّ التصريف ، يقول : « وأما في الاصطلاح فيطلق على شيئين : الأول تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني ، كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول ، وهذا القسم جرت عادة المُصَنِّفِين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم (٢) وهو ، في الحقيقة ، من التصريف ، والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ، لكن لغرض آخر . وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام . وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف » (٣) .

ولم يَعْقِدْ بعض الصرفيين كالمازني أبوابًا للمشتقات ، ولا للتكسير أو التصغير أو غير ذلك من التغييرات ذات الدلالة الصرفية ، بل جمع في صرفه أبواب أبنية الأسماء والأفعال ومسائل القلب والتضعيف في بنات الياء والواو ... إلخ (٤) . ولم يخرج ابن جني في شرحه لتصريف المازني عن تسجيل التغييرات الفونولوجية مع أنه نَصَّ في مُقَدِّمَتِه عن علم التصريف والحاجة إليه على اشتمال التصريف على تغييرات الاشتقاق والتصريف ، يقول : « التصريف يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة ، وبهم إليه أشد فاقة ؛ لأنه ميزان العربية ، وبه تُعْرَفُ أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به » (٥) . وقد جرى الميداني على هذه السُّنَّةِ في كتابه

---

(١) السيوطي ، همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، جـ ٣ ، تحقيق أحمد شمس الدين ، بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ، ص ٤٠٧ .

(٢) هو ابن مالك .

(٣) الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ومعه شرح الشواهد للعيني ، جـ٤ ، القاهرة : مطبعة مصطفى البابى الحلبى ، ط٢ ١٩٣٨م ، ص ٢٣٦ .

(٤) المازني ، التصريف بشرح ابن جني المنصف تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، القاهرة : مكتبة مصطفى البابى الحلبى ، ط١ ١٩٥٤م .

(٥) ابن جني ، المنصف في التصريف .

« نزهة الطرف في فن الصرف »[١] وابن عصفور في كتابه « الممتع في التصريف »[٢] وكثيرون . أما ابن الحاجب فقد خرج عن ذلك ، فجمع بين نوعَيْ ، التغيير في صرفه ، إذ تتردد أبواب شافيته في الصرف بين تغييرات الاشتقاق والتصريف والتغييرات الفونولوجية ، فهو يسجل ، مثلاً ، في كتابه مباحث « أنواع الأبنية وحصر المزيد فيها والتصغير والمنسوب وجمع التكسير والابتداء (همزة الوصل) والوقف ... إلخ[٣] .

وقد كان رصدهم لهذه التغييرات الفونولوجية لِحِفْظِ القوانين الصرفية العامة التي أثبتوها للأوزان الصرفية ، أي بهدف اطِّراد القوانين الصرفية ، ومَدُّ مظلتها لتشمل الجانب الصرفي من الظاهرة اللغوية كلها ، ويمكن أن نَتَبَيَّن كيف حفظتْ قواعد التغيير الفونولوجي قواعد الصرف من تأمل المثالين التاليين :

أ - حَفِظَ **الإعلال قانون اطراد الجذر المعجمي** مع المعنى المنوط به ، فلولا القول بالإعلال لكان المعنى المعجمي الذي يثبت للجذر ق و ل يثبت معه ومع ق ا ل ومع ق ي ل ، وفي هذا تشتيت آخر ؛ حيث يثبت المعنى المعجمي الواحد لثلاثة جذور في وقت واحد بدلاً من أن يثبت لجذر واحد يثبت له شيء من التغيير الفونولوجي المضبوط بقواعد أخر .

ب - حَفِظَ **الإبدال المعنى الصرفي لصيغة الافتعال للتاء** بدلاً من إثباتها مرة للتاء ، كما في ارتحل ، وللطاء مرة ، كما في اصطبر ، وثالثة للدال ، كما في ازدهر . لقد جعل مفهوم الإبدال الصيغة ثابتة مع التاء ، أي في افتعل وجعل الصور الأخرى فروعًا عليها ، ولولا ذلك لتشتت المعاني الصرفية التي تثبت لصيغة افتعل ، وأُثْبِتَتْ لكل من التاء والصور الأخرى على حد سواء . وفي هذا ما فيه من افتقاد التنظيم الواجب لقواعد العلم .

ولو تَأَمَّلْنا قواعد التغييرات الفونولوجية قاعدة قاعدة لوجدنا أن كل قاعدة فونولوجية تمنع خرق قاعدة صرفية عامة محفوظة لدى الصرفيين العرب .

ولعل في هذا ما يدعو إلى ضرورة إجراء دراسة عن تردد التغييرات الفونولوجية في العربية بين القواعد الصرفية والقواعد الفونولوجية .

وقد جاء ذَمُّ الصرفيين بسببٍ من هذه القواعد الخاصة من حيث استحقوا المدح

---

(١) الميداني ، نزهة الطرف في فن الصرف ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ، بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ط١ ١٩٨١م .

(٢) ابن عصفور ، الممتع في التصريف ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ط٤ ١٩٧٩م .

(٣) ابن الحاجب ، الشافية بشرح الرضي مع شرح شواهده ، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٧٥م .

والثناء ، إذ أرادوا طرد القواعد ، ومنع خرقها حفاظًا منهم على النظام ، ولو أهملوا هذه القواعد التي تعالج التغييرات الفونولوجية ، وجعلوها على ما يريده بعض المعاصرين لكانت الصورة أشد قلقًا ، والأمر أكثر نُبُوًّا ، إذ القانون الصحيح لظاهرة ما هو ذلك القانون الذي يعالج الحالات الاستثنائية التي تمثل شذوذًا عنه مثلما يعالج المطرد المستقيم .

الثاني – خروج هذه التغييرات عن آلة ضبط الظاهرة الصرفية ، وهي الميزان الصرفي الذي لم يعرض هذه التغييرات الفونولوجية فيه . ويمثل صنيع الصرفيين هذا وعيًا بكونه خاصًا بالتغييرات الصرفية فحسب . وما كان أولاهم بالخلط بين النمطين المختلفين من القواعد ، فقد كانوا يجمعون بين دفتَيْ كتابٍ واحد قواعد علوم شتى .

★ المبنيات :

تمَّ فَصْلُ المبنيات ، كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة عن التنظير للظاهرة الصرفية . يقول الصرفيون في ذلك : « لم يتعرض النحاة لأبنية الحروف لندور تصرفها ، وكذا الأسماء العريقة في البناء كمَنْ ومَا » [١] . ويفصل بعضهم ما يتعلق به التصريف وما لا يتعلق ، يقول : « ومتعلق التصريف من أنواع الكلمة الاسم المعرب والفعل المتصرف ، فلا مدخل له في الحروف ، ولا في الأسماء المبنية ، ولا الأفعال الجامدة نحو ليس وعسى » [٢] .

ويرجع هذا الفصل في نظر البحث إلى :

أ – **تسجيلهم في الصرف التغيير الذي يقوم بالطريق الصرفي فقط** ، كأن يكون من خلال تغيير الوزن أو بزيادة العلامة .

ولا يخفى أن الاختلافات بين أفراد المبنيات لا يتم عن طريق صرفي ؛ إذ لا تختلف أسماء الإشارة ، مثلًا ، على أساس تغيير الوزن أو وجود علامة وغيابها .

ب – **اقتصارهم على تسجيل ما له قاعدة مما يُخْرِجُ تغيير المبنيات كالضمير التي لا قاعدة لصياغة أفرادها** .

ولا يُخْرِجُ الصرفيون هذه التغييرات لكونها تغييرات كبيرة أو كلية كما في « أنا – نحن » ، إذ يرد بعض تغييرات المبنيات أصغر حجمًا من تغييرات الأوزان كتغيير الفتح إلى الكسر لبيان الجنس في « أنتَ – أنتِ » .

---

(١) السابق ، جـ ١ ، ص ٨ .

(٢) السيوطي ، همع الهوامع ، جـ ٣ ، ص ٤٠٧ .

جـ - **رصدهم في مباحث نحوية تغييرات** المبنيات التي لا ترد في الدرس الصرفي المستقل ، فأفراد الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات ترد في المقدمة النحوية التعريف والتنكير .

ويرى البحث ضرورة نقل معالجتهم لتغيير المبنيات إلى الدرس الصرفي المستقل إذ إنها تغييرات صرفية خالصة لكونها تقوم وفقًا للأجناس الصرفية التي تتمثل في الجهة والإعراب والجنس والعدد والشخص والزمن والصيغة [1] فتغييرات الضمير تأتي للشخص والجنس والعدد والحالة الإعرابية . فإذا خرجت من الصرف لكون طريقها غير صرفي وعدم انطوائها على قانون صرفي تخضع له فإنها تدخل فيه من جهة أن المعاني التي تؤديها هذه التغييرات معان صرفية خالصة . ولا يقدح في تغييرات المبنيات أنه لا قانون لها يضبطها ، إذ يكفي هذه المبنيات أن تُدْرَجَ في جداول تصريفية تُبَيِّنُ التغييرات التي تقوم وتُخَصِّص لكل فرد منها المعاني الصرفية التي تثبت له .

★ مسائل التمرين :

جاءت مسائل التمرين عندهم التماسًا للرياضة بالميزان الصرفي والتدريب عليه . وهي « أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى ، مثال ذلك أن تأتي إلى ضَرَبَ فتبني منه مثل جَعْفَر ، فتقول : ضَرْبَب ، ومثل قِمَطْر فتقول : ضِرَبٌّ ، ومثل دِرْهَم فتقول : ضِرْبَب » [2] .

وتقوم مسائل التمرين بطلب الإتيان بكلمات على أوزان لم ترد عليها كطلب أسماء على وزن أفعال ، وطلب أفعال على وزن أسماء .

ويرجع ذلك لضرورة الاعتماد على التطبيق الدقيق لقواعد الميزان ولأحكام الإعلال والإبدال وغيرها من التغييرات الفونولوجية ، لأن مسائل التمرين بخروجها عن الوارد في اللغة تمنع المتعلم من الارتكاز على حصيلته اللغوية في تصريف المادة ، وتلزمه أن يجري على قوانين التصريف التي يراد تدريبه عليها .

ثانيًا - نوعاها (وينعكسان في نوعي القواعد التي تدرسها) :

تَرِدُ الظاهرة الصرفية على نوعين مختلفين من الظواهر ؛ إذ يرد جانب من الظاهرة الصرفية متصلًا بصيغ الكلمات وآخر بصور هذه الصيغ . وقد جعل الصرفيون لهذين

---

(١) Crystal (1987) The Cambridge Encyclopedia of Language, p. 93.

(٢) ابن جني ، المنصف شرح تصريف المازني ، ص ص ٣ - ٤ .

النوعين من الظاهرة نوعين من القواعد يضبطانهما أحدهما قواعد أبنية الكلم والآخر قواعد حالات الأبنية .

والفرق بين قواعد الأبنية وقواعد أحوال الأبنية كالفرق بين نمطي القواعد المعروفين عند تشومسكي Chomsky في نظريته التوليدية بقواعد تركيب العبارة والقواعد التحويلية ، فجاءت القواعد الصرفية متصلة بذلك بأحد أمرين ، وهما :

أ - الأبنية (وقواعدها قواعد توليدية)

هي تلك القواعد التي نستطيع من خلالها صياغة الكلمات . ويُعَبَّرُ عنها بقواعد الأبنية ، كما ينص الصرفيون . يقول الرضي عن الأبنية وقواعدها : « العلم بالقانون الذي تعرف به أبنية الماضي من الثلاثي والرباعي والمزيد فيه وأبنية المضارع منها ، وأبنية الأمر ، وأبنية الفاعل والمفعول تصريف بلا خلاف ، مع أنه علم بأصول تُعْرَفُ بها أبنية الكلم ، لا أحوال أبنيتها » [1] .

والحقيقة أن ابن الحاجب يرفض القول بهذا النوع من القواعد ، ويرى أن الصرف كله قواعد لحالات الأبنية أو صورها المختلفة ، أي يرى أنه ما من بنية إلا وهي صورة لغيرها . يقول في تعريف الصرف : « التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب » [2] .

ب - حالات الأبنية (وقواعدها قواعد تحويلية) :

يتمثل الجزء الثاني من الظاهرة الصرفية في أحوال الأبنية ، وهي التي تَتَمَثَّل ، كما يقرر الصرفيون ، في الحذف والتقاء الساكنين والإعلال وغير ذلك . يقول الصرفيون في ذلك : « وإنما يدخل في أحوال الأبنية الابتداء والإمالة وتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والحذف وبعض الإدغام ، وهو إدغام بعض حروف الكلمة في بعض ، وأما نحو « قل له » فالإدغام فيه ليس من أحوال البناء ؛ لأن البناء على ما فَسَّرْنَاهُ لم يتغير به ، وكذا بعض التقاء الساكنين وهو إذا كان الساكنان من كلمة ، كما في « قُلْ » من « قُوْل » [3] . ويظهر بذلك أن الأحوال نوعان : أحدهما أحوال أبنية والآخر أحوال ليست أبنية ولا أحوال أبنية « وتتمثل هذه الأخيرة في « الوقف والتقاء الساكنين في

---

(١) الرضي شرح شافية ابن الحاجب ، جـ ١ ، ص ص ٤ - ٥ .

(٢) ابن الحاجب ، الشافية بشرح الرضي مع شرح شواهده ، جـ ١ ، ص ١ .

(٣) السابق ، جـ ١ ، ص ٥ .

كلمتين والإدغام فيهما ؛ فإن هذه الثلاثة [١] لا أبنية ولا أحوال أبنية » [٢] .

وثمة مناقشة حامية بين الصرفيين حول وجود النوع الأول من الظاهرة ، وهو الأبنية وقواعدها في الصرف العربي ؛ إذ يقرر ابن الحاجب أن الصرف كله قواعد لأحوال الأبنية على حين يرى الرضي ككثير من الصرفيين أن الصرف يشمل الأبنية وأحوالها . وسَيُفَصِّلُ العمل هذه المسألة عند مناقشته لنظرية الصرف الأساسية .

ثانيًا - الظواهر الصرفية الجزئية :

يتناول هذا المبحث ثلاثة تصورات أساسية تتصل بالظواهر الصرفية الجزئية ، وتَتَمَثَّل في تصورات النظرية الصرفية لكل من الوحدة والتركيب والعملية ، وذلك على ما يلي :

١ - الوحدة :

أ - في الدرس الصرفي الغربي :

تَرَدَّدَتْ الوحدة الصرفية في الفكر اللغوي الغربي بين الكلمة والمورفيم [٣] morpheme (١٩٢٦) الذي يرجع إلى اللفظ اليوناني morph الذي يعني صيغة [٤] ؛ فلقد أصبح « لدى معظم الناس إجابات جاهزة إذا ما سُئِلُوا : ما وحدات اللغة الدلالية الصغرى ؟ هي الكلمات » [٥] . وشاع بذلك أن « الكلمات هي وسائل المعنى وعناصر

---

(١) يكشف إخراجهم لتغييرات الوقف والتقاء الساكنين في كلمتين والإدغام فيهما عن إخراجهم ما يتصل بالفونولوجي من الصرف ؛ إذ لم يدرسوا التقاء الساكنين والإدغام إلا عندما كانا في كلمة واحدة ممّا يَجْعَلُهُما مُؤَثِّرَيْنِ على بنية الكلمة الصرفية .

(٢) الرضي ، شرح الشافية ، جـ ١ ، ص ٤ .

(٣) جاء المورفيم في اللسانيات الأوروبية قسيما للكلمة بأن وقع على اللواصق ذات المعاني الوظيفية التي تدخل على الكلمة ؛ فلم يشمل الكلمة ذات المعنى المعجمي التي قيل لها semanteme . أما اللسانيات الأمريكية فقد شمل المورفيم ما كان له معنى وظيفي وما كان له معنى معجمي ، أي كلا من اللواصق والكلمات التي لا تقبل أن تحلل إلى أجزاء ذات دلالات وظيفية ، انظر :

Greenberg, Joseph H. (1957) "The Definition of Linguistic Units," in Essays in Linguistics, Chicago: The University of Chicago Press, note 1 p. 18, Hamp (1966) A Glossary of American Technical Linguistics Usage, 1925 - 50, p. 31, Martinet, (1960 [1964]) Elements of General Linguistics, p. 110.

(٤) Merriam Websters' Dictionary (1960) "Morphology," Vol. II, p. 1471 & West, Fred (1975) The Way of the Language: An Introduction, New York: Harcourt Brace Jovanovich, Inc.

(٥) Guzman, Videa [et. al.] "Morphology: The Study of Word Structure," In O'Grady, William, Contemporary Linguistics: an Introduction, New York: St. Martin's Press, p. 112.

النماذج الدلالية » (١) . أما اللغويون فقد جرَوا في بداية الأمر على ما كان من غيرهم ؛ حيث « اتفق معظم اللغويين الغربيين ضمنيًا إلى نهاية القرن التاسع عشر على أن الكلمة هي الوحدة اللغوية التي تحمل المعنى وهي الحاضرة ماديًا في سلسلة الحديث » (٢) . أما في القرن العشرين فقد تغير الأمر « فبينما يميل كثير من الناس متأثرين بالكتابة إلى الاعتقاد بأن الكلمات هي وحدات التركيب النحوي الأساسية . فإن اللغويين يميزون وحدة أصغر هي المورفيم » (٣) .

وقد ورد المورفيم وحدة اللغة الدلالية الصغرى بعد الكلمة مع الفكر اللغوي الأمريكي فلقد « شَكَّلَ المورفيم في اللغويات الأمريكية مع الفونيم وحدة التحليل الأساسية » (٤) . وقد قام « في الأربعينيات والخمسينيات جدل ساخن بشكل كبير بسبب ما المورفيمات ؟ وكيف تُعَرَّفُ أحسن تعريف ؟ وما المعاني التي يمكن أن تستنتج من المورفيمات فيما يخص الجهات الأخرى للنظرية اللغوية وهلم جرًا » (٥) .

وقد جاء تطور هذا المفهوم في الدرس اللغوي بأن : « تَوَصَّلَ لغويون كثيرون ، وبصفة خاصة في أمريكا ، إلى أن الكلمة لم تكن ، أو على الأقل ليست بالضرورة ، الوحدة الأساسية للنحو ؛ بل يجب أن نبحث عن شيء آخر أصغر من الكلمة (٦) . » ... أن عناصرَ اللغةِ الدالةَ حقيقةً هي كل من الكلمات وأجزاء الكلمات ومجموعات الكلمات ، واقترح أكثر من ذلك ، وهو أنه ينبغي أن تحل الكلمات sings و singer ... على أنها وحدات زوجية مركبة من جزئين (٧) . ويصوغ ليونارد بلومفليد الفكرة بصورة أوضح ... فيشير إلى أنه توجد صيغ لغوية لم تسمع من قبل (ولذلك لم تكن كلمات)

---

(١) Young, David J. (1984) Introducing English Grammar, London: Hutchinson, p. 15.

(٢) Ducrot, Oswald (1972 [1981]) "signigficatre units", in Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language, Translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell Reference, p. 199.

(٣) Comrie, Bernard (1996) "Language", Microsoft®Encarta®97 Encyclopedia©1993 - 1996. Microsoft Corporation.

(٤) Greenberg (1957) "The Definition of Linguistic Units", p.18.

(٥) Crystal, David (1971) Linguistics, England: Penguin Books Ltd., p. 187.

(٦) – لا يلزم أن يكون المورفيم أصغر من الكلمة ، بل يمكن أن تكون الكلمة مورفيما مفردًا ، فلا يكون جزءًا منها ؛ إذ قد تتكون الكلمة من مورفيم أو أكثر Kolln, Martha (1982) Understanding English Grammar, New York: Macmillan, Inc., p. 71, Richards, Jack [et. al.] (1985) Longman Dictionary of Applied Linguistics, p. 184 & Owens, Robert E. (1988) Language and Development: An Introduction, 2nd edition, Columbus: Merrill Publishing Company, p. 15.

(٧) Sapir (1921) Language, New York: Harcourt, Brace & World., p. 25.

سماها الصيغ المقيدة bound forms... وقد عَرَّفَ الصيغ التي من هذا النوع بوصفها مورفيمات [١] . وتعريف المورفيم الدقيق هو « صيغة لغوية لا تحمل شبهًا صوتيًا دلاليًا جزئيًا بأى صيغة أخرى » [٢] .

وقد عالج علم اللغة الحديث تَحَقُّقَ المورفيمات الذي يتم فيما يعرف بالمورفات والألومورفات التي تعد أشكالًا مختلفة للمورفيم لا يقوم معها اختلاف في المعنى [٣] ، وقد أخذ ذلك عدة تصورات ، فقد عبَّر بعضهم عن الفرق بين المورفيم والألومورف بأن جعل المورفيمات تجريدات [٤] أو أقسامًا تنتمي إليها مجموعة من الأفراد « المورفيمات أقسام كالفونيمات ، أفراد قسم المورفيم هي ألومورفات في توزيع تكاملي كما أن أفراد قسم الفونيم هي ألوفوناتٌ في توزيع تكاملي » [٥] . كما عَبَّرَ بعض اللغويين عن الفرق بينهما بأنه كالفرق بين الجوهر والشكل ، يقول : « يمكن أن يُعَبَّرَ عن الفرق الذي حدد بين المورفات والألومورفات بتعبير الجوهر والشكل » [٦] . وقد قَدَّمَ ، بناء على ذلك ، تصوره المتمثل في كون الكلمة تتكون من المورفات التي هي الجوهر أو المادة لا من المورفيمات التي تمثل الشكل لا الجوهر . يقول : « المورفيم ليس جزءًا من الكلمة بالمرة ، ليس له موضع في الكلمة . حين يمكن أن تُجَزَّأ الكلمة إلى أجزاء فإن هذه الأجزاء يشار إليها على أنها مورفات morphs » [٧] .

كما عالج علم اللغة الحديث أمر التحقق الصفري للمورفيم وهو « وسيلة وصف

---

(١) فصَّلَ بعض اللغويين الحديث عن السمات التي تتميز بها المورفيمات دلاليا وتركيبيا وتنفصل بها عن غيرها من الوحدات اللغوية كالمقطع والفونيم وغيرهما انظر في سمات المورفيم Gleason (1961) An Introduction to Descriptive Linguistics.

(٢) Palmer (1971) Grammar, GB: Penguin Books, pp.110 -1 Bloomfield (1925) Language, London: George Allen & Unwin Ltd., P. 161.

(٣) Nasr (1980) Morphemics, in The Essentials of Linguistic Science: Selected and Simplified Readings, GB: Longman Group Ltd., p. 54 & Richards, Jack [et. al.] (1985) Longman Dictionary of Applied Linguistics, p. 9.

(٤) Chalker, Sylvia & Weiner, Edmond (1994) The Oxford Dictionary of English Grammar, Oxford University Press, p. 248.

(٥) Traugott, Elizabeth and Pratt, Mary Louise (1980) Linguistics for the Students of Literature, San Diego: Harcourt Brace Jovanovich, Publishers, p. 92 & Dinneen, Francis P. (1967) An Introduction to General Linguistics, New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc., p. 53.

(٦) Lyons, John (1968) An Introduction to Theoretical Linguistics, Cambridge: Cambridge University Press, p. 180.

(٧) Ibid., P.180.

مألوفة لدى اللغويين ، هي التمثيل الصفري لعنصر ما أو قسم ما [١] تدين مباشرة إلى بانيني Panini » [٢] . وقد رآه إنجازًا جيدًا لأنه يحل مشكلة غياب المورفيم في بعض النماذج . فلقد « اخترع بالنسبة لهذه المشكلة الأخيرة النحاة الهنادكة وسيلة تسمى العنصر الصفري » [٣] . وقد أقر علم اللغة هذا الاختراع فاستخدمه سوسير Saussure[٤] ، كما كان موضع إطراء بلومفيلد للنحاة الهنادكة [٥] ، كما يقرر بعض اللغويين أنهم « سعداء تمامًا بوضع المورفيم الصفري بالنسبة للجمع المضاف في الروسية ... » [٦] . ولا يُسْتَثْنَى من اللغويين الغربيين المعجبين بمفهوم المورفيم الصفري هذا إلا نفر قليل حيث « انتقده مباشرة بصورة فعالة نايدا Nida (١٩٤٨) [٧] ، وهاس Hass فيما بعد في دراسة شاملة (١٩٥٧) [٨] لسوء استخدامات الصفر في الأدبيات اللغوية » [٩] .

ب - في الدرس الصرفي العربي :

دار حديث اللغويين العرب عن الوحدة اللغوية الصرفية حول الكلمة ، فلم يتحدثوا عن وحدة دلالية أصغر من الكلمة ، وغاية ما هنالك أن لهم حديثا عما يُعْرَف في درسنا اللغوي بالعلامات وهو يكشف عن وعيهم بقيام العلامة بزيادة دلالةٍ على دلالة الكلمة وبأن الكلمة أصبح لها جزآن دلاليان . ويلزم أن نشير إلى جملة الأمور التالية :

الأول – عدم غَفْلَةِ اللغويين العرب عن عناصر الكلمة وأجزائها التي يقوم كل واحد منها بمعنى ، فقد التفتوا إلى تركُّبِ بعض الكلمات من جزأين وإن لم يجعلوهما على حد سواء ، فهم يرون أن كلمات مثل : حمامة ورجلان وبصرى والرجل ويضرب كل واحدة منها « كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة ، فأعرب المركب إعراب

(١) يقوم التحقق الصفري في عدد من الوحدات اللغوية كالفونيم والمورف والأداة وغير ذلك انظر Crystal, (1985) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 339.

(٢) Robins, (1968) A Short History of Linguistics, p. 148.

(٣) Dinneen (1967) An Introduction to General Linguistics, p. 268.

(٤) Saussure, Ferdinand de (1959) Course in General Linguistics, McGraw-Hill p. 186.

(٥) Bloomfield, L. (1935) Language, P. 209.

(٦) Allerton, D. J. (1979) Essentials of Grammatical Theory: A Consensus View of Syntax and Morphology, London: Routledge & Kegan Paul, p. 222.

(٧) نشر هذا المقال مرتين - Nida (1948) "The Identification of Morpheme", Language, Vol. 24, pp. 414 - 41 & In Joos (ed.) (1958) Readings in Linguistics, New York: American Council of Learned Societies.

(٨) Hass, W. (1957) "Zero in Linguistic Description", in Studies in Linguistic Analysis, Oxford: Blackwell.

(٩) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p 100.

الكلمة ؛ وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة ، وكذلك الحركات الإعرابية »[١] . كما يقول بعضهم عن تاء التأنيث : « تاء التأنيث بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم »[٢] . لقد رأوا أن علامتي التأنيث والتثنية وياء النسب وأداة التعريف وياء المضارعة ليست من أصول الكلمات الداخلة عليها ، ولا من الزيادات الصرفية التي تُغَيِّر الوزن ، وأنها قد أضافت إلى ما دخلت عليه معنى ، فصار معنى اللفظ مركبًا لا مفردًا ، فلم يكن أمامهم إلا عَدُّها كلمات غير مستقلة لا إعراب لها . ويعني ذلك أن الصرفيين العرب لم يغفلوا عن تركب اللفظة المفردة من دلالتين إحداهما من الكلمة الأساس ، والأخرى مما دخل عليها مما لم يَرَوْهُ كلمة لعدم استقلاله ولانتفاء الإعراب عنه .

الثاني – وعيهم بطبيعة العربية التي تَتَمَثَّلُ في افتراق اللفظ عن المعنى في جهة التركب والإفراد ؛ حيث يمكن أن يرد اللفظ مفردًا على الرغم من تركب معناه ، ينقل الرضي ما يقرره بعضهم ، يقول : « والمشهور في اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ ، فيقال : اللفظ الفرد ، واللفظ المركب ، ولا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها ؛ لأن الحد للتبيين ، وليس له أن يقول : إني أريد بالمعنى المفرد الذي لا تركيب فيه ؛ لأن جميع الأفعال إذن يخرج عن حد الكلمة »[٣] . وقد خطَّأ الرازي ، بناء على ذلك ، وصف الزمخشري المعنى بالإفراد ، قال : « قال الزمخشري في أول المفصل : الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع . وهذا التعريف ليس بجيد ؛ لأن صيغة الماضي كلمة مع أنها لا تدل على معنى مفرد بالوضع ، فهذا التعريف غلط ؛ لأنها دالة على أمرين حدث وزمان ... وسبب الغلط أنه كان يجب عليه جعل المفرد صفة للفظ ، فَغَلَطَ وجعله صفة للمعنى »[٤] .

ويعني ذلك أن للعربية خصيصةً مَنَعَتْ اللغويين العرب من أن ينسبوا كل دلالة في اللفظ إلى جزء من أجزاء هذا اللفظ وهي تَرَكُّب المعاني دون تَرَكُّبٍ في الألفاظ . ويؤكد ذلك أن الوزن الصرفي يفيد معنى ينضاف إلى المعنى الذي يستفاد من الجذر

---

(١) الرضي ، شرح كافية ابن الحاجب ، جـ ١ ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ص ٥ .

(٢) ابن الأنباري ، أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، دمشق : مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، ١٩٥٧م ، ص ٣٧١ .

(٣) الرضي ، شرح الكافية ، جـ ١ ، ص ٤ .

(٤) فخر الدين الرازي ، مفاتيح الغيب المشتهر بالتفسير الكبير ، وبهامشه تفسير أبي السعود ، جـ ١ ، مصر : دار الطباعة العامرة ، ص ١١ .

المعجمي ، وهو ، كما لا يخفى ، لا ينفصل عن الكلمة التي يعد قالبًا لها ؛ فليس ، مِنْ ثَمَّ ، شيئًا مستقلًّا فضلًا عن أن يكون هذا الوزن وحده كلمة . كما أن أسماء الأفعال التي لا أوزان لها نحو : صه ومه ... إلخ تتركب من دلالتيَ الحدث والزمن مع عدم وجود أجزاء صرفية يمكن تمييزها بعضها عن بعض . لقد فَرَّقَ اللغويون العرب بين تركيب اللفظ وتركيب الدلالة ، وقد جاء المركب لديهم منحصرًا في خمسة أنواع ، يقولون : « المركب هو ما أريد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه ، وهو خمسة : مركب إسنادي كقام زيد ، ومركب إضافي كغلام زيد ، ومركب تعدادي كخمسة عشر ، ومركب مزجي كبعلبك ، ومركب صوتي كسيبويه » (١) .

الثالث – رجوع إهمالهم الحديث عن وحدة أصغر من الكلمة يمكن أن تُعَالج باستقلال إلى أن بعض أجزاء الكلمة التي تفيد دلالة يمتنع فصل بعضها عن بعض ؛ فوزن الكلمة ، مثلًا ، لا يمكن فَصْلُه عن جذر الكلمة مع أن كلًّا منهما يُعَدُّ عنصرًا من عنصرَيْ الدلالة الثابتة للكلمة . ويفيد ذلك أن الحديث عن وحدات دلالية أصغر من الكلمة يستلزم فصل الوزن عن الكلمة ، كما يرجع إلى ورود معاني مركبة لا تركيب في ألفاظها ، كما في حالة أسماء الأفعال التي لا وزن لها ، وليس لها أجزاء صرفية ترجع إليها دلالاتُها . إن كل اسم فعل يُعَدُّ وحدة لفظية واحدة لا تقبل التجزئة لفظيًّا ، وإنْ تَعَدَّدَ دلالةً ، كهيهات وشتان اللذين يفيدان الحدث والزمن معًا .

الرابع – رجوع اتخاذهم الكلمة الوحدة الصرفية إلى أنهم أرادوا اطراد الوحدة الصرفية ؛ إذ يلزم اعتماد الكلمة أو جُزْئِها وحدةً صرفية . وقد اعتمدوا الكلمة وحدة صرفية لَمَّا رأوا أن جزء الكلمة لا يَطَّرِدُ وحدة صرفية ؛ إذ ليس لعناصر الدلالة في الكلمة أجزاء تقابلها في اللفظ دائمًا .

الخامس – عدم صلاحية مفهوم المورفيم ولا منهج التحليل الهرمي (٢) للعربية لكونها لغة اشتقاقية لا إلصاقية ؛ ومِنْ ثَمَّ لا يُمَثِّلُ غياب المفهوم عن الدرس العربي جهة انتقاص أو عجز .

تعتمد العربية على القالب لاشتقاق كلماتها دون توظيف اللاصقة (الزيادة الصرفية)

---

(١) الجرجاني ، التعريفات ، ص ٢٢٣ .

(٢) سوف يرد حديث عن منهج التحليل الهرمي في هذا البحث عند معالجة المنهج الصرفي .

لاشتقاق الكلمات [1] فترد الأفعال والمشتقات عاملة وغير عاملة عن طريق الوزن لا اللاصقة الصرفية ، ويستخدم تصريف الأسماء اللاصقة (العلامة) ، وذلك على ما يظهر من تأمل حالات التثنية وجمعَي التصحيح ، ويرد بعضٌ من تصريف الأسماء من خلال الوزن كذلك ، كما في جموع التكسير . ويعني ذلك أن لاصقة الاشتقاق لا ترد في العربية مثلما ترد في الإنجليزية التي تجمع بين لاصقة الاشتقاق ولاصقة التصريف مثل ورود er- للاشتقاق (اشتقاق لفظ دال على فاعل الحدث) وورود لاصقة s- للتصريف (بيان لحالة الجمع) [2] .

ويُفسِّرُ غيابُ لاصقة الاشتقاق في العربية عدمَ حديث اللغويين العرب عن اللواصق ؛ إذ رجع هذا الغياب إلى عدم صلاحية المفهوم للغة العربية التي تتميز بأنها اشتقاقية لا تصريفية . وهذا ما يقرره علم اللغة الحديث من أن مفهوم المورفيم لا يناسب إلا اللغات الإلصاقية ؛ إذ من المنتقد « أن النظرية النحوية الحديثة ، وبخاصة مدرسة لُغَويِّي ما بعد بلومفيلد Post- Bloomfieldian ، التي كانت فيها بدايات النحو التوليدي قد وُجِّهَتْ إلى لغات ما يُسَمَّى بالنموذج الإلصاقي agglutinating : تلك اللغات التي يُمَيَّز تصريفها من خلال اللواصق التي يمكن أن تُدْخَل مع المورفيمات في علاقة واحد إلى واحد » [3] . وقد تساءل بعض اللغويين تَشَكُّكًا عن مدى صلاحية مفهوم المورفيم والتحليل الهرمي الذي يطرح في إطاره للغات الإلصاقية [4] .

السادس – اتخاذ الصرف العربي مصطلح العلامة للزوائد الصرفية الداخلة على الكلمة ، ولم يتخذ مصطلح اللواصق ؛ لأنه ليس فيها ما يخرج عن طبيعة التعليم (زيادة العلامة) هذه ؛ إذ ليس منها ما يأتي مثلًا للاشتقاق كما في نموذج اللغات الإلصاقية . ويعني ذلك أن مصطلح العلامة يراعي طبيعتها ولا يمثل مخالفة لما وردت عليه الزوائد

---

(١) تغيب لاصقة الاشتقاق عن اللغة العربية بانتفاء ورود جزء من الكلمة باستثناء العلامة التي للتصريف في سياقات مختلفة مع ثبات المعنى تقريبًا . انظر في كيفية تحديد المورفيمات : Hockett, Charles F. (1958) A Course in Modern Linguistics, New York: The Macmillan Company, pp. 123 - 124.

(٢) يمكن مراجعة حديث اللغويين عن لواصق الاشتقاق والتصريف الرئيسية في الإنجليزية وعن موقع لواصق التصريف من لواصق الاشتقاق في :

Nasr (1980) "The Major Grammatical Morphemes of English", In The Essentials of Linguistic Science, pp. 67 - 73 & Akmajian [et. al.] (1990) An Introduction to Language and Communication, 3rd edition, Massachusetts Institute of Technology, p.36.

(٣) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 96.

(٤) Palmer (1971) Grammar, p. 112.

الصرفية في اللغة العربية ، وأن العلامة كافية في العربية للقيام بالدور المنوط باللاصقة ؛ إذ ترصد زوائد التصريف التي تدخل على كلمات العربية ، وليس ثمة زوائد صرفية تخرج عن العلامة .

ولا مشاحة في المصطلح لوقوعه على مدلوله بلا زيادة ولا نقصان .

السابع – تسجيل تَحَقُّقِ العلامة في الصرف العربي بوصفه صورًا للعلامة مثلما سُجِّلَتْ تحققات المورفيمات بوصفها ألومورفات لها أو أشكالًا مختلفة منها . ويظهر هذا الأمر من أنهم يذكرون أداة تعريف واحدة مع أنها تتخذ شكلين مختلفين : القمرية التي تنطق فيها اللام ، والشمسية التي تدغم لامها في الحرف التالي لها ؛ مما يفيد أنهم لم يخرجوا عن الحس اللغوي الصحيح الذي يراعي الفرق بين القسم وأفراده التي يتحقق فيها أو بين الجوهر وبين الشكل كما يفيد بعض اللغويين .

الثامن – تفريقهم بين غياب العلامة الذي يمثل علامة وغيابها الذي لا يكون علامة على شيء فهم يرون غياب النون في الأفعال الخمسة علامة على جزم المضارع أو نصبه ؛ لأن ثبوتها يرد مقابلًا لهذا الغياب في حالة الرفع ، وكذلك يرون غياب علامة التأنيث عن الكلمة علامةً على التذكير ، ثم يذكرون أن غياب العلامة قد لا يكون علامة حين يتحدثون عن استواء الطرفين بغياب العلامة فيهما على السواء ، كما في حديثهم عما يستوي فيه المذكر والمؤنث يقول : « من ذلك قولهم : بعير ناحز ؛ إذا سعل فاشتد سعاله ، وناقة ناحز وبعير ضامر وناقة ضامر » [1] . وكما في حديثهم عن عدم دخول علامة التأنيث لبعض الصفات ، يقول بعضهم : « اعلم أن فاعلًا إذا اشترك فيه الرجال والنساء دخلته هاء التأنيث كقيلك : رجل قائم وامراة قائمة ، وإذا انفرد به النساء دون الرجال لم تدخله هاء التأنيث كقيلك : امرأة حائض وطالق وطامث وطاهر » [2] . وقد ذكروا كل الصفات التي لا تلحقها تاء التأنيث يروي صاحب اللسان عن اللحياني قوله : « ما كان على مفعال فإن كلام العرب والمجتمع عليه بغيرها في المذكر والمؤنث إلا أحرفًا جاءت نوادر قيل فيها بالهاء » [3] نحو : رجل معطاء وامرأة معطاء . وهم بذلك

---

(١) الأنباري ، أبو بكر محمد . كتاب المذكر والمؤنث ، تحقيق د. طارق عبد عون الجنابي ، بغداد : مطبعة العاني ، ط١ ١٩٧٨م ، ص ١٦٤ .

(٢) السابق ، ص ١٣٩ .

(٣) ابن منظور ، لسان العرب ، مج ٤ ، ص ٥٨٢ ، وانظر في ذلك ، أيضًا ، الجوهري ، الصحاح : تاج اللغة وصحاح العربية ، جـ ٦ ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، القاهرة : دار الكتاب العربي ، ط٢ ١٩٧٩م ، ص ٢٤٣٠ .

لا يُسَجِّلُونَ مجرد غياب العلامة بوصفها مورفيما صفريًا فحسب ، بل يفرقون بين نوعَيْ غيابها : الدالٍّ وغير الدالٍّ . مثلما يقرر علم اللغة الحديث الذي يُؤَكِّدُ على أن « الفرق بين الصفر واللا شيء هو بدقة مسألة أننا يمكن أن نرى الغياب سمة إيجابية » [١] . إن تطبيق مفهوم نظام العلامات الذي يقدمه علم اللغة يفيد أن الصفر يكون فردًا ذا دلالة إذا ما ورد في إطار نظام من العلامات [٢] وذلك بشرط الأخذ بنظام التقابلات التي قدمها دو سوسير لا مجرد نظام الوحدات الدلالية [٣] الذي تَوَفَّرَ عليه بايك Pike .

ومما يلفت النظر بصدد غياب العلامة الدالٍّ أو ما يسمى بالمورفيم الصفري أنه بينما استقبلت اللغويات البنيوية مفهوم المورفيم الصفري بهذه الحفاوة والتكريم ، كما أشرنا سابقًا ، لقي ما يقابله لدينا وهو العلامة السلبية أو غياب العلامة الدالٍّ ، وكذلك الاستتار والتقدير في النحو العربي انتقادًا عنيفًا واتهامات غير قليلة ؛ إذ العلامة السلبية في الصرف والاستتار والتقدير في النحو عند كثير من اللغويين العرب المعاصرين ليس إلا نوعًا من الافتراض والتعسف الذي ينبغي أن يخلو منه الدرس اللغوي الحديث . لقد رأى معظم اللغويين أن مفهوم المورفيم الصفري فنية تسمح بِمَدِّ مظلة القواعد الصرفية التي يقدمها مفهوم المورفيم ليصبح مفهوم المورفيم صالحًا لمعالجة الكلمات ذات المورفيمات المتمايزة والكلمات التي لا تنماز فيها المورفيمات بعضها عن بعض ، فقرروا ، بصدد ذلك ، أن على منهج الوحدة - الترتيب IA[٤] الذي ينبني في معالجته الصرفية على مفهوم المورفيم أن يعتمد مفهوم المورفيم الصفري فقد « اقترح بلوخ Bloch في مقال نَيِّرٍ ومُحْكَمٍ (١٩٤٧) [٥] أن الحل الأمثل لمنهج الوحدة - الترتيب IA أن تعالج الكلمة الكاملة sank بوصفها رمزًا للعنصر المعجمي sink وحده ، ومِنْ ثَمَّ يمكن أن يحقق الزمن الماضي بالصفر zero أو بالمورف الصفري zero morph في نهاية الكلمة » [٦] .

---

(١) Beaugrande (1991) Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works, Note 3, p. 85.

(٢) Saussure (1959) Course in General Linguistics, pp. 120 - 122.

(٣) Pike, Kenneth (1967) Language in Relation to a Unified Theory of the Structure of Human Behavior, The Hague: Mouton, p. 345.

(٤) سوف يأتي عرض هذا المنهج ضمن الحديث عن المنهج عند الحديث عن مناهج التحليل الصرفي مع بيان طبيعته المتمثلة في اعتماده في الوصف الصرفي للوحدات الصرفية على بيان الوحدات الصرفية (المورفيمات) وتسلسلها .

(٥) Bloch, J. (1947) "English Verb Infliction," Language, Vol. 23, pp. 399 - 418 & In Joos, m. (ed.) (1958) Readings in Linguistics.

(٦) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, New Horizons in Linguistics, GB: Penguin Books, pp. 99 - 100.

أما اللغويون العرب المعاصرون فلم يروا في العلامة السلبية والاستتار والتقدير نوعًا من الفنيات التي تتخذ لطرد القواعد على أساس أن شمول القواعد وتغطيتها لأكبر قدر من الموضوع شرط ضروري في أي مجموعة من القواعد تطرح لمعالجة ظاهرة ما . وقد فاتهم بذلك أن عدم القول بهذه الفنيات يورث الدرس اللغوي العربي اضطرابًا وتشوشًا عظيمين .

٢. التركيب :

تتمثل أنماط تركيب الكلمات في اللغة العربية في ثلاثة أنماط وهي ترد على النحو التالي :

أ – **تركيب بالعلامات :**

يظهر ذلك في كلمة مثل : « **الطالبتان** » تَرَكَّبَتْ من مجموعة من العلامات الصرفية ، وهي عبارة عن أداة التعريف « أل » وتاء التأنيث وألف ونون التثنية أضيفت على جذع الكلمة ، وهو لفظ « طالب » . ويرد هذا النمط من التركيب الصرفي في العربية في أكثر حالات تصريف الأسماء الذي يكون بالتأنيث والتثنية وجمعي التصحيح والنسب .

ب – **تركيب بالعمليات (بالتغير الصرفي) :**

يظهر تركيب الكلمات صرفيًا بالعمليات في كلمة مثل : « قاضٍ » ؛ إذ وردت فيها جملة من العمليات الأولى الزيادة ، وتمثلت في زيادة الألف ثانية ، والثانية إعادة تحريك أصول الكلمة ، وتمثلت في فتحة للفاء وكسرة العين ، والعملية الثالثة هي الحذف ، وتمثلت في حذف لام الكلمة .

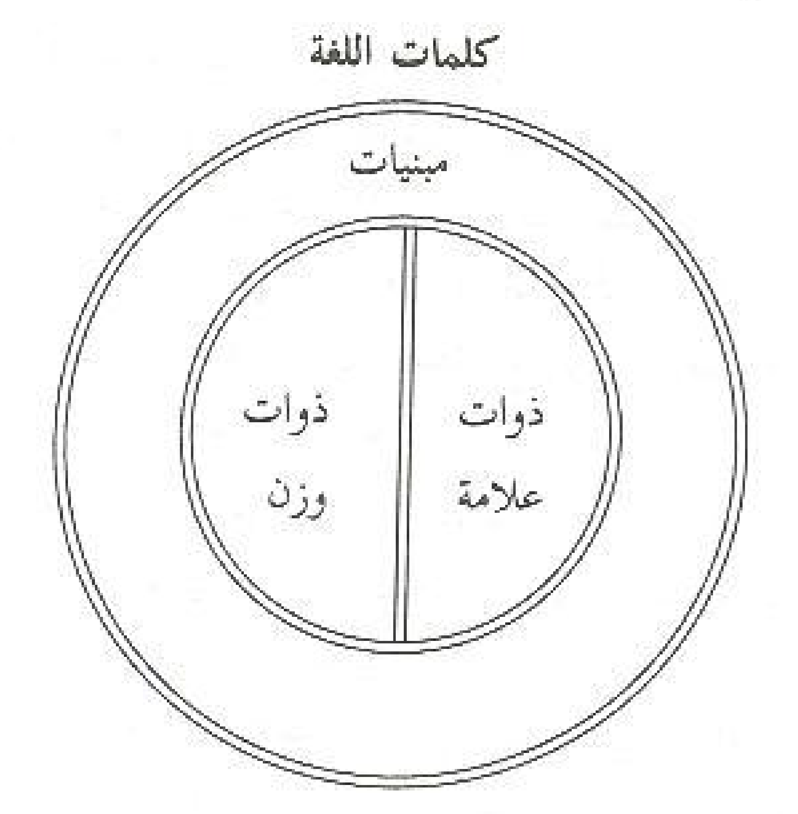
ويرد هذا التركيب في اللغة العربية مع المشتقات بالإضافة إلى بعض حالات تصريف الأسماء وهي جمع التكسير والتصغير .

جـ – **تركيب مطلق غير قياسي :**

يظهر تركيب الكلمات بشكل مطلق في كلمة مثل أنا التي تتحول إلى نحن ، فلا نجد سلوكًا محددًا لتركيب أي منهما .

ويمكن أن يستفاد من إخراجهم للمبنيات من الصرف ، وجعلها على محيط دائرة الصرف ، وجعلهم في قلب دائرة الصرف الكلم ذوات العلامات أو ذوات الأوزان أن تصورهم للتركيب الصرفي للعربية يرد على النحو التالي :

كلمات اللغة



(رسم ١)

يعني هذا المخطط أن التركيب الصرفي للعربية قد جاء كما تفيد النظرية الصرفية العربية على صور متعددة حيث ورد :

- **التركيب الصرفي السماعي :**

وهو ما يعكسه فصلهم للمبنيات والألفاظ غير المتصرفة وإخراجها من الصرف العربي . وموضع هذا من الصرف هامش الدائرة الصرفية ، أو خارج دائرة الصرف القياسي الذي يرد وفق قانون معين يمكن القياس عليه .

- **التركيب الصرفي القياسي :**

وهو ذلك التركيب الصرفي الذي تم ضبط قواعده وجاء مطردًا .

٣ - العمليات الصرفية

ترد جملة من التغييرات الصرفية التي يلزم الدرس الصرفي رصدها وبيان قواعدها وذلك من خلال مناهج التحليل المناسبة لرصدها ، ويلزمنا أن نرصد هذه التغييرات قبل الحديث لاحقًا عن مناهج تحليلها .

يذكر بعضهم أنماط التغيير الصرفي ، يقول عن حد الصرف : « تغيير حروف الكلمة الأصول بزيادة أو نقصان أو إبدال للمعاني المطلوبة منها » (١) . ويقول ثان : « إنما سُمّيَ

(١) العكبري ، اللباب ، جـ ٢ ، ص ٢١٩ .

تصريفًا لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة ، وخَصُّوا به ما عرض في أصول الكلام وذواتها من التغيير ، وهو ينقسم خمسة أقسام زيادة وإبدال وحذف وتغيير بالحركة والسكون وإدغام وله حد يعرف به » [١] . ويعرض بعضهم للتغييرات التي تتم في الاشتقاق ، يقول : « المشتق إما بزيادة حرف أو حركة أو حركة وحرف وإما بنقصان حرف أو حركة أو حركة وحرف . فهذه ستة مع إفراد الزيادة وإفراد النقصان ، ثم ينضم إليها زيادة حرف مع نقصان حركة » [٢] .

ويشير آخر إلى اجتماع أكثر من تغيير في الكلمة الواحدة ، يقول : « خطاياكم هو جمع خطيئة ، وأصله عند الخليل خطائئ بهمزتين الأولى منهما مكسورة ، وهي المنقلبة عن الياء الزائدة في خطيئة ، فهو مثل صحيفة وصحائف ، فاستثقل الجمع بين الهمزتين ، فنقلوا الهمزة الأولى إلى موضع الثانية ، فصار وزنه فعالى ، وإنما فعلوا ذلك لتصير المكسورة طرفًا ، فتنقلب ياء ، فتصير فعالي ، ثم أبدلوا من كسرة الهمزة الأولى فتحة ، فانقلبت الياء بعدها ألفًا ، كما قالوا في يا لهفي ويا أسفي ، فصارت الهمزة بين ألفين ، فأبدل منها ياء ؛ لأن الهمزة قريبة من الألف ، فاستكرهوا اجتماع ثلاث ألفات ، فخطايا فعالى ، ففيها على هذا خمس تغييرات تقديم اللام عن موضعها وإبدال الكسرة فتحة ، وإبدال الهمزة الأخيرة ياء ، ثم إبدالها ألفًا ، ثم إبدال الهمزة التي هي لام ياء . وقال سيبويه : أصلها خطائئ كقول الخليل إلا أنه أبدل الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها ، ثم أبدل من الكسرة فتحة ، فانقلبت الياء ألفًا ، ثم أبدل الهمزة ياء ، فلا تحويل على مذهبه ، وقال الفراء : الواحدة خطية بتخفيف الهمزة والإدغام ، فهو مثل : مطية ومطايا » [٣] .

إن المراد بلفظ العملية الصرفية أو التغيير الصرفي تلك العمليات الصرفية التي تقوم في مختلف أنواع الكلمات ، وهي بحسب ما يرد في التركيب الصرفي العربي على النحو التالي :

- عمليات تَتَوَلَّدُ منها أقسام الكلم المختلفة رئيسية أو فرعية ، كما في حالة الاشتقاق الذي يولد الأفعال والمشتقات المختلفة .

- عمليات تَتَعَدَّدُ بها صورة الكلمة ، كما في حالة التصريفات التي تنتقل به الكلمة

---

(١) ابن السراج ، الأصول في النحو ، جـ ٣ ، ص ٢٣١ .

(٢) ابن مالك ، مسألة في الاشتقاق ، تقديم وتحقيق محمد وجيه تكريتي ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، السنة ١٤ (١٩٩٠) ، عدد ٣٨ ، ص ١٢٧ .

(٣) العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، جـ ١ ، ص ٣٨ .

من وجه التذكير إلى وجه التأنيث ومن وجه الإفراد إلى وجه التثنية أو الجمع ... إلخ .

– عمليات تَتَكَيَّفُ بها الكلمات صرفيًا ، كما في حالة الإعلال والإبدال ونحوهما . وهي ما يمكن تسميتها بالتغييرات الفونولوجية الصرفية .

– عمليات تَتَطَوَّرُ بها الكلمة فَتَتَغَيَّرُ صورتها ، وذلك كما في نماذج التطور التاريخي للكلمات ، وليس ثمة معالجة شاملة لها في الدرس اللغوي العربي إلا ما نجده في كتب لحن العامة . وسبب إهمال اللغويين العرب لهذه التغييرات الطبيعية المعيارية لدراستهم ودراستهم لمستوى العربية الفصحى صيانة له من اللحن ؛ فلم يكن من المطلوب لديهم بحسب نظرتهم عناية منهم باللحن .

وبيان هذه التغييرات الصرفية المختلفة كما يلي :

١ – **تغييرات تقوم في المبنيات** ، كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ونحوها ، وهي تغييرات لا يُرْصَدُ لها طريق صرفي معين تسلكه ، ولا قانون تخضع له ، فليس ثَمَّةَ علاقة تغيير صرفي قياسي بين أنا ونحن أو هو وهما وهم ... إلخ .

٢ – **تغييرات بزيادة علامة** ، وذلك كما في التأنيث والتثنية وجمعي التصحيح ونحوها ؛ إذ يكون المؤنث والمثنى وجمعا التصحيح بزيادة علامة للنوع أو العدد على الأصل ، نحو طالب – طالبة ، وفاهم – فاهمان – فاهمون ، وفاضلة – فاضلات .

٣ – **تغييرات لهجية أو تاريخية** ، كالقلب المكاني ، نحو : أيس وجبذ وناء ونحوها .

٤ – **تغييرات بالحذف** ، وهي تتمثل في سقوط حروف المفردات عند تصريفها ؛ كسقوط الألف من كتاب عند جمعه .

٥ – **تغييرات التعويض** وهي تابعة لتغيير الحذف حيث يعوض في بعض الحالات عن الحرف المحذوف ، كما في المصدر عِدَة الذي سقط منه فاؤه وعوض عنها بالتاء ، وكما في المصدر الأجوف غير الثلاثي إذا لزمته ألف في مصدره ، إذ لا يُجْمَعُ بين ألفين فتحذف عينه ، ويعوض عنها بتاء ، نحو : إقالة واستقامة .

٦ – **تغييرات بالتضعيف** مثل فَهَّمَ وتَفَهَّمَ واحْمَرَّ ونحوها .

٧ – **تغييرات النقل** [1] أو إعادة الضبط وفق باب آخر ، وهي أن ينقل الفعل من باب

---

(١) يراد بتغييرات النقل ما تنتقل به الكلمة من وزن إلى آخر ، كما في انتقال فَقِه إلى فَقُه وفَقَه لإفادة صيرورة الفقة ملكة أقرب إلى السجية مع ضم العين ، وزيادة معنى المغالبة مع الفتح . ولا يراد في هذا السياق نقل الكلمة بوزنها المخصوص من دلالة صرفية إلى أخرى ، كالنقل من المصادر والأفعال والمشتقات وغيرها إلى العلمية كما في : محمد ومحمود ونحو ذلك ، كما لا يراد به في هذا السياق النقل الخاص بنقل الحركة في الإعلال .

إلى آخر لإفادة الدلالة التي لهذا الباب الذي نقل إليه الفعل ، يقول الصرفيون العرب عن ذلك في باب فَعَلَ يَفْعُلُ : « ومما يختص بهذا الباب بضم مضارعه باب المغالبة ، ونعني بها أن يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر ... وقد يكون الفعل من غير هذا الباب كغلَب وخصَم وكرُم فإذا قصدت هذا المعنى نقلته إلى هذا الباب »[١] .

٨ - **تغييرات الزيادة** ، وهي واسعة جدًّا وتصاحبها في أغلب الحالات تغييرات أخرى كإعادة الضبط . ولا تستطيع عد الزيادة من باب العلامات الصرفية لعدم انضباط الزيادة بشكل قياسي ، وعدم اقتصار التغيير الصرفي على هذه الزيادة .

---

(١) الرضي ، شرح الشافية ، جـ ١ ، ص ٧٠ .

المبحث الثاني : الأنظمة الصرفية

يلزمنا في بَيَانِنَا لظاهرة التعدد التي تعد الظاهرة الصرفية العامة أن نُحَدِّدَ الأنظمة المختلفة التي تشتمل عليها هذه الظاهرة إتمامًا لهذا البيان ، وتمهيدًا لدراسة النماذج التي قدمتها النظرية الصرفية في معالجتها لهذه الظاهرة على اختلاف الأنظمة التي تشتمل عليها ؛ فقد عالج اللغويون العرب ظاهرة التعدد في العربية من خلال نظرية صرفية شاملة عُرِفَتْ في درسنا اللغوي ، كما أشرنا من قبل ، بنظرية الأصالة والفرعية ، واشتملت على نموذج أساسي ، ونماذج أخرى تكميلية للنموذج الأساسي ، أو بديلة عنه . وقد كان السبب في تعدد النماذج التي اشتملت عليها نظرية الأصالة والفرعية وجود أنظمة مختلفة لظاهرة التعدد التي تتكفل بها هذه النظرية .

وإذا وَقَفْنَا مع تَصَوُّرِ الصرفيين العرب لأنظمة التعدد في العربية وجدناهم يصرحون بنوعين من الأنظمة ، هما نظامًا الاشتقاق والتصريف ؛ إذ الاشتقاق يُوَلِّدُ تعددًا في الصيغ بأن يُوجِدَ مثلا صيغًا للأفعال والمشتقات في مقابلة صيغة المصدر ، كما أن التصريف يُوجِدُ ، مثلا ، صيغًا للمثنى والجمع في مقابلة المفرد .

وقد نَصُّوا على علاقة الاشتقاق والتصريف بالأصل والفرع ، يحكي بعضهم عن علاقة الاشتقاق بالأصل والفرع ، يقول : « وقد قال الرماني ، الاشتقاق اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصل ، وهذا يحصل منه معنى الاشتقاق » (١) . كما لا يخفى نَصُّهُم على أن صور التصريف المختلفة فرع أصولها ، يقول بعضهم عن صورة التأنيث : « هذا باب التأنيث لما كان التأنيث فرع التذكير احتاج لعلامة » (٢) . ويقول بعضهم عن الجمع : « فإن قيل أَوَلَسْتَ تعلم أن الواحد أقدم في الرتبة من الجمع ، وأن الجمع فرع على الواحد ، فكيف جاز للأصل ، وهو عظاءة ، أن يبنى على الفرع ، وهو عظاء ؟ وهل هذا إلا كما عابه أصحابك على الفراء من قوله إن الفعل الماضي إنما بني على الفتح لأنه حمل على ألف التثنية ؟ » (٣) .

والحقيقة أن الاشتقاق والتصريف يرجعان إلى نظام واحد للتعدد ؛ إذ كلاهما يُمَثِّلُ تعددًا بين وحدات لغوية متقابلة ؛ فالتعدد في الاشتقاق لوجود مصدر بإزاء فعل أو مشتق عامل ، والتعدد في التصريف لوجود مفرد بإزاء مثنى أو جمع . والحقيقة أننا في هذا

---

(١) العكبري ، اللباب ، جـ ٢ ، ص ٢١٩ .

(٢) ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، جـ ٤ ، ص ٢٨٦ .

(٣) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، جـ ١ ، ص ٩٤ .

العمل نريد أن نثبت التعدد بثلاث صور تَتَمَثَّلُ في التقابل الذي يرد في الاشتقاق ، والتصريف ، والتفرع الذي يُجْعَلُ لِوحْدَةٍ واحدة ، وليس لوحدتين مختلفتين ، أكثر من صورة فرعية لها ، والتشابه الذي يجمع بين أكثر من وحدة لاشتراك بينها في أمر أو حكم . إننا لا نريد مجرد هذين الأمرين البارزين في الأصالة والفرعية ، وإنما أن نقف مع كل صور التعدد الصرفي ، بصفة خاصة ، لنستنبط الأنظمة الثلاثة التي تحكمه .

إن مراجعة صنيع اللغويين العرب لظاهرة التعدد ، بصفة عامة ، يعكس أنظمة لغوية لها أكثر من مجرد الاشتقاق والتصريف المذكورين ، فظاهرة التعدد ليست من قبيل واحد ، ولا يحكمها نظام مفرد ، كما لا تقتصر على الاشتقاق والتصريف ، وهذا ما تظهره معالجتهم لها من خلال الأصالة والفرعية التي تقابل التعدد ؛ إذ يعالجون تحت التعدد ما يلي :

١ - الصور المتعددة للوحدة الواحدة .

٢ - تعدد الوحدات ، كالمفرد والتثنية والجمع التي يجمعونها معًا فيقوم التعدد ، وكالتأنيث والتذكير اللذين يجمعونهما معا كذلك .

٣ - تعدد أدوات الباب الواحد ؛ إذ يرد في الباب الواحد عدد من الأدوات يجعلون إحداها أم الباب بتعبير اللغويين العرب .

وتلزم الإشارة إلى أن أول ما يتبادر إلى الذهن عند ذكر التعدد هو النوع الأول ، وهو ورود أكثر من صورة لوحدة لغوية معينة ، وهو الأمر الذي يمثل التعدد الحقيقي والمادي في اللغة الذي يرد بسبب وجود صور متعددة لبعض الوحدات . أما أن ينظر إلى الوحدات اللغوية المختلفة تمامًا فتجعل من قبيل التعدد ، فهو ، في الحقيقة ، أمر ليس بوضوح النوع الأول ، أو هو بحاجة إلى صرف النظر عن تعدد صور الوحدة الواحدة إلى نوع آخر من التعدد ، وكذلك النوع الثالث من التعدد يحتاج إلى زاوية نظر جديدة ؛ إذ أدوات الباب ليست فروعًا لأداة واحدة مثلما تكون صور الوحدة الواحدة .

إن نظرية الأصالة والفرعية في التراث العربي تعكس أنظمة التعدد ، فتستخدم مصطلح فرع الذي يقابل مصطلح أصل في حالة الصور المتعددة للوحدة الواحدة ، وفي حالة التقابل بين وحدتين مستقلتين ؛ إذ يجمعون هذه الوحدات المتقابلة معًا ؛ فيقوم التعدد بها ، وفي حالة تشابه بعض الوحدات اللغوية ؛ إذ يجمعون الوحدات المتشابهة ، فيقوم التعدد بذلك .

إن نظرية الأصالة والفرعية في التراث العربي تعالج :

- التفرع الذي يتحقق في الصور المختلفة للصوت الواحد ، كصور النون المختلفة وفقًا

للإظهار والإخفاء والإدغام والقلب ، وكالتعدد الذي يوجد في نحو : « الشين – الشين التي كالجيم » وفي نحو : « الصاد – الصاد التي كالزاي » .

يقول ابن جني عن أصوات العربية : « واعلم أن هذه الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها ستة أحرف تتفرع عنها ... وهذه الستة حسنة يُؤْخَذُ بها في القرآن وفصيح الكلام ، وهي النون الخفيفة ، ويقال الخفيّة ، والهمزة المُخَفَّفَة ، وألف التفخيم ، وألف الإمالة ، والشين التي كالجيم والصاد التي كالزاي . وقد تلحق بعد ذلك ثمانية أحرف وهي فروع غير مستحسنة ولا يُؤْخَذُ بها في القرآن ولا في الشعر ، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة غير متقبلة ، وهي الكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي كالكاف والجيم التي كالشين ، والضاد الضعيفة ، والصاد التي كالسين ، والطاء التي كالتاء ، والظاء التي كالثاء ، والباء التي كالميم » [1]

– التقابل الذي يتحقق في التعدد الموجود في نحو : « فاهم – فاهمان وفاهمون » وفي نحو : « فاهم – فاهمة » . أي تعالج أصالة المفرد وفرعية كل من المثنى والجمع عليه ، وأصالة المذكر وفرعية المؤنث .

ولا يخفى أن هذا التعدد يرد بملاحظة اشتراك الصيغتين في جزء منهما ، وافتراقهما في آخر ، إذ يتفق فاهم ، مثلًا ، مع كل من فاهمان وفاهمون في الجذع « فاهم » ، ويختلف عنهما بتخلف الزيادتين الواردتين فيهما ، وهما علامتا التثنية والجمع ، إذ ورد أولها بدون أية زيادة للعدد مطلقًا .

– التشابه الذي يتحقق في التعدد الموجود في نحو الأدوات التي ترفع الاسم « كان وأخواتها » ، والأدوات التي تنصب الاسم وترفع الخبر « إن وأخواتها » ؛ إذ اجتمعت على كل حكم من الحكمين المشار إليهما أكثر من أداة كما هو مقرر .

وفيما يلي بيان الأنظمة اللغوية الثلاثة التي ترد عليها ظاهرة التعدد في اللغة :

١ - تعدد صيغ الوحدة لا الوحدة نفسها :

يُمَثِّلُ هذا النوع تعددًا لصور الوحدات ، لا تعددًا للوحدات نفسها ، وهو يُمَثِّل :

أ – تعدد التفرع : (ينتج فروعَ وحدةٍ واحدة) :

يُمَثِّلُ تعدد صيغ الوحدة الواحدة صورة من صور التعدد اللغوي ، وهي تتمثل في وجود « صيغ متعددة تجمعها وحدة واحدة » ؛ فهي فروع للوحدة اللغوية ، ومِنْ ثَمَّ

---

(١) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، جـ ١ ، ص ٤٦ .

يسميه البحث تَعَدُّد التفرُّع . ويكون ذلك في التَّحَقُّقَات المختلفة التي ترد عليها الوحدة اللغوية الواحدة نحو :

– علامة الرفع التي تتحقق في أكثر من صورة تتمثل ، كما هو مقرر ، في الضمة والواو والألف وثبوت النون .

– صور النون المختلفة التي ينتجها كل من الإظهار والإخفاء والإدغام والقلب .

– **ورود تاء الافتعال** تاء مرة ، ودالًا أخرى ، وطاء ثالثة ... إلخ .

– **ورود الفعل الواحد** على أكثر من صورة بالواو والألف والياء والهمزة ، مثلًا ، كما في إعلال فعل القول الذي ترد عينه بهذه الأصوات الأربعة ، وذلك كما يتضح من تصاريفه المختلفة التالية : « يقول وقال وقيل وقائل » .

ويعني ذلك أن اللغويين يجمعون تحت الوحدة الواحدة مجموعة الصيغ المختلفة التي يمكن أن ترتد إلى هذه الوحدة . وهي ، في الحقيقة ، تُمَثِّلُ فروع الوحدة الواحدة ، وهي تُمَثِّلُ كذلك تَعَدُّد صورٍ فحسب ، أي لا يرد التعدد في أصل الوحدات ، بل تبقى الوحدةُ معه واحدةً .

والحقيقة أن هذا الجانب من ظاهرة التعدد ذو صلة بخصيصة الاقتصاد التي ينبغي أن تتوفر في اللغة ، وذلك حين تستخدم اللغة أكثر من صورة للوحدة الواحدة دون أن يكون بينها فرق دلالي يُقْصَدُ إليه ؛ إذ يُذْهِبُ ذلك ، إنْ لم يَتِمّ تفسيره على نحو ما ، بأمر الاقتصاد على ما سيتم بيانه في تفصيل هذا العمل .

وتفسر نظرية الأصالة والفرعية في مثل هذا النوع تعدد الصور مع اتفاق الوحدة دلالةً ووظيفةً . كما يفسر الدرس اللغوي الغربي هذا التعدد من خلال التفريق بين كل من الفونيم phoneme والألوفون allophone أو بين المورفيم morpheme والألومورف allomorph ونحو ذلك مِمّا سَيُوَضِّحُهُ البحث في بيانه لطرق معالجة التعدد في النظرية اللغوية الغربية .

٢ - تعدد الوحدات نفسها لا صورها (ينتج تقابلًا أو تشابهًا) :

يُمَثِّلُ تعدد الوحدات نفسها صورة أخرى من صور التعدد في اللغة ، وهو يشتمل على صورتين فرعيتين ، وهما :

ب - تعدد التقابل (ينتج فروع علاقة)

يَتَمَثَّلُ تعدد التقابل في وجود « **وحدات مختلفة تجمعها علاقة واحدة** » ، كأن تتقابل

صيغ على طرفيَ علاقة الاشتقاق أو التصريف ، مثل : ورود المصدر أصلًا يقابله على طرف الاشتقاق الآخر الفعل ، ومثل : ورود المفرد أصلًا يقابله على الطرف الآخر من علاقة التصريف المثنى والجمع . وكأن الفروع هنا فروع للعلاقة أحدها أصل ، والباقي فروع مقابلة لهذا الأصل ، وليست الفروع في هذه الحالة فروعًا لوحدة ، كما في النون التي ترد على فروع مختلفة من إظهار إلى إخفاء إلى إدغام إلى قلب ، كما سبقت الإشارة إليه .

ولا يقوم التعدد هنا بورود صيغ مختلفة للوحدة الواحدة ، كما في النوع الأول السابق ، وإنما يرد التعدد في الوحدات نفسها ، إذ ترد الوحدات متعددة ، ويكون ذلك في الوحدات التي أخذ بعضها من بعض بالاشتقاق ، كالفعل والمشتقات ؛ إذ يعد الأول أصلًا للثاني الذي يُعَدُّ فرعًا عليه ، أو في الوحدات التي يمثل بعضها حالة صرفية لبعض ، أي الوحدات التي تجمعها علاقة تصريف ، كالمفرد والمثنى والجمع ، إذ يُعَدُّ المفرد أصلًا ، على حين يعد الأخيران فرعين عليه ، وكالمذكر والمؤنث ، إذ يُعَدُّ الثاني فرعًا على الأول .

ويعني هذا أن دراسة اللغويين للمصدر والفعل وجمعهما معًا على طَرَفَيِ علاقة الاشتقاق يراد به بيان ما بينهما من علاقة أخذ بالاشتقاق كالتي بين : « كتابة – كَتَبَ » ، كما يُفِيْدُ جمع اللغويين للمثنى والجمع مع المفرد معًا ، والحديث عن تعدد هذه الحالات الثلاث للوحدة الواحدة بيان علاقة التصريف التي تقوم بينها والتي تظهر بين « فاهم – فاهمة » أو بين « فاهم – فاهمان – فاهمون » .

ويتصل بهذا النوع من التعدد (التقابل بين طرفَيْ علاقة صرفية ما كعلاقة الاشتقاق) ما يناقشه اللغويون العرب من مفهوم الأصل الافتراضي الذي يكون في الإعلال والإبدال والإدغام ، مثلًا .

ويَتَبَيَّنُ ذلك في الحقيقة ، من وجود علاقتين أو عمليتين :

– إحداهما صرفية يقف على طرفيها المتقابلين المصدر « قَوْل » أصلًا ، والصورة الافتراضية التي تقضي بها قواعد الاشتقاق للفعل الماضي المجرد الثلاثي ، وهي صورة « قَوَلَ » .

– الثانية فونولوجية يقف على طرفيها المتقابلين صورة « قَوَلَ » أصلًا مفترضًا أنتجته قواعد الاشتقاق وصورة « قال » المستخدمة في واقع العربية .

ويعني ذلك أن لدينا علاقتين فقط وثلاث صور ؛ إذ تعد صورة « قَوَلَ » الطرف الثاني لعلاقة قواعد الاشتقاق الصرفية ، كما تعد صورة الأصل الافتراضي للعلاقة الفونولوجية التي ينتج منها الصورة الواردة في الاستعمال أي أن صورة « قَوَلَ » قد تكررت في العلاقتين ، أو بتعبير آخر كان الحد الأوسط بين ما يشتق منه « قال » وبين

« قال » نفسه .

ويمكن تصوير العلاقة بين هذه الثلاثية بالرسم التالي :

المصدر قَوَلَ ـــــ يشتق منه وفق قواعد الاشتقاق ـــــ> الماضي قَوَلَ ـــــ تُحَوِّلُهُ القواعد الفونولوجية إلى ـــــ> قال

رسم ٢

على أية حال ، يعني تعدد التقابل أن اللغويين لا يقتصرون على جمع الصورة المختلفة للوحدة الواحدة ، وإنما يجمعون ، كما في هذه الحالة ، الوحدات اللغوية التي تجمعها علاقة لغوية ما كالتصريف أو الاشتقاق ، كما ذكر البحث آنفًا ، ولا يرون انفصالها أو استقلالها بعضها عن بعض تمامًا ، وإنما ينطلقون من تصور يقضي برجوع بعض الوحدات إلى بعض ويجعل بعضها صورًا لبعض .

يقرر بعض النحاة الفرق بين الصيغ الأصول والصيغ الفروع ، يقول : « أما حد الاشتقاق : فأقرب عبارة فيه ما ذكره الرماني ، وهو قوله الاشتقاق اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل ؛ فقد تَضَمَّنَ هذا الحد معنى الاشتقاق ، ولزم منه التعرض للفرع والأصل ، وأما الفرع والأصل فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الأقيسة الفقهية ، والأصل ها هنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعًا أوليًا ، والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل ، والمثال في ذلك الضرب ، مثلًا ، فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربًا ، ولا يدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك ، فأما ضَرَبَ يَضْرِبُ وضارِبٌ ومَضْرُوبٌ ففيها حروف الأصل ، وهي الضاد والراء والباء وزيادات لفظية لَزِمَ من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر »[1] .

ويعني النص السابق أيضًا أن سبب جعل بعض الوحدات فروعًا لبعض دورانها في تصاريف واحدة ، والاتفاق في المادة مع اقتصار الاختلاف على بعض التغييرات ... إلى آخر الأسباب التي يذكرها اللغويون العرب في الأصالة والفرعية .

وسوف يناقش البحث فيما بعد الأسس التي يتم عليها تصنيف الوحدات اللغوية إلى أصول وفروع .

---

(١) العكبري ، المسائل الخلافية ، جـ ١ ، ص ٧٤ .

وتفيد نظرية الأصالة والفرعية في مثل هذا النوع إثبات العلاقة التي بين الكلمات المختلفة . كما يلزم القول بالتعدد اللغوي في مثل هذه الحالة بسبب ملاحظة العلاقة التي بين هذه الوحدات ، أو افتراض كون الوحدات اللغوية المختلفة فروعًا على بعض ، بمعنى أن بعضها مأخوذ من بعض . ولا يخفى أن عدم جعل بعض الوحدات صورًا أو فروعًا لبعض ينفي القول بالتعدد ، إذ ستجعل كل وحدة رأسًا بنفسها .

ويتضح هذا النوع من التعدد ، أيضًا ، في حديث اللغويين الغربيين في نظرية التعليم Markedness ؛ إذ ينصُّون على أن التعليم يرد حيث ترد الزوجية ، أي حيث يرد فردان متقابلان أو أكثر ؛ إذ يمثلان زوجين متقابلين أو أفرادًا متقابلة ، يقول اللغويون عن ذلك : « الفكرة البدهية التي وراء مفهوم التعليم Markedness في علم اللغة هي أنه حيثما كان لدينا تقابل بين فردين أو أكثر (مثل التام perfective ، في مقابل غير التام imperfective) ، فإن الحالة – غالبًا – هي أن يُشْعَرَ بأن فردًا من الفردين المتقابلين معتادٌ بشكل أكثر من الآخر أو أكثر طبيعية منه أو أقل تخصيصًا منه (أو أنه ، باصطلاح التعليم ، غير مُعَلَّم وما سواه مُعَلَّم) » [١] .

ويمكن التماس ما تعالجه نظرية التعليم Markedness Theory في نصوصهم التي تعني أنهم يعالجون أكثر ما يعالجه التراث العربي تحت الأصالة والفرعية ، يقول بعضهم : « يقال للصيغ الأساسية للأسماء والأفعال وكلمات أخرى يمكن أن تكون متصرفة : إنها صيغ غير مُعَلَّمَة (مثل : look ينظر ، و table منضدة ، و nice لطيف) ، على حين يقال للصيغ المتصرفة منها ، (مثل : looked نظر ، و looks ينظر ، و tables منضدات ، و nicer ألطف) إنها صيغ معلمة للمضي والجمعية وصيغة التفضيل وهلم جرا . بالمثل صيغة المبني للمعلوم صيغة غير مُعَلَّمَة وصيغة المبني للمجهول صيغة مُعَلَّمَة » [٢] . ويعني هذا أن التعدد الذي تعالجه هذه النظرية هو التقابل بين الصيغ والتراكيب المتقابلة نحو look في مقابل looked ، و looks ، ونحو table في مقابل tables ، ونحو nice في مقابل nicer .

ب - تعدد التشابه (ينتج فروع باب أو حكم) :

يجمع اللغويون الوحدات التي تشترك في عمل واحد معًا ، ولكنهم لا يجعلون بعضها فروعًا على بعض ، وإنما يجعلونها وحدات متوازية ، أو بتعبيرهم يجعلونها

---

(١) Comrie, Bernard (1976) Aspect: An Introduction to the Study of Verbal Aspect and Related Problems, Cambridge: Cambridge University Press, p. 111.

(٢) Chalker & Edmund (1994) The Oxford Dictionary of English Grammar, p. 235

أخوات ، أي سواء في الحكم . لاحِظْ ، مثلًا ، تسميتهم للأدوات التي ترفع الاسم وتنصب الخبر « كان وأخواتها » ، وتسميتهم للأدوات التي تنصب الاسم وترفع الخبر « إن وأخواتها » . وهم لا يُفَرِّقُونَ بين هذه الوحدات المختلفة إلا بتمييز رأس الباب بتسميته أم الباب إشارة لما له من بعض تميز في الأحكام يتقدم بها على غيره ، كما لو كان أصل الباب . يقول بعضهم في كان وأخواتها : « باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ تشبيهًا بالفاعل ، ويسمى اسمها ، وتنصب خبره تشبيهًا بالمفعول ، ويسمى خبرها ، وهي ... كان ، وهي أم الباب وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس ... » [1] .

ويربط ابن هشام بين أم الباب والأصالة في حديثه عن أم الباب في نواصب المضارع وما تختص به نتيجة كونها أم الباب : « الناصب الرابع أَنْ ، وهي أم الباب ... ولأصالتها في النصب عملت ظاهرة ومضمرة بخلاف بقية النواصب ، فلا تعمل إلا ظاهرة » [2] .

والحقيقة أن تعبير أم الباب يشير إلى شيء قريب من الأصل دون أن يكون هو الأصل بعينه ، فهم لا يجعلونها أصلًا للباب ، ولا يجعلون ما دونها فروعًا ؛ إذ ليست هذه الوحدات مأخوذة بعضها عن بعض ، وكل ما شابهت فيه الأصل فقط بعض تميز في الحكم ، كما سبقت الإشارة إليه .

كما أن هناك مفهومًا آخر ذا صلة بالفرع ، وهو مفهوم النائب ؛ فهم يقولون بأن الكسرة نائبة عن الفتحة في نصب جمع المؤنث السالم ، كما يقولون بأن الفتحة نائبة عن الكسرة في جر الممنوع من الصرف غير المحلى بأل أو المضاف ، وهم لا يجعلونها فرعًا صريحًا . والفرق بين الفرع والنائب هو أن النائب يسبق له استخدام قبل النيابة ، فلا يخفى أن الكسرة ترد علامة على الجر بالإضافة إلى استخدامها الطارئ ، والذي يتمثل في ورودها علامة على النصب في جمع المؤنث السالم . وكذلك الأمر في الفتحة ؛ إذ يسبق لها استخدام أصلي ، وهو كونها علامة على النصب قبل استخداها علامة على الجر في الممنوع من الصرف غير المحلى ولا المضاف . ويعني ذلك أن النائب يرد بالأصالة عن نفسه قبل وروده بالنيابة عن غيره ، أما الفرع فلا يسبق له استخدام مخالف لاستخدامه فرعًا على علامة أصلية . لاحظ أن الياء التي ترد علامة على النصب والجر في المثنى وجمع المذكر السالم لا ترد علامة على حالة إعرابية أصيلة .

---

(١) ابن مالك ، أوضح المسالك ، جـ ١ ، ص ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

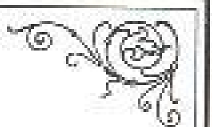
(٢) ابن هشام ، شرح قطر الندى ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة : الشركة المتحدة ، ط ١١ ١٣٨٣هـ ، ص ٦١ .

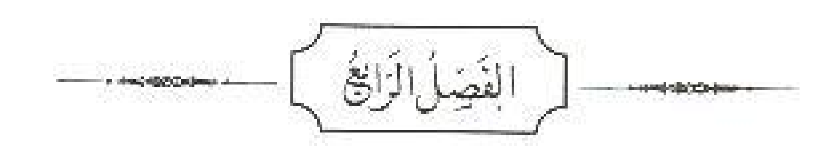
صفوة القول أن التماس التعدد لا يقتصر على التفرع أو وجود صور متعددة لوحدة واحدة أو تركيب مفرد على ما يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى ؛ إذ إن التعدد يتحقق في اللغة ، كما يرصده اللغويون ، من خلال التفرع أو وجود صور مختلفة للوحدة ، ومن خلال تقابل الوحدات بعضها لبعض ، والتشابه الذي يقوم بين بعضها البعض ، أو بتعبير آخر من خلال فروع الوحدة الواحدة ، وفروع العلاقة الواحدة ، وفروع الباب الواحد .

ويمكن تصوير أنواع العلاقة بين صور التعدد المختلفة التي تعالجها النظرية اللغوية في التراث العربي على النحو التالي :



(رسم ٣)





الفصل الرابع

النظرية الصرفية ومناهجها للتحليل

ويشتمل على مدخل ومبحثين :

المبحث الأول : النظرية الصرفية .

المبحث الثاني : مناهجها للتحليل .




مدخل

إن البحث عن نظرية لغوية صرفية تعالج التركيب الصرفي في المقام الأول وتختلف عن النظرية النحوية يرجع إلى تسليمنا بضرورة أن تكون للصرف نظريته الخاصة به التي يلزم أن تختلف عن نظرية النحو العامة ، لأن موضوع الدراسة أو الظاهرة التي يتناولها العِلْمَانِ جِدُّ مختلفة ؛ إذ يقوم النحو على دراسة التركيب النحوى المتمثل في الجمل فضلًا عن النص الذي فُصِل عن دراسة تركيب الجملة ، وجُعِلَ فرعًا مستقلًا على حين يقوم الصرف على دراسة تركيب الكلمة .

ولا يخفى غياب الدراسات المعاصرة العربية التي تعالج مسألة التنظير في الدرس الصرفي ، أو حتى تعرض للنظرية الصرفية ، كما يقدمها الدرس الغربي ، ومِنْ ثَمَّ كان على هذا العمل أن يتلمس التنظير الصرفي في تراثنا ، وأن يقارن بينه وبين التنظير الصرفي في الدرس الغربي حتى تتضح معالمه في ضوء مقابله .

والحقيقة أن المقارنة بين الدرسين اللغويين التراثى العربي والغربي المعاصر تُمَثِّلُ نقطة جدل شديد بين اللغويين الذين يأخذون موقفين متقابلين . يقرر بعض اللغويين التشابه بين هذين الدرسين اللغويين من خلال بعض المفاهيم التي تتصل بالدرس الصرفي ، وتعالج ظاهرة التعدد كمفهوم الأصل والفرع ونظرية العلامة ، يقول : « إن أساس المفاهيم في الأصول النحوية الخاصة بالأصل والفرع وأساس مفهوم نظرية التعليم Markedness Theory شيء واحد في الحقيقة » [١] على حين يرى بعضهم بخصوص المسألة نفسها « أنه لا يوجد تشابهات بين نظرية العلامة والأصل والفرع » [٢] . وقد ناقش بعضهم الجوانب التي تمنع القول بالتشابه كما فعل فرستيغ Versteegh في ترجمته لإيضاح العلل النحوية أو كما يطلق عليه اسم نظرية الزجاجي اللغوية [٣] .

(١) Owens, Jonathan (2003) "Western Approaches to the Arabic Linguistic Tradition: a Critical Survey", p. 1.

(٢) Suleiman, Yasir (1999) The Arabic Grammatical Tradition: a Study in Taeliil, Edinburgh: Edinburgh University Press, p. 27.

(٣) Versteegh, Kees (1995) The Explanation of Linguistic Causes, AzZaǧǧāǧi's Theory of Grammar: pp. 237 - 8.

والحقيقة أن ربط مفاهيم التعدد في التراث العربي بمفاهيم التعدد في الدرس اللغوي المعاصر يبرز على نحو كبير في الربط بين المفاهيم التي تطرحها نظرية الأصالة والفرعية في التراث اللغوي العربي ، وتلك المفاهيم التي تطرحها نظرية التعليم Markedness Theory في الدرس اللغوي الحديث . وسوف يتضح من خلال هذا البحث أن كثيرًا من المفاهيم اللغوية التي قدمها تراثنا في إطار ما عُرِفَ بنظرية الأصالة والفرعية والتي نالت غير قليل من النقْد بدعوى خروجها عن طبيعة اللغة إلى الفلسفة والمنطق ، سوف يتضح أن الدرس اللغوي المعاصر يستخدمها بشكل متطابق إلى حد غير متوقع على الإطلاق .

وما يريد أن يقف عليه هذا العمل بشكل أساسي هو الإطار الأوسع الذي تدور فيه ظاهرة التعدد التي تُمَثِّلُ موضوع الدرس الصرفي أو الظاهرة الأساسية له ، وهو ذلك الإطار الذي يجمع ، في الحقيقة ، المفاهيم اللغوية المختلفة المتصلة بظاهرة التعدد ، سواء أكانت صوتية أم صرفية أم نحوية ... إلخ ، كمفاهيم الأصالة والفرعية والتضعيف والقلب المكاني والإبدال والإعلال والوحدة المجردة وتحققاتها والتضعيف والمورفات القُلَّب Chameleon morphs ... إلخ .

تُعَدُّ ، على أية حال ، ظاهرة تعدد الوحدات اللغوية من أبرز ما عُنِيَ بِهِ الدرس اللغوي التراثي مثلما يُعْنَى بها الدرس اللغوي الحديث اليوم . وفيما يلي تحليل لنظرياتها في الدرس اللغوي العربي مقارنة بنظريات الدرس اللغوي الغربي المعاصر .

إن هذا الفصل يعرض المفاهيم اللغوية العربية والغربية التي تعالج مشكلة واحدة معًا للوصول إلى مدى التشابه والتخالف بين المفاهيم المتقابلة أو المتشابهة .

وهو يقف مع نظريات ظاهرة التعدد على المستوى الصرفي بشكل خاص ، مع إشارة سريعة إلى بعض تطبيقات ظاهرة التعدد على المستوى النحوي ؛ إذ تظهر للتعدد تطبيقات في الصرف أكثر مما تظهر به في النحو ، وقد رآها البحث الحالي أصيلة في الصرف فرعية في النحو .

وقد أجاب هذا العمل لصاحبه عن سؤالٍ ملحّ عن طبيعة النظرية الصرفية الأساسية . وكُنَّا ، في الحقيقة ، قد بدأنا دراسة التعدد في اللغة ، ثم بعد أن انتهى وجدنا أن التعدد هو الظاهرة الصرفية الأساسية الجامعة ، وأن معالجة هذه الظاهرة تمثل النظرية الصرفية الأساسية ، وأنها ترد في الأصوات والنحو بشكل فرعي وثانوي .

المبحث الأول : النظرية الصرفية

أولا - فرضها العام :

أشرنا من قبل إلى أن موضوع الدرس الصرفي هو ظاهرة التعدد التي تنشأ من تغيير الصيغة لإنتاج صيغة من أخرى بالاشتقاق أو التصريف أو التركيب مزجيًا أو عدديًا .

وتنبني النظرية الصرفية التي تدرس ظاهرة التعدد في الصيغ على أحد فروض ثلاثة تمليها القسمة المنطقية ، وهي افتراض :

- أصالة بعض الصيغ وفرعية البعض الآخر .
- أصالة جميع الصيغ .
- فرعية جميع الصيغ .

وقد وردت هذه الأوجه الثلاثة في الدرس الصرفي عربيًا وغربيًا ؛ إذ تم افتراض ما يلي :

١ - أن الصيغ **لا علاقة بينها** بمعنى أنها **أصول جميعًا** لم يُؤْخَذْ بعضها من بعض ، ويعني هذا ، ببساطة ، تقليص وظيفة الصرف ؛ إذ انتفاء كون بعض الصيغ فروعًا لبعض بالاشتقاق أو التصريف يعني انتفاء القواعد التي تنبني على أَخْذِ بعضها من بعض . وقد وجد هذا الفرض طريقه إلى الدرس اللغوي مع بواكير الدرس الوصفي ، ولكنه عاد فَعَدَلَ عن هذا الفرض .

٢ - أن الصيغ ذات **علاقة** من حيث إن **بعضها قد أُخِذَ من بعض** ، فالفعل والمشتقات تؤخذ من المصدر ، والمثنى والجمع يؤخذان من المفرد ، والمؤنث يُؤْخَذ من المذكر . وهذا يعني القول بأصالة بعض الصيغ وفرعية البعض الآخر . وهو الأمر الذي يشيع في تراثنا اللغوي ولا سيما الصرفي ، وفي بعض تطبيقات الدرس اللغوي الغربي ؛ إذ تنص على هذا الفرض كل من النظرية الصرفية في التراث العربي ، وهي نظرية الأصالة والفرعية ، ونظرية التعليم Markedness Theory بالنسبة للدرس اللغوي الغربي المعاصر .

٣ - أن الصيغ ذات **علاقة** ، ولكن بمعنى أنها فروع جميعًا ، أو أنها أصول نسبية لا أصول مطلقة ، بمعنى أن الماضي يمكن أن يكون أصلًا بالنسبة للمضارع ، ثم يكون المضارع أصلًا بالنسبة لاسم الفاعل ، وهكذا دواليك . وهذا ما قال به ابن الحاجب في نص فريد له .

ويمكن تفصيل القول في هذه الفروض الثلاثة التي تثبت أصالة الصيغ جميعًا ، فتنفي العلاقة بينها ، أو تثبت أصالة البعض وفرعية البعض الآخر ، أو تثبت فرعية جميع الصيغ على النحو التالي :

١ - أصالة جميع الصيغ دون أخذ بعضها من بعض :

لا يرد هذا الموقف في الدرس الغربي المعاصر فقط ، بل يرد في كل من التراث العربي والدرس الغربي المعاصر على السواء .

يُمَثِّلُ ابن حزم أبرز الذين تَبَنَّوْا نفي فكرة الأصالة والفرعية في تراثنا اللغوي ، يقول : « قولهم كان الأصل كذا فاستثقل ، فنُقِلَ إلى كذا شيءٌ يعلم كُلُّ ذي حِسٍّ أنه كَذِبٌ لم يكن قط ، ولا كانت العرب عليه مدة ، ثم انتقلت إلى ما سمع عنها بعد ذلك » [1] .

والحقيقة أنه إذا كان ابن حزم يدور في إطار نفي فكرة الأصالة والفرعية فإنه لا يتعرض لمطلق الأصالة والفرعية ، بل يناقش فحسب تلك الأصول الافتراضية التي تُعَدُّ أصولا للصيغ المستعملة ، ونفيه لمثل هذه الأصول المفترضة ينبني على القول بانتفاء نطق العرب لها ، وهو الأمر الذي لا يثبته النحاة ، يقول ابن جني عن الأصل المفترض : « فأما أن يكون أُسْتُعْمِل وقتًا من الزمان كذلك ، ثم أُنْصُرِفَ عنه فيما بعد فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر » [2] .

وقد ورد نفي الفرعية مطلقًا ، وجعل الصيغ كلها أصلية في الدرس اللغوي الغربي في المرحلة الوصفية المبكرة منه على أساس أن فكرة كون بعض الصيغ أكثر أساسية من بعض فكرة تنطوي على مفاضلة ليست من طبيعة الدرس العلمي الدقيق ، وأن الدرس اللغوي ينبغي أن يتناول الصيغ على قدم المساواة ، وأن ينفي التعدد من أصله . لقد رأى الدرس الوصفي القول « بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى مِمَّا يَتَنَافَى مع المنهج الحديث ، فلا يطيق هذا المنهج اصطلاحات ، مثل نائب الفاعل ؛ لأن في ذلك تلميحًا إلى أن الفاعل أصل للمرفوع بعدما بُني للمجهول ، وليس ذلك كذلك » [3] .

وقد انتقد الدرس الوصفي مفهومَي الأصالة والفرعية لكونهما في تَصَوُّرِه من قبيل الاعتباط أو التحكم كما تقرر بعض الدراسات الوصفية ، تقول عن ذلك : « يتطلب أحيانًا اختيارات اعتباطية عن أي الصيغتين هي الأساس ؟ وأيهما المشتقة ؟ » [4] . كما انتقدته بأنه « يحتكم إلى إحساس متكلمينا الأصليين أن بعض صيغ الكلمات أكثر أساسية من غيرها ، مثل الزمن الحاضر ، وأن أخرى مشتقة » [5] .

---

(١) ابن حزم ، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه ، تحقيق د. إحسان عباس ، بيروت : مكتبة الحياة ، ص ١٦٨ .

(٢) ابن جني ، الخصائص ، جـ ١ ، ص ٥٩ .

(٣) حسان ، د. تمام (١٩٥٥) مناهج البحث في اللغة القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ص ١٨١ .

(٤) Palmer, Frank (1971) Grammar, GB: Penguin Book, p. 223.

(٥) Ibid, p. 224.

أما إثبات العلاقة بين الصيغ فلم يرد في الحقيقة على وجه واحد ؛ كما هو مشهور بين الصرفيين ؛ إذ يتّخذُ الدرس الصرفي بشأن وجود ذلك موقفين ، وهما :

٢ - أصالة بعض الصيغ وفرعية البعض الآخر :

وهو يتحقق في مذهب اللغويين الذين يقولون بالأصالة والفرعية من العرب ، وهو ، أيضًا ، المذهب الذي عدل إليه الدرس الوصفي المعاصر قبل بدء المرحلة التالية . يقرر بعض اللغويين عن تسليم الدرس الوصفي بفكرة التعدد وعدوله عن رفض القول بالأصالة والفرعية أنه قد ثبت أنه : « من المرهق ، إنْ لم يكن من المستحيل ، وصف العلاقة بين صيغتين لغويتين مختلفتين دون القول باشتقاق إحداهما من الأخرى ، أو اشتقاقهما من صيغة أساسية « تحتية » مشتركة ، ولم يَعُد يشعر معظم اللغويين بأن ذلك معيب بأي شكل » [١] .

كما أن القول بأصالة بعض الصيغ وفرعية البعض الآخر مقتضى القول بنظرية العلامة في الدرس اللغوي المعاصر .

٣ - فرعية جميع الصيغ (أخذ كل صيغة منها عن غيرها) :

لا يقتصر القول بأخذ الصيغ بعضها من بعض على جعل بعضها أصولًا وجعل بعضها الآخر فروعًا ، بل ورد وجه ثانٍ لأخذ الصيغ عن غيرها وهو مذهب فرعية جميع الصور الذي يعني أن الصيغ جميعًا قد أخذت كل صيغة منها عن غيرها. ويعني هذا الفرض ، أيضًا ، التسليم بالأصالة النسبية ، بمعنى أن تكون صيغةٌ ما أصلًا بالنسبة لأخرى فحسب ، وهو فرض مختلف عن افتراض الأصل المطلق الذي اختلف البصريون والكوفيون حول كونه المصدر أو الفعل . كما يعني هذا الفرض القول بوجود أكثر من أصل وعدم اقتصار الأصل على أصل واحد فقط .

إن مقتضى هذا الفرض أن **كل صيغة لغوية مأخوذة عن صيغة لغوية أخرى** . وهو مذهب ابن الحاجب . وهو ، في الحقيقة ، بحاجة إلى دراسة وتحقيق ، إذ إنه مذهب لم يقل به أحد غيره ، كما أنه يُعَدُّ إضافة كبيرة إلى الدرس اللغوي تفيد أنَّ تراثنا العربي قَدْ قَدَّمَ رأيًا فريدًا في الاشتقاق لم يذكره اللغويون الآخرون ، فقد قدم الاحتمال الثالث للصيغ فتمت به ثلاثة احتمالات للصيغ ، هي :

---

(١) Lyons, John (1974) "Linguistics", In the New Encyclopedia Britannica, Chicago: Helen Hemingway Benton, Publisher, Vol. 10, p. 998. Matthews, P. H. (1970) Recent Developments in Morphology, in New Horizons in Linguistics, edited by John Lyons, England: Penguin Books.

- أن بعضها أصول وبعضها الآخر فروع .
- أنها جميعها أصول .
- أنها جميعها فروع .

وإذا كان القول بأصالة جميع الصيغ يعد إضافة من إضافات الدرس اللغوي المعاصر على الرغم من العدول عنه فيما بعد ، فإن ما يُقَرِّرُهُ ابن الحاجب من فرعية جميع الصيغ لا يقل قيمة عنه ، وقد وضع له بعض الضوابط . وتفصيل هذا المذهب على النحو التالي :

يقول ابن الحاجب عن الصرف : « التصريف علم بأصول **تعرف بها أحوال أبنية الكلم** التي ليست بإعراب » [١] . وهو بهذا يجعل قواعد الصرف قواعد حالات أبنية ، دون أن يجعل للأبنية نصيبًا من القواعد ، أي أنه يرى أنه ما من بنيةٍ إلا وهي صورة لغيرها ؛ فليس ثمة أبنية أصلية لم تؤخذ عن غيرها في الصرف ، وهو ما عاد ليُؤَكِّدُه في أكثر من موضع . وقد اعترض عليه الرضي في شرحه مفيدًا أن مقتضى كلامه نفي وجود صيغ أصلية في اللغة ، يقول الرضي في تعريف الصرف : « العلم بالقانون الذي تعرف به أبنية الماضي من الثلاثي والرباعي والمزيد فيه ، وأبنية المضارع منها وأبنية الأمر وأبنية الفاعل والمفعول تصريف بلا خلاف ، مع أنه علم بأصول تعرف بها أبنية الكلم لا أحوال أبنيتها » [٢] .

ويتصل هذا الخلاف بمسألة الاشتقاق في اللغة وأخذ الكلمات بعضها عن بعض ؛ إذ لا يلزمنا بهذا القول بأن الفعل مأخوذ عن المصدر ، أو بأن المصدر مأخوذ عن الفعل ، أو بأنهما مأخوذان من المادة المعجمية . وذلك أن هذا الرأي يجعل كل صيغة من الصيغ اللغوية مأخوذة عن غيرها .

ويحتاج - في الحقيقة - فهم وجهة نظر ابن الحاجب إلى تغيير زاوية النظر كلية ليمكن توجيه رأيه على نحو سديد ؛ فلا يعقل أن يكون أصوليٌّ بقدر ابن الحاجب يرى رأيًا تقوم عليه مثل هذه الاعتراضات المنطقية التي قَدَّمَهَا عليه الرضي دون أن يكون له وجهة نظر خاصة يلزم استنطاقها ليمكن تَفَهُّم تصوره الخاص هذا .

وتتمثل زاوية النظر الجديدة التي يمكن رؤية ابن الحاجب من خلالها فيما يلي :

- **الأول : فهم العلاقة بين الصيغ على شكل دائري أو حَلَقِي** وليس على شكل خطي ؛

---

(١) ابن الحاجب ، الشافية بشرح الرضي ، جـ ١ ، ص ١ .

(٢) الرضي ، شرح شافية ابن الحاجب ، جـ١ ، ص ص ٤ - ٥) .

لأن فهمها على نحو خَطِّيّ يقوم عليه الاعتراض الذي يذكره الرضي بقوله : « فإن أراد أن الماضي والمضارع مثلاً حالان طارئان على بناء المصادر ففيه بُعْد لأنهما بناءان مستأنفان بعد هَدْمِ المصدر ، ولو سَلَّمْنَا بذلك فلم عَدَّ المصادر في أحوال الأبنية » [١] .

ومفاد كلامه أننا إذا تتبعنا الصيغ فجعلنا المضارع حالة عن الماضي والماضي حالة عن المصدر وصلنا إلى صيغة ليست حالة سابقة على أخرى ؛ إذ لابد للخط من نقطة ابتداء وذلك على نحو ما يقرره الفلاسفة بشأن العلة الأولى التي لم تأت عن غيرها ، أي لابد لنا من أصل أوّلٍ مطلق لا نسبي .

ويمكن تصوير هذا الاعتراض على النحو التالي :

المضارع ← جاء من ← الماضي ← جاء من ← المصدر ← مم جاء ؟

(رسم ١)

أما قبول هذا الفرض أو المذهب فيحتاج إلى أمرين ، هما : تَصَوُّرُ عملية الأخذ على نحو دائري أو حَلْقِيّ ، وبيان قواعد هذا الأخْذ .

إن وضع الصيغ في علاقة دائرية أو حلقية ينفي اعتراض الصيغة الأولى التي لم تؤخذ عن غيرها . ويمكن تصوير علاقة الصيغ بعضها ببعض كما يلي :



(رسم ٢)

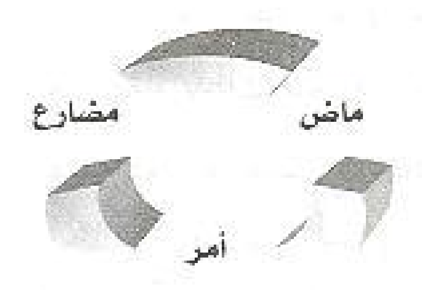
كما يمكننا ، بناء على هذا التصور الدائري أو الحَلْقِيّ لصيغ اللغة ، أن نجعل لكل مجموعة من الكلمات أُخِذَ بَعْضُهَا من بَعْضٍ على أساس قواعد صياغة معينة أن نرسم لها حلقتها وأن نُبَيِّنَ مجموعة القواعد التي تحكم صياغة بعضها من بعض ، وذلك حتى نصل إلى مجموع الحلقات التي تدور فيها كلمات اللغة .

ويمكننا تصوير بعض الحلقات الفرعية التي تدور فيها كلمات اللغة بالحلقة الفعلية ، وهي الحلقة التي تدور فيها حالات زمن الأفعال الماضي والمضارع والأمر . وترد على النحو التالي :

---

(١) السابق ، جـ١ ، ص ٥ .

الحلقة الفعلية



(رسم ٣)

ويلزم ، مع افتراض الدائرية أو الحَلْقِيَّة ، أن تثبت القواعد التي تحكم أخذ صورة من أخرى ، كأن تثبت القواعد التي يؤخذ بها الأمر من المضارع ، وتلك التي يُؤْخَذ بها المضارع من الماضي ، وتلك التي يُؤْخَذ بها الماضي من المصدر ... إلخ .

– الثاني : فهم الصور الفرعية على أنها التحققات المادية جميعًا بلا استثناء ، وجعل الأصل صيغة تجريدية لا مادية متحققة في اللغة .

ويعني هذا أن ابن الحاجب قد نفى عن أية صيغة موجودة في اللغة أن تكون أصلًا وجعل الأصل صورة تجريدية ترجع إليها الصيغ المختلفة التي ترد في اللغة ، وذلك أقرب ما يكون إلى إطار مفهومَي المورفيم والألومورف الذي يجعل المورفيم وحدة تجريدية غير قائمة في اللغة ، ويجعل تحققاتها المختلفة مجرد صور فرعية (ألومورفات) يتحقق من خلالها هذا المورفيم . ومن ذلك ، مثلًا ، أن يجعل مورفيم الجمع في الإنجليزية صورة تجريدية يندرج تحتها التحققات المختلفة له والتي تتمثل في « /s/ في cats و /z/ في dogs و/n*/ في oxen ... إلخ »[١] . وهو التصور الذي طُوِّرَ في أربعينيات القرن العشرين ، كما يقرر هاريس Harris ١٩٥١ [٢] وهوكت Hockett ١٩٥٨ [٣] ، كما ناقش كثير من اللغويين جوانبه المختلفة كما في نايدا Nida[٤] ومارتينيه Martinet .

(١) Matthews, P. H. (1992) "Morpheme", International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, New York. Oxford: Oxford University Press, Vol. 3, p. 3.

(٢) Harris, Zellig (1952) "Discourse analysis", Language Vol. 28, No. 3, pp. 1 - 30.

(٣) Hockett, Charles F. (1958) A Course in Modern Linguistics, New York: The Macmillan Company.

(٤) Nida, E. A. (1948) "The Identification of Morpheme", Language, Vol. 24, pp. 414 - 41 & In Joos, M. (ed.) (1958) . Readings in Linguistics, New York: American Council of Learned Societies, pp. 414 - 41.

ثانيا - نماذجها :

ثمة ثلاث نقاط يلزم الوقوف عليهما قبل استعراض مختلف النماذج التي تشتمل عليها النظرية الصرفية في التراث العربي والتي اتخذت الأصل والفرع عنوانًا عامًا لنظريته الصرفية ، وهي كما يلي :

الأولى – استخدام اللغويين العرب لمصطلحي الأصل والفرع مع الأنظمة الثلاث للتعدد ، وهي التفرع والتقابل والتشابه التي سبقت الإشارة إليها في مبحث الأنظمة الصرفية .

الثانية – ورود عدة نماذج لنظرية الأصالة والفرعية وعدم اقتصارها على نموذج واحد مفرد ؛ فقد سَجّل الدرس اللغوي بالنسبة للتراث العربي في معالجته لتعدد الوحدات اللغوية صوتية أو صرفية أو نحوية عدة نماذج modulus تُمثّل معًا منظومة متكاملة أكثر منها متنافرة أو متعارضة أو حتى متطورة بعضها عن بعض ، وأبرز نماذج نظرية الأصالة والفرعية في نموذج الأصل والفرع ، ونموذج التضعيف ، ونموذج القلب المكاني ، ونموذج الإبدال ، ونموذج الإعلال .

ويمكن أن نُبيِّنَ بإيجاز ، عدم تغطية نموذج الأصل والفرع لظاهرة التعدد في اللغة ببيان أمثلة لما يعالجه ، وأمثلة لما لا يعالجه ، وذلك كما يلي :

يُفَسِّرُ نموذج الأصالة والفرعية :

– **تعدد المصدر والفعل والمشتق** بوصف الأخيرين صورتين فرعيتين جاءتا بالاشتقاق من الأولى .

– **تعدد المفرد والمثنى والجمع** ، أي التعدد الناشئ عن التصريف ، والذي ترد فيه وحدات متقابلة بعضها أصل وبعضها فرع .

– **تعدد الصور الموجود** في صور صوت النون ، مثلًا ، والذي يتمثل في النون المظهرة والنون المخفاة والنون المدغمة ... إلخ .

ولا يُفَسِّرُ نموذج الأصالة والفرعية على سبيل المثال ما يلي :

– **التعدد في الحرف المُضَعَّف ؛** إذ يمكن أن يكون المضعف أي حرف دون اختلاف في المعنى الصرفي فتضعيف العين من الفعل الثلاثي فعل ينتج دلالة تكثير أو جعل ... إلخ ، دون ارتباط بجنس الحرف المُضَعَّف وهو ما يُفَسّره نموج التضعيف .

– **التعدد في جنس الحرف** الزائد بسبب الإبدال كتعدد تاء الافتعال ووردها تاء ودالًا وطاء مثلًا ، وهو ما يُفَسِّره نموذج الإبدال .

- **التعدد في جنس أحد حروف الجذر المعجمي الواحد** ، وذلك كما في قَوْل وقال وقيل وقائل .

- **التعدد بين وجه وجاه** ، وبين جذب وجبذ ، وبين يئس وأيس ، وهو ما يُفَسِّرُه نموذج القلب المكاني .

وسوف نعرض مخططًا لهذه النماذج المختلفة لبيان تصنيفها الذي نتصوره ، وموقعها بعضها من بعض بعد استعراضها جميعًا .

الثالثة – أن النماذج المختلفة لنظرية الأصالة والفرعية السابق استعراض أبرزها يمكن تصنيفها إلى نوعين أساسيين من النماذج ؛ إذ تفيد مراجعة تطبيقات الأصالة الفرعية في التراث العربي أنها لم ترد كلها تحت الاسم الصريح « **الأصالة والفرعية** » فقط ، وإنما اتخذت بعض التطبيقات عنوان الأصالة والفرعية عنوانًا صريحًا لها ، على حين اتخذت تطبيقات أخرى تندرج تحت معالجة الأصالة والفرعية عناوين مختلفة أخرى ، مثل : الإدغام والإعلال والإبدال والقلب المكاني وغير ذلك مما يمكن أن يُعَدَّ من تطبيقات مفهوم الأصل والفرع التي تتصل بمعالجة ظاهرة التعدد في اللغة . أي أن تطبيقات الأصالة والفرعية ترد على نوعين ، هما :

١ - تطبيق أساسي صريح (نموذج الأصل والفرع) :

وهو يحمل عنوان الأصالة والفرعية بشكل أساسي وصريح ، ولا يرد ضمن تفصيلاته .

٢ - تطبيقات ضمنية غير صريحة ولا أساسية :

وهى نماذج تكميلية لنموذج الأصل والفرع الأساسي الصريح ، أو بديلة عنه ، وتتمثل في نماذج التضعيف والإعلال والإبدال والقلب المكاني .

وهى مجموعة التطبيقات التي تحمل عناوين أخرى ، إذ تعالج تحت عناوين التضعيف والقلب المكاني والإعلال والإبدال ، ولا يرد في هذه التطبيقات مصطلحا الأصالة والفرعية إلا في تفصيلاتها .

وبناء على ذلك ، أفرد العمل التطبيق الصريح للأصالة والفرعية في التراث بالعربي ، وجعل له عنوان « **نموذج الأصل والفرع** » ، ووضع ما سواه تحت عناوينها القريبة الخاصة بها ، كنماذج الإدغام أو التضعيف والقلب المكاني والإعلال والإبدال .

ويَتَمَثَّلُ الفرق بين هذين النمطين من تطبيقات الأصالة والفرعية فيما يلي :

- أن نموذج الأصل والفرع يستخدم لدى اللغويين في الدرس الصرفي مع التغييرات

الصرفية الخالصة كالتصريف والاشتقاق ، حيث يستخدم مع تصريفات التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، ومع اشتقاق بعض الصيغ من بعض أيضًا ، على حين يستخدم اللغويون النماذج الأخرى غير الأساسية مع تغييرات طارئة غير أساسية ، مثل : الإدغام أو التضعيف والقلب المكاني ، ومع تغييرات فونولوجية غير صرفية ، أي مع تغييرات أجنبية عن الصرف ، كتغييرات الإعلال والإبدال وغير ذلك مما يُعَدُّ تغييرًا صوتيًا يطرأ على الصيغة التي تنتجها القواعد الصرفية ، فَتُحَوِّلُهَا إلى الصيغ النهائية التي ترد عليها الكلمات .

– أن التفسير الذي يوضع للتطبيق هو أقرب التفسيرات له ، ويمكن أن توضع له تفسيرات أخرى ترتبط بالتفسير المباشر للتطبيق بعلاقة ما . ويتضح ذلك من ورود تفسيرات الإعلال والتخفيف والفرعية في الإعلال ، مثلًا . ولا يخفى أن تفسيرها المباشر هو الإعلال ، أما تفسيرات الإعلال الأخرى كتفسير التخفيف ، فهو تفسير أعلى يندرج تحته الإعلال ؛ إذ إن الإعلال من صور التخفيف . ويفيد تفسير الفرعية تصنيف الصيغ فحسب .

ويعني ذلك أن ترتيب هذه التفسيرات يتمثل في كون الإعلال تفسيرها الصوتي أو الفونولوجي الأقرب والمباشر لها ، وكون تفسير الفرعية تصنيفًا للصيغة فحسب دون بيان السبب ، ثم كون التخفيف غاية هذا التغيير الصوتي أو الفونولوجي .

إن الفروض التي يضعها اللغويون العرب لتفسير الظاهرة المفردة تتعدد بشكل كبير ؛ فقد نجد أكثر من تفسير للظاهرة الواحدة ، وهو الأمر الذي يَدْعُونَا إلى جمع التفسيرات الواردة في كل ظاهرة ، وبيان العلاقة التي بين هذه التفسيرات بعضها البعض ضمانًا لتحديد التفسير المباشر دون خلط بغيره ، ولبيان العلاقة بين مختلف التفسيرات التي تُقَدَّمُ في الدرس اللغوي بصفة عامة .

كان على أية حال تعدد التفسيرات هو الذي دعانا إلى مراجعة الصور المختلفة التي يمكن أن تتحقق فيها الأصالة والفرعية ، سواء أكانت تأخذ لقب الأصالة والفرعية أم تأخذ تفسيرًا فرعيًا آخر ، وإلى مقارنة التفسيرات التي يقدمها تراثنا اللغوي بالتفسيرات التي يقدمها الدرس اللغوي الغربي بخصوص ظاهرة التعدد هذه .

تشير بعض الدراسات إلى هذا التحول ، وتؤكد على مشابهة درسنا العربي في هذا الأمر للدرس التحويلي ، فتنصُّ على أن التحويليين قد عرضوا « لقضية الأصلية والفرعية في مواضع مختلفة ، منها بحثهم للألفاظ ذات العلامة marked ، وتلك التي بلا علامة unmarked . وقرروا أن الألفاظ غير المعلمة هي الأصل ، وهي أكثر دورانًا في

الاستعمال ، وأكثر تجرُّدًا ، ومن ثَمَّ أقرب إلى البنية العميقة . فالفعل في الزمن الحاضر في الإنجليزية ، مثلًا ، غير مُعَلَّم (jump , love) على حين الماضي تلحقه علامة (ed-) = jumped, loved والمفرد غير مُعَلَّم (book, boy) ، والجمع تلحقه علامة (s) = boys, books . وعليه فإن الزمن الحاضر أصل والماضي فرع ، والمفرد أصل والجمع فرع »[1] .

لقد قَدَّمَ الدرْسُ اللُّغَوِيُّ الغربي عددًا من النظريات التي تقابل أو تقارب ما قَدَّمَهُ الدرس اللغوي العربي ، وهي ، بصفة عامة يُكَمِّلُ بعضها بعضًا مرة ، ويرد بعضها بديلًا عن بعض . لقد سَجَّلَ الدرس اللغوي الغربي المعاصر عددًا من نظريات معالجة التعدد في اللغة أبرزها ما يلي :

- نظرية التعليم أو العلامة Markedness theory .
- صور الوحدات اللغوية : الألوفونات والألومورفات ... إلخ ، الإِيمِكْ emic والإِتِكْ etic .
- المُوْرَفَات القُلَّب Chameleon morphs .

لا نُنْكِرُ أن اللغويين لم يَنُصُّوا على ارتباط نظرية التعليم Markedness theory بكلٍّ من نظرية صور الوحدات اللغوية ، كالألوفونات والألومورفات وغير ذلك إلا أن ما يشفع لقولنا بهذه العلاقة هو دوران هذه النظريات الثلاث حول معالجة ظاهرة واحدة ، هي ظاهرة التعدد اللغوي ، الأمر الذي يجعل من هذه النظريات بدائل لدراسة ظاهرة مفردة .

وفيما يلي بيان للنماذج المختلفة التي ترد عليها نظرية الأصالة والفرعية في التراث اللغوي العربي مع مقارنتها بالنظريات الغربية المقابلة لها ، أي أن البحث سوف يزاوج بين كل نموذج في التراث اللغوي العربي وما يقاربه أو يقابله من نظريات الدرس اللغوي الغربي المعاصر لتيسير المقابلة بين كل نموذجين متقابلين . وسيتم عرضها من خلال النقاط التالية :

- **التطبيق الأساسي الصريح (١. نموذج الأصل والفرع) :**

ثبوته :

ورد القول بالأصالة والفرعية في التراث اللغوي العربي معالجةً لتعدد صور الوحدة الواحدة . ولا يقتصر ، في الحقيقة ، مفهوم الأصالة والفرعية في تراثنا اللغوي على الدرس الصرفي فيه فحسب ، بل يَتَعَدَّاه إلى مختلف فروع الدرس اللغوي . وهو الأمر

---

(١) الراجحي (١٩٨٨) النحو العربي والدرس الحديث ، ص ١٤٤ .

الذي تثبته بعض الدراسات المعاصرة . تفيد هذه الدراسة أن النحاة العرب لما رأوا « أن الحرف الواحد تَتَعَدَّدُ صِوَرُه بحسب موقعه مِمَّا جاوَرَهُ من الحروف كان عليهم أن يُجَرِّدُوا أصلًا لهذه الصور ، وأن يجعلوا الصور المختلفة عدولًا عن هذا الأصل بحسب مبادئ معينة للتغيير والتأثير كأثر الإدغام والإخفاء والإقلاب ... إلخ . وحين رأوا أن الكلمة الواحدة تتغير صورها بحسب تصريفها وإسنادها إلى الضمائر وتثنيتها وجمعها وتصغيرها ... إلخ اقترحوا لها أصلًا يخضع للتغيير والتأثير بحسب قواعد معينة . وحين رأوا أن الجملة لا تبدو ، دائمًا ، على نمط تركيبي واحد اقترحوا لها أصلًا نمطيًا تخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار والاستتار ... إلخ » [(١)] .

أما مقابل نموذج الأصل والفرع في الدرس الغربي فهو نظرية العلامة Markedness Theory التي تمثل عودة لمفهوم الأصالة والفرعية في الدرس النحوي المعاصر لأمرين ، هما :

– قيامها على تفسير التعدد اللغوي الذي تفسره ، أيضًا ، نظرية الأصالة والفرعية في التراث اللغوي العربي .

– اعتمادها على ما اعتمد عليه الدرس العربي من أسس كوجود علامة تُفَرِّقُ بين صيغ أصلية ترد بدون هذه العلامة ، وأخرى فرعية ترد بها .

إننا إذا ما انتقلنا إلى الدرس اللغوي الغربي نجد أن « مفهوم العلامة أَدَّى وراء هذا العمل المبكر دورًا صغيرًا نسبيًا في تطور النظرية اللغوية إلى ستينيات القرن العشرين » [(٢)] . لقد عاد الدرس اللغوي من خلال مدرسة براغ ، ثم بعد ذلك في مرحلته التوليدية [(٣)] ،

---

(١) حسان ، د. تمام (١٩٨١) الأصول : دراسة أيبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي « النحو – فقه اللغة – البلاغة » ، الدار البيضاء : دار الثقافة ، ص١٢٣ .

(٢) Kean, Mary Louise (1992) "Markedness: an Overview", International Encyclopedia of Linguistics, vol. 2, p. 390.

(٣) قَدَّمَ فونولجيو مدرسة براغ مفهوم التعليم لأول مرة في علم اللغة ، انظر على سبيل المثال تروبتسكوي Trubetzkoy (١٩٣٩) الفصل الثالث :

Trubetzkoy, N. S. (1939) Principles of Phonology, English edition, Berkeley and Los Angeles: University of California Press.

وانظر لمناقشة أحدث للتعليم في الفونولجي : تشومسكي Chomsky وهال Halle (١٩٦٨) الفصل التاسع :

Chomsky, Noam & Halle, Morris (1968) The Sound Pattern of English, New York: Evanston and London: Harper & Row, Publishers

قَدَّمَ ياكبسون Jacobson التعليم في مناقشة التقابلات النحوية والدلالية (١٩٣٢) .

وفي صورته الوظيفية [١] ، كذلك ، إلى ما يقترب أكثر من مفهوم الأصالة والفرعية ، وهو مفهوم التعليم الذي يُرْجِعُه بعضهم إلى القرن التاسع عشر ، يقول : « قَدَّمَ نيكولاي تروبتسكوي Nicolai Trubetzkoy ورومان ياكبسون Roman Jacobson مصطلحَيْ marked مُعَلَّم وunmarked غير مُعَلَّم صراحة على الرغم من أن الفكرة ترجع بعيدًا في القرن التاسع عشر » [٢] . ويقول الدرس الغربي المعاصر بمفهوم التعليم لما تَتَمَيَّزُ به بعض الصيغ من علامات لا تَتَحَقَّقُ في صيغ أخرى ، الأمر الذي لا يُسَوِّغُ أن تكون الصيغ كلها فروعًا وأصلها صيغة تجريدية غير قائمة في اللغة .

وتُعَدُّ هذه النظرية صورة ثانية في الدرس الغربي المعاصر التي تعالج تعدد الوحدات اللغوية إذ يعالج الدرس اللغوي الغربي ظاهرة التعدد اللغوي أيضًا بمفهوم الوحدة المجردة وتحققاتها ، أو ما يقال له الإِمِك emic والإِتِك etic ، وبمفهوم المورف القُلَّب Chameleon morphs . وسَيُفَصِّل البحث الحديث عنهما بعد قليل .

أسسه :

ينطلق في الحقيقة رصد الدرس اللغوي العربي للمفهوم من عدة جوانب لغوية وليس مداره على الافتراض العقلي البحت كما تقرر بعض الدراسات التي تفيد أن الأصالة والفرعية « فرض عقلي اعتقد اللغويون بموجبه أن الكلمات لا تقف مع بعضها البعض على قدم المساواة ، بل هناك كلمات أصول وأخرى فروع لها ، فالاسم هو الأصل ،

---

(١) يشير بعض اللغويين إلى أن مفهوم التعليم قد قَدَّمَهُ إلى النحو النظامي Systematic Grammar : هاليداي ١٩٦٧ ؛ ص ص ٢١ ، ٣٥ - ٣٥ . : Halliday, M. A. K. (1967) Intonation and Grammar in British English, The Hague: Mouton, pp. 21, 33 - 5.

والمنوفي El-Menoufy 1969 : El-Menoufy A. M. E. S. (1969) a Study of the role of Intonation in the Grammar of English, unpublished Ph.D. thesis, London: University of London. ، وانظر : Prakasam, V. (1987) "Aspects of word phonology", in New Developments in Systemic Linguistics, Vol. 1: Theory and Description, edited by M. A. K. Halliday and Robin P. Fawcett, London and New York: Frances Pinter Publishers, p. 281. وقد دَرَسَ آخرون مفهوم التعليم في إطار نظريات نحوية وفونولوجية مختلفة مثل أبحاث مؤتمر GLOW (١٩٧٩م) التالية : Basbøll, Hans (1979) "Remarks on Distinctive Feature and Markedness in Generative Phonology", in Theory of Markedness in Generative Grammar, edited by Adriana Belletti et. al., Italy: Scuola Normale Superiore Di Pisa, pp.25 - 64. Chomsky, Noam (1979) "Markedness and Core Grammar", in Theory of Markedness in Generative Grammar, pp. 123 - 46. Lasnik Howard & Freidin, Robert (1979) "Core Grammar, Case Theory and Markedness", in Theory of Markedness in Generative Grammar, pp. 107 - 241.

(٢) Trask, L. R. (1993) A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics, p. 167.

والفعل فرع ، والجمع فرع على الواحد ، والمقصور أصل والممدود فرع ، والمظهر أصل والمضمر فرع »[١] .

والحقيقة أننا إذا راجعنا تراثنا اللغوي وجدنا أن الجوانب التي يُعْتَمَدُ عليها في القول بالأصالة والفرعية لغوية في جانب كبير منها ، كما تفيد مقارنة جوانب الأصالة والفرعية بمفاهيم الدرس اللغوي المعاصر المتصلة بمعالجة التعدد اللغوي توافقهما إلى حد كبير .

وتلزم الإشارة إلى أن الحديث عن الجوانب اللغوية لنموذج الأصل والفرع في التراث اللغوي العربي يعتمد على استنطاق التراث اللغوي العربي في حالات كثيرة ؛ إذ لا يَنُصُّ اللغويون العرب على الأساس أو لا يربطون بينه وبين نموذج الأصل والفرع إلا في حالة العلامة ؛ إذ يشيرون في هذه الحالة فقط إلى أن الفرعية مرتبطة بالعلامة . أما ما سوى أساس العلامة من أسس القول بنموذج الأصل والفرع في التراث العربي فلا يتضح الأساس الذي يعولون عليه إلا من حدود الحالة التي يقولون فيها بالأصل ، وذلك كما في حالات قيام شرط خاص ، أو بتعبير آخر توزيع مقيد لا مطلق ، وحالات السلوك اللغوي الخاص ، وعموم طرف لآخر ، وعدم الشيوع .

وتتمثل ، بصفة عامة ، هذه الجوانب اللغوية للأصالة والفرعية في درسنا اللغوي فيما تَتَمَثَّلُ فيه الجوانب اللغوية التي يقدمها الدرس اللغوي الغربي في دراسته لظاهرة التعدد من أسس ؛ إذ ترد هذه الجوانب في الدرسين العربي التراثي والغربي المعاصر في أسس : العلامة والشرط والسلوك وعموم أحد الطرفين للآخر وشيوع الاستعمال التي تُفَرِّقُ بين بعض الصيغ وبعض ، وهي الأسس التي يعتمد عليها الدرس اللغوي الغربي في القول بنظرية التعليم Markedness Theory ، يقول بعضهم عن الصيغة المُعَلَّمَة التي تقابل الفرع في تراثنا اللغوي : « صيغة أو تركيب يعد أقل مركزية أو أقل طبيعية من الصيغة المنافسة لها على أي من الأسس المختلفة ، كأن تكون أقل شيوعًا ، أو أن يكون توزيعها مقيدًا بشكل أكبر ، أو أن تكون أصرح في التعليم الصرفي ، أو أكثر خصوصية في الدلالة ، أو أندر في اللغات بعامة »[٢] .

وفيما يلي استعراض هذه الجوانب أو الأسس والمعايير اللغوية التي ينبني عليها الحكم بأصالة صورة من صور الوحدة اللغوية وفرعية ما عداها من الصور مع مقارنة كل أساس

---

(١) شمس الدين ، د. جلال (١٩٩٤) التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين : دراسة أيبستمولوجية ، الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ص ٢٣٠ .

(٢) Trask (1993) A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics, p. 167.

بما يقابله أو يقاربه في الدرس اللغوي الغربي .

١ - العلامة اللغوية :

صَدَرَ اللغويون العرب في جعل المفرد أصلًا دون المثنى والجمع وجعل المذكر أصلًا دون المؤنث عن أساس وجود العلامة وانتفائها .

يَنُصُّ اللغويين العرب على رجوع الفرعية في تصورهم اللغوي الدقيق إلى وجود العلامة ، يقول أحدهم : « ولما كان المذكر أصلًا والمؤنث فرعًا عليه لم يحتج المذكر إلى علامة ؛ لأنه يفهم عند الإطلاق ؛ إذ كان الأصل . ولما كان التأنيث ثانيًا لم يكن بد من علامة تدل عليه » (١) . ويقول آخر : « الدليل على أن الفرع هو الذي ينبغي أن تجعل فيه العلامة لا الأصل أنهم جعلوا علامة للتثنية والجمع ، ولم يجعلوا علامة للإفراد لما كانت التثنية والجمع فرعين عن الإفراد » (٢) . كما يؤكد ثالث تفريق العلامة بين الأصل والفرع ، يقول : « أصل الاسم أن يكون مذكرًا والتأنيث فرع عن التذكير ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير ، ولكون التأنيث فرعًا عن التذكير افتقر إلى علامة تدل عليه » (٣)

وعلى الرغم من انتقاد درسنا التراثي بتصنيفه الصيغ اللغوية بالاعتماد على العلامة ، فإن الدرس اللغوي الغربي المعاصر قد اعتمد في تصنيفه للصيغ على العلامة ، كذلك ، وزاد أمرها تفصيلًا ، فقد اعتمد على أساسين للعلامة ، هما وجود العلامة وانتفاؤها ، وعدد العلامات وبيانهما كما يلي :

- وجود العلامة وانتفاؤها :

جعل الدرس اللغوي الغربي ما لم ترد له علامة أصلًا وما كان ذا علامة فرعًا . يقول بعضهم عن الفرق بين الصيغ المُعَلَّمَة وغير المُعَلَّمَة : « يشير هذا الفرق ، في معناه الأعم ، إلى وجود سمة لغوية في مقابل غيابها . توجد مثلًا علامة شكلية تُعَلِّمُ الجَمْع في معظم الكلمات في الإنجليزية ؛ ومن ثَمَّ يكون الجمْعُ مُعَلَّما marked والمفرد غير مُعَلَّم

(١) ابن يعيش ، شرح مفصل الزمخشري ، جـ ٥ ، ، ص ٨٨ .

(٢) السيوطي ، الأشباه والنظائر ، جـ ٢ ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، بيروت : دار الرسالة ، ط١ ١٩٨٥م ، ص ٢٨٤ .

(٣) ابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، جـ ٢ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ط١٤ ١٩٦٥ ، ص ٤٢٩ .

unmarked » (١) . ويُفَسَّرُ جَعْلُ ما ليس له علامة أصلًا بأن « المرء يفضل بالفطرة التحليل الذي يُشْتَقُّ لفظ dogs وفقا له من لفظ dog لا العكس . نقول بتعبير آخر : إن dogs جمع للمفرد dog بدلًا من أن تقول : إن dog مفرد للجمع dogs » (٢) . يقول بعضهم : « يقال لخاصية ما إنها مُعَلَّمَة بالنسبة لأخرى إذا ما كانت علامة صرفية تعرضها في اللغة المدروسة . الجمع cats في الإنجليزية مُعَلَّم بهذا المعنى بالنسبة لعلاقته بالمفرد cat من خلال وجود اللاحقة s » (٣) . يقول بعضهم : « يُعَدُّ أحد الأفراد حاملًا لسمة ما ، أي مُعَلَّمًا بها ويُعَدُّ الآخر مُفْتَقِراً إليها ، أي غير مُعَلَّم بها » (٤) .

– عدد العلامات الواردة في الكلمات :

جعل اللغويون الغربيون ما كانت علاماته أقلَّ عددًا الصيغة الأصل ، وما كانت العلامات اللغوية فيه أكثر عددًا فرعًا . يقول بعضهم في ذلك : « على سبيل المثال ، الأقسام غير المُعَلَّمَة تميل إلى أن يكون لها علامات صرفية أَقَلُّ مما يكون للأقسام المُعَلَّمَة » (٥) . ويضيف بعضهم يقول : « من المتفق عليه ، بشكل عام ، أن الصوائت الأمامية المُدَوَّرَة أقل طبيعية (في إطار النظرية الفونولوجية المعاصرة أكثر تعليمًا) من الصوائت الخلفية المدورة » (٦) .

٢ - الشرط اللغوي (التوزيع المقيد) :

يحكم اللغويون بأصالة ما يرد مطلقًا ، وفرعية ما يتقيد بشرطٍ ما ، فما كان توزيعه في التركيب اللغوي مطلقًا أصل ، وما كان توزيعه مقيدًا فرع . ويتضح هذا من نص النحاة على فرعية ما يرد خاصًا بسياقات معينة في مقابل الأصل الذي يرد مطلقًا غير مقيد . لقد أَسَّسَ اللغويون العرب على وجود شرط أو قيد مع بعض صور الوحدات دون بعض كون بعضها أصلًا ، وهو ما يَرِدُ بلا قيد وكون بقيتها فروعًا ، وهي ما تتطلب شرطًا أو قيدًا زائدًا .

(١) Crystal (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 188.

(٢) Ibid, p. 188.

(٣) Bauer, Laurie (1988) Introducing Linguistic Morphology, GB: Edinburgh University Press, p. 178.

(٤) Robins, R. H. (1964) General Linguistics: An Introductory Survey, London and New York: Longman, p. 122.

(٥) Comrie, Bernard (1976) Aspect: An Introduction to the Study of Verbal Aspect and Related Problems, p. 114.

(٦) Sampson, Geoffrey (1980) Schools of Linguistics: Competition and Evolution, London: Hutchinson, p. 29 - 30.

وأوضح ما يكشف عن أن وجود سبب أو شرط للصورة يستلزم فرعيتها ما يقوله بعضهم عن الإمالة : « وهي فرع على التفخيم ، والتفخيم هو الأصل بدليل أن الإمالة تفتقر إلى أسباب توجبها ، وليس التفخيم كذلك . فإن قيل : فما الأسباب التي توجب الإمالة ، قيل : هي الكسرة في اللفظ ، أو كسرة تَعرِضُ للحرف في بعض المواضع ، أو الياء الموجودة في اللفظ ، أو لأن الألف منقلبة عن الياء أو لأن الألف تنزل منزلة المنقلبة عن الياء أو إمالة لإمالة ، فهذه ستة أسباب توجب الإمالة » [١] .

كما يمكن التماس هذا الموقف مع حديثهم عن إبدال تاء الافتعال طاء مرة ، وزايًا أخرى . يقولون بانقلاب الطاء عن الدال في صيغة « افتعل » لا بانقلاب التاء عن الطاء ؛ لأن ورود التاء في الصيغة غير مشروط ، أما ورود الطاء فمشروط . يفسرون ورود الطاء يقولون : « إذا كان فاء افتعل أحد الحروف المطبقة المستعلية ، وهي الصاد والضاد والطاء والظاء ؛ لأن التاء مهموسة لا إطباق فيها ، وهذه الحروف مجهورة مُطْبَقَة ، فاختاروا حرفًا مستعليًا من مخرج التاء ، وهو التاء فجعلوه مكان التاء ؛ لأنه مناسب للتاء في المخرج والصاد والضاد والظاء في الإطباق » [٢] .

كما يفيدون انقلاب الزاي عن التاء ، وليس انقلاب التاء عن الزاي « إذا كان فاء الافتعال أحد ثلاثة أحرف : الزاي والدال والذال قلبت تاء الافتعال دالًا ، وأدغمت الدال والذال فيها نحو : ادَّان وادَّكر » [٣] .

ويتضح هذا الأساس ، بشكل أكبر ، في الدرس اللغوي الغربي ، يشير كريستال Crystal في بيانه للأسس التي ينبني عليها تصنيف الصيغ إلى صيغ أصلية وصيغ فرعية ، أو بتعبير علم اللغة المعاصر صيغ غير مُعَلَّمَة وصيغ مُعَلَّمَة ، يقول : « عندما يكون توزيع فرد من زوجين مقيدعا مقارنة بالفرد الآخر : يقال للوحدة المقيدة مُعَلَّمَة » [٤] . ويقول ماتيوس Matthews في تصنيفه لبعض التراكيب النحوية بأنها أصل ، وتصنيفه ما سواها بأنها فرع : « يكون في حالات كثيرة أحد البدائل مُعَلَّما أكثر ، بمعنى أنه يميل إلى أن يُسْتَخْدَمَ في سياقات معينة أو في أساليب معينة » [٥] . كما يفيد بعضهم أنه « يمكن أن

(١) الأنباري ، أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، دمشق : مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، ص ٤٠٦ .
(٢) الرضي ، شرح شافية ابن الحاجب ، جـ ٣ ، ص ٢٢٦ .
(٣) السابق ، جـ ٣ ، ص ص ١٩٧ - ١٩٨ .
(٤) Crystal (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 188.
(٥) Matthews, P. H. (1981) Syntax, Cambridge: Cambridge University Press, p. 260.

يقال لقِسْمٍ ما إنه غَيْرُ مُعَلَّم ، إذا ما كان له توزيع أوسع من توزيع قسم آخر » [١] .

٣ - السلوك اللغوي :

يرى اللغويون العرب أن اختلاف بعض الصور في سلوكها اللغوي يُسَوِّغُ جعل أحدها أصلًا وما سواه فروعًا عليه ، وهو ما يظهر من تعبيراتهم المختلفة التي تبرز التفاوت في السلوك اللغوي بشكل أوجب القول بالتمايز بين الأفراد بجعل أحدها أصلًا وما سواه فروعًا .

وقد رصد اللغويون العرب التفاوت بين الأصل والفرع في السلوك اللغوي على ما يظهر من تعبيراتهم المختلفة نحو قول بعضهم ، مثلًا : « الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع » [٢] . وقوله : « يجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع » [٣] . وكذلك : « الفروع تنحط دائمًا عن درجة الأصول » [٤] . وكذلك : « والفرع دائمًا أضعف من الأصل » [٥] .

ومن تطبيقات ضعف الفرع عن الأصل في العمل قول بعض اللغويين عن الاسم والفعل : « الفعل يُخْبَرُ بِهِ لا عنه ، والاسم يُخْبَرُ بِهِ وعَنْهُ ، والأدنى فرع على الأعلى » [٦] وكذلك قول ابن هشام عن أحكام الصفة المشبهة : « معمولها لا يتقدم عليها ، لا تقول : « زيدٌ وَجْهَهُ حسنٌ » بنصب الوجه ، ويجوز في اسم الفاعل أن تقول : « زيدٌ أباه ضاربٌ » ، وذلك لضعف الصفة لكونها فرعًا عن فرع ؛ فإنها فرع عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل ، بخلاف اسم الفاعل ؛ فإنه قوي لكونه فرعًا عن أصل وهو الفعل » [٧] .

ولا يخفى أن قوة الأصل وضعف الفرع في التَّصَرُّف والعمل صورة من صور التوزيع المطلق والتوزيع المقيد التي يَنُصُّ عليها الدرس اللغوي الغربي ؛ إذ يعنى كون الفرع أضعف من الأصل في العمل أنه لا يعمل حيث يعمل الأصل مطلقًا ، وإنما يعمل في

---

(١) Bauer (1988) Introducing Linguistic Morphology, 1988, p. 178.

(٢) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، جـ ٢ ، ص ٦١٧ .

(٣) السابق ، جـ ٢ ، ص ص ٦٠ ، ١٦٧ ، ٢٢٩ .

(٤) السابق ، جـ ١ ، ص ص ٦٠ ، ١٦٧ ، ٢٢٩ .

(٥) السابق ، جـ ١ ، ص ١٧٦ .

(٦) العكبري ، اللباب ، جـ ١ ، تحقيق غازي مختار طليمات ، دمشق : دار الفكر ، وبيروت : دار الفكر المعاصر ، ط١ ١٩٩٥ ، ص ٥٠١ .

(٧) ابن هشام ، شرح قطر الندى ، ص ٢٧٩ .

بعض المواضع دون بعض .

٤ - عموم طرف لغيره :

يظهر هذا الأمر من نَصِّ اللغويين العرب على عموم الأصل للفرع في الدلالة ، ومِنْ ثَمَّ جواز رد الفرع إلى الأصل لا العكس ، يقول ابن جني : « والصوت مذكر لأنه مصدر بمنزلة الضرب ، والقتل والغدر والفقر ، فأما قول رويشد بن كثير الطائي :

يا أَيُّهَا الـرَّاكِبُ الـمُزْجِي مَطِيَّتَهُ   سَائِلْ بَنِي أَسَـدٍ ما هذه الصوت

فإنما أَنَّثَهُ لأنه أراد الاستغاثة ، وهذا من قبيح الضرورة ، أعني تأنيث المذكر ؛ لأنه خروج عن أصل إلى فرع ، وإنما المستجاز من ذلك رَدُّ التأنيث إلى التذكير ؛ لأن التذكير هو الأصل بدلالة أن الشيء مذكر ، وهو يقع على المذكر والمؤنث ، فَعَلِمْتَ بهذا عموم التذكير ، وأنه هو الأَصل الذي لا يَنْكَسِر » [١] . كما يقول : « وتذكير المؤنث واسع جدًا ، لأنه رد فرع إلى أصل ، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب » [٢] .

أما علم اللغة المعاصر فينصُّ على كون الصيغة غير المُعَلَّمَة (الأصل) تَعُمُّ الصيغة المُعَلَّمَة (الفرع) في الدلالة ، يقول بعضهم : « مثلًا الكلمتان « dog كلب » و « bitch أنثى الكلب » ، من وجهة النظر الدلالية ، كلمة غير مُعَلَّمَة وكلمة مُعَلَّمَة للتقابل بينهما في الجنس . كلمة « dog كلب » غير مُعَلَّمَة أو محايدة دلاليًا لإمكان وقوعها على كل من الذكور والإناث ... لكن كلمة « bitch أنثى الكلب » مُعَلَّمَة لتقيدها بالإناث ، ويمكن أن تُسْتَخْدَمَ في مقابل الطرف غير المُعَلَّم ... معنى هذا أن نقول : إن الطرف غير المُعَلَّم له دلالة أعم » [٣] . ومن قبيل العموم والخصوص في مثل « طويل - قصير » أن الطرف غير المُعَلَّم « طويل » هو الذي يستخدم في صياغة السؤال عن الصفة المتدرجة أو وصفها كأن يقال : ما طُوْل الرجل ؟ ولا يقال : ما قِصَرُه ؟ وكأن يقال : طُوْلُ الرجل خمسة أقدام ، ولا يقال : قِصَرُه خمسة أقدام . يقول بالمر Palmer : « يكون أحد الطرفين في كل زوجين غير معلم بحيث إنه يستخدم واحد فقط للسؤال عن الصفة المتدرجة أو وصفها » [٤] .

---

(١) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، جـ ١ ، ص ص ١١ - ١٢ .

(٢) ابن جني ، الخصائص ، جـ ٢ ، ٤١٥ .

(٣) Lyons, John (1968) Introduction to Theoretical Linguistics, Cambridge: Cambridge University Press, p. 79.

(٤) Palmer, Frank, (1976) Semantics: an Outline, Cambridge: Cambridge University Press, p. 80.

٥ - الشيوع :

يرى بعض اللغويين أن الشيوع أحد المعايير التي يحكم بها على صور اللفظ الواحد بكون أحدها أصلًا والبقية فروعًا ، ومن أمثلة ذلك : ما يفيده الصرفيون من أن كون أحد الألفاظ مبدلًا عن غيره وليس أصلًا بنفسه يستفاد من : « قلة استعمال اللفظ الذي فيه البدل ، يعني إذا كان لفظان بمعنى واحد ، ولا فرق بينهما لفظًا إلا بحرف في أحدهما يمكن أن يكون بدلًا من الحرف الذي في الآخر ، فإن كان أحدهما أقل استعمالًا من الآخر فذلك الحرف في ذلك الأقل استعمالًا بدل من الحرف الذي في مثل ذلك الموضع من الأكثر استعمالًا ، كما ذكرنا في أول الكتاب في معرفة القلب والثعالي والثعالب بمعنى واحد ، والأول أقل استعمالًا من الثاني » [١] . ومن ذلك : عَدُّ بعض اللغويين فروعًا للوحدات تأسيسًا على قلتها وندرتها ، يقول ابن جني عن بعض فروع الأصوات : « وهي فروع غير مستحسنة ولا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشعر **ولا تكاد توجد** إلا في لغة ضعيفة مرذولة غير متقبلة » [٢] . ويشير بعضهم إلى أن تحديد الزائد والأصلي يمكن أن يرجع إلى كثرة ورود الحرف زائدًا ، يقول في ذلك : « الحكم بزيادة الواو أولى لكثرة زيادتها ومثله عَزْقُوة » [٣] .

وقد قام الدرس اللغوي الغربي بالاعتماد على فكرة الشيوع في إثبات كون بعض الصيغ غير مُعَلَّم وبعضها مُعَلَّم ، فما كان شائعًا بين اللغات فهو الصيغة غير المعلمة (الأصل) ، وما كان قليلًا أو نادرًا أو خاصًّا بعدد محدود من اللغات كان الصيغة المعلمة (الفرع) . إلا أنه قد قال بشيوع الصيغ على مستوى اللغات ، وليس فقط في اللغة الواحدة كما هو الحال في تراثنا اللغوي . يقول بعضهم عن الصيغة المُعَلَّمَة : إنها « الأقل تكرارًا عادة ، لكنها ليست نادرة » [٤] . يقول بعضهم : « يعني الطرف المُعَلَّم أن الوحدة تظهر أقل تكرارًا من نظيرتها غير المُعَلَّمَة ، وأنها تظهر بشكل أندر من الوحدة غير المُعَلَّمَة في اللغات التي توجد فيها الوحدتان غير المُعَلَّمَة والمُعَلَّمَة » [٥] .

---

(١) الرضي ، شرح شافية ابن الحاجب ، جـ ٣ ، ص ص ١٩٧ - ٨ .

(٢) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، جـ ١ ، ص ٤٦ .

(٣) العكبري ، اللباب ، جـ ٢ ، ص ٢٥١ ، والعَزْقُوة : فيما يرويه ابن منظور عن ابن شميل : كل أكمة منقادة في الأرض كأنها جثوة غير مستطيلة ، ابن منظور ، لسان العرب ، جـ ١ ، ص ٢٤٩ .

(٤) Halliday, M. A. K. (1973) Explorations in the function of Language, London: Arnold, pp. 58ff., 79 & Beaugrande, (1991) Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works, p. 237.

(٥) Jensen, John T. (1990) Morphology: Word Structure in Generative Grammar, Amsterdam: John Benjamin Publishing Company, p. 5.

● التطبيقات غير الأساسية : (٢ - ٧ النماذج الضمنية غير الصريحة) :

نماذج التضعيف والمورفيم القُلْب والقَلْب المكاني والوحدة وتحققاتها والإبدال والإعلال

تتمثل النماذج الضمنية غير الأساسية للأصالة والفرعية في كل من التضعيف والقلب المكاني والوحدة المجردة وتحققاتها والإعلال والإبدال التي تعتمد على تفسير أقرب لها من الأصالة الفرعية . وقد أشرنا إلى أنها تُعَدُّ نماذج تكميلية للنموذج الأساسي للأصل والفرع وبديلة عنه ، وتتمثل النماذج التكميلية في النماذج الصرفية ، أما النماذج البديلة فهي التي تخرج من النموذج الصرفي إلى النموذج الفونولوجي .

ويَرِد نوعا التطبيقات غير الأساسية على النحو التالي :

● النماذج التكميلية (٢ - ٥ النماذج الصرفية) :

يرد نموذجان صرفيان تكميليان غير أساسيين للأصالة والفرعية في التراث العربي وهما التضعيف والقلب المكاني . كما يرد في الدرس اللغوي الغربي نموذجان صرفيان يتصلان بمعالجة التعدد ، وهما نموذج المورفيم القُلْب ونموذج الوحدة المجردة وتحققاتها أو المورفيم والألومورفات . ويمكن تحقيق علاقة هذه النماذج المختلفة بنموذج بالأصل والفرع على النحو التالي :

١ - نموذج التضعيف :

يستخدم الصرفيون العرب هذا النموذج للإشارة إلى ورود زيادة لا ترتبط بحرف بعينه ، وإنما مع أي حرف من حروف الكلمة ؛ إذ يمثل التضعيف صورة ثانية من صور ورود أكثر من شكل للوحدة اللغوية الواحدة ؛ حيث يتم التضعيف في أي من أصول الكلمة أيًا ما كان همزة كان أو باء أو غير ذلك . ولو قال النحاة عن نموذج التضعيف بأنه زيادة حرف لكان معنى ذلك ألا يَتَخَلَّفَ حرف من أن يكون هو هذه الزيادة .

وقد عالج اللغويون العرب تعاور جميع حروف الهجاء على المُضَعَّف ، فقالوا بأنه نموذج آخر من زيادة الكلمة لا يتمثل في زيادة حرف بعينه ، وإنما في تكرار أحد أصول الكلمة .

وهو ، في الحقيقة ، يعالج مشكلة اتفاق الدلالة الصرفية المستفادة من زيادة التضعيف على الرغم من تغير الحرف الزائد بالتضعيف . إن تكرار الباء يؤدي صرفيًا ما يؤديه تكرار الدال أو تكرار السين أو غيرها فيما لو جاءت عين الفعل باء أو دالًا أو سينًا ، الأمر الذي تَصَرَّفَ معه الصرفيون بالقول بأن الزيادة في مثل ذلك زيادة تضعيف أو تكرار لأصل من أصول الكلمة ، لا زيادة حرف بعينه فرارًا من اختلاف الحرف الزائد مع ثبات الدلالة

الصرفية المستفادة من مثل هذه الزيادة .

لقد انتبه الصرفيون العرب إلى أن جنس الزيادة مُتَغَيِّر بحسب عين الفعل ، مثلاً ، ولاحظوا في الوقت نفسه أن طبيعة الزائد واحدة ، وهي أن الزائد من جنس العين ، فجعلوا ذلك نمطًا خاصًا من الزيادة ، وهو الزيادة بتكرار العين ، وجعلوا تكرار العين هو مَرَدَّ الدلالة الصرفية الطارئة ، وليس الحرف الزائد نفسه ، وذلك ليكون مرد الدلالة الصرفية الواحدة شيء واحد ، وهو تكرار العين ، وليس شيئًا مختلفًا وهو الحرف الزائد نفسه .

ومنهج التضعيف في الحقيقة يحل المشكلة التي عالجها الغربيون بمفهوم المورف القُلَّب أو الحِرْباء الذي يأتي بيانه فيما يلي :

٣ - نموذج المورف القلب Chameleon morph :

وَظَّفَ الدرس الغربي مفهوم المورف القُلَّب أو الحرباء chameleon morph لمعالجة ظاهرة عدم انحصار المقاطع أو الحروف التي تكرر في بعض اللغات . وهو يُسْتَخْدَمُ مُعَادِلاً لاستخدام التراث العربي لمفهوم التضعيف الذي سبق بيانه .

لقد عالج الدرس الوصفي المعاصر شكلاً آخر من أشكال التعدد في الوحدات اللغوية ؛ فقد لاحظ هاريس Harris[1] وهوكت Hockett[2] تكرار المقاطع أو الحروف لصياغة صور مختلفة للفظة ، وهو ما يعرف بظاهرة **Reduplication** التضعيف ، ويظهر في لغة التاجالوج Tagalog[3] . وقد سَمَّاها هوكت Hockett في بعض مقالاته [4] بالمورفات القُلَّب أو الحرباء chameleon morphs لتعدد أشكال المورف الواحد بعدد المقاطع التي تكررها اللغة في هذا التضعيف . لاحظ مثلاً « أن المقطعين المضاعفين la و bu (المكتوبين بالبنط السميك) في فعلين من لغة التاجالوج Tagalog : الفعل

(١) Harris, Zellig (1942) "Morpheme alternants in linguistic analysis", Language 18, pp. 169 - 180.

(٢) Hockett (1950) "Peiping Morphophonemics", Language 26, pp. 63 - 85.

(٣) ويقال لها ، كذلك ، اللغة البلبينية Pilipino اللغة الرسمية للفلبين ؛ إذ يتحدثها عشرة ملايين بوصفها لغة أصلية ولغة ثانية ، وتعد اللغة الأهلية لأغلب منطقة الشمال الكبيرة من الجزر الفلبينية ، وهي إحدى لغات الأسرة اللغوية « مالايو – بوليزينية Malayo- Polynesian » التي تسمى كذلك بأسرة الأوسترونزية Austronesian ، وتعني « الجزيرة الجنوبية » ؛ إذ الاسم من الجذر اللاتيني austro « جنوبي » ، والكلمة اليونانية nesis « جزيرة » انظر : Besnier, Niko. (1996) "Malayo- Polynesian Languages", In Grolier Multimedia Encyclopedia & Ulack, Richard. (1993 - 1996) . "Manila", In Microsoft®Encarta®97 Encyclopedia © 1993 - 1996. Microsoft Corporation.

(٤) Ibid., pp. 63 - 85.

maglalakbay يسافر (مُؤَكَّدًا) من maglakbay ، والفعل pagbubuksan يفتح (مُؤَكَّدًا) من pagbuksan ، وليس لهما أجزاء صوتية مشتركة ، لكنهما ، على الرغم من ذلك ، يمثلان العنصر الصرفي نفسه المؤكد » (١) .

٤- نموذج الوحدة المجردة وتحققاتها :

تلزم الإشارة إلى أن حديث اللغويين العرب عن الأصل والفرع يتصل أيضًا بمعالجة الصور المتعددة من الوحدة الواحدة ، أي بمعالجة التفريع ؛ إذ يجعلون للأصوات العربية فروعًا يثبتونها على أسس مختلفة ، كأساس شيوع الاستعمال وقلته ، كما يظهر في نص ابن جني : « واعلم أن هذه الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها ستة أحرف تتفرع عنها حتى تكون خمسة وثلاثين حرفًا . وهذه الستة حسنة يُؤْخَذُ بها في القرآن وفصيح الكلام ... وقد تلحق بعد ذلك ثمانية أحرف ، وهي فروع غير مستحسنة ولا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشعر ، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة غير مُتَقَبَّلَة » (٢) .

أما الدرس اللغوي الغربي فَيُفْرِدُ لهذا النوع من التعدد مفهومًا منفصلًا يُكَمِّلُ نظرية التعليم Markedness Theory ؛ إذ لا يقوم الدرس اللغوي الغربي بدراسة التحققات المختلفة للوحدة الواحدة في إطار نموذج نظرية التعليم Markedness Theory ، وإنما في إطار النموذج التالي نموذج الوحدة المجردة وتحققاتها ، وذلك كما يلي :

لقد أَقَرَّ الدرس اللغوي الغربي المعاصر في المرحلة الوصفية مفاهيم لا تختلف كثيرًا عن مفهومَي الأصل والفرع ، وهما مفهوما الوحدة المجردة وتحققاتها اللذين يمكن بيانهما على النحو التالي :

- الوحدة اللغوية المطلقة أو المجردة eme- (الوحدة اللغوية الأصل) :

هي وحدة تجريدية لا تتحقق في اللغة بصورة واحدة ، وإنما ترد من خلال تحققات مختلفة ، ومثال ذلك النون التي تتحقق في العربية بصورة الإخفاء أو القلب أو الإدغام ... إلخ ، وليس ثمة في العربية نون إلا مُتَحَقِّقَة في واحدة من صورها المختلفة .

يقول اللغويون عن مفهوم الإِمِك « Emic المأخوذ من نحو » phoneme فونيم وmorpheme مورفيم ... تشير eme- إلى وحدتين لغويتين صغريين متمايزتين » (٣) ،

---

(١) Anderson, Stephen R. (1992) A Morphous Morphology, Cambridge: Cambridge University Press, p.59.

(٢) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، جـ ١ ، ص ٤٦ .

(٣) Crystal (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 108.

نحو النون في مقابلة الميم أو الباء أو غير ذلك من الأصوات اللغوية ، أي أنه لا يستخدم مع النون مصطلح فونيم phoneme إلا إذا أردنا الصوت في مقابلة غيره من الأصوات .

وأكثر ما يعنينا من هذا المفهوم أنه يتحدث عن وحدة مجردة غير متحققة بشكل مستقل ، وإنما تتحقق من خلال الصور المختلفة التي تتخذها ، أي أن هذا المنهج لا يختار صورة من الصور ويجعلها الصورة المجردة ، وإنما يجرد من مجموع ما له من صورٍ صورةً ذهنية يجعلها أشبه بالأصل على خلاف النحاة العرب الذين يختارون صيغة من الصيغ الواردة للوحدة فيجعلونها الأصل لخلوها من العلامة والشرط وعدم الشيوع بالنسبة إلى غيرها ، ولخلوها من السلوك اللغوي الأدنى من الصيغ الواردة لنفس الوحدة .

- تحققات الوحدة اللغوية (صور الوحدة اللغوية « الفروع ») :

تتصدر دائمًا تحققات الوحدات اللغوية المجردة بالسابقة -allo وتُمَثِّلُ أيَّ تَحَقُّقٍ من تحققات الوحدة اللغوية صوتية أو صرفية . يقول اللغويون عن مفهوم -allo : « سابقة تستخدم في اللغويات ، بصفة عامة ، للإشارة إلى أي صورة من صور الوحدة اللغوية يمكن أن تُلاحَظ ولا تؤثر على طبيعتها الوظيفية في اللغة [١] .

تُعَدُّ ، بناء على ذلك ، الفروق بين النون المخفاة والنون المدغمة والنون المظهرة ... إلخ فروقًا بين ألوفونات allophones أو صورًا لصوت واحد هو النون لكون هذه الفروق لا تؤثر على وظيفتها في اللغة ، بمعنى أننا لا نخرج بها من النون إلى صوت آخر بخلاف الفروق التي بين النون والميم والباء التي يتم من خلالها الانتقال من صوت إلى آخر .

إن الدرس اللغوي الحديث لم يُرِدْ أن يجعل صور الوحدة اللغوية الواحدة وحدات مختلفة ، واحتفظ لها بحقيقة كونها صورًا لغوية مختلفة لوحدة واحدة . وقد قَرَّرَ في ذلك تَصَوُّرَهُ الذي يتجلى في نظره الوحدات الصرفية مثلا على أنها مورفات مرة وألومورفات ثانية ومورفيمات ثالثة .

يقال للألومورف مورفا Morph وهو مصطلح يرجع إلى هوكت Hockett الذي استخدمه لأول مرة [٢] ، ويعني به : « التحقق الحقيقي (المادي) لأى مورفيم (تجريدي) ... وهو أي صورة منطوقة لمورفيم تجريدي » [٣] . والفرق الدقيق بين الألومورفات والمورفات

---

(١) Ibid, p. 13.

(٢) Hockett, Charles F. (1947) "Problems of morphemic analysis", Language 23, pp. 321 - 43 & Joos, M. (ed.) (1958) Readings in Linguistics, pp. 321 - 4.

(٣) Chalker, Sylvia & Weiner (1994) The Oxford Dictionary of English Grammar, p. 248.

أن الألومورفات لا ترد إلا إذا كنا بصدد « تصنيف المورفات التي تُشَكِّلُ الكلمات بصفتها ألومورفات لمورفيم واحد »[1] ، أي أنها هي الصور المتعددة التي يتحقق بها المورفيم الواحد .

ولا يخفى أن تطبيقات مفهوم التحقق المادى للوحدة « -allo » ترد في مختلف صور الوحدة اللغوية كالصوتية allophone والصرفية allomorph والدلالية alloseme والكتابية allograph ... إلخ ، وذلك مثلما ورد الحديث في التراث اللغوي العربي عن الفروع في الأصوات والصرف وغير ذلك .

إن ما يراد بالمورفيم هو الوحدة الصرفية الجامعة للصور المختلفة ؛ ولذلك تُعَدُّ وحدة تجريدية تجمع هذه الصور ، أي تنطوي تحتها مجموعة الصور (الألومورفات) التي يتحقق فيها المورفيم . مثل علامة جمع المذكر في العربية :

- إذا نظرنا إلى الواو والنون في كلمة نحو « **مسلمون** » على أنهما يمثلان جزءًا من الكلمة يفيد دلالة الجمع كانت الواو والنون معًا مورفا .

- إذا نظرنا إلى الواو والنون على أنهما يمثلان صورة مقابلة لصورة الياء والنون كانت الصورتان ألومورفين لعلامة الجمع .

- إذا نظرنا إلى الجمع بوصفه يرد في صورتين مختلفتين كان مجموع هاتين الصورتين مورفيم الجمع .

لقد لجأ الدرس اللغوي إلى فكرة التحقق المادي -allo ليعالج ما عالجه التراث العربي تحت مفهوم الفرع ؛ إذ كلاهما يُفَسِّرُ الفروق بين الوحدات التي لا تخرج بها الوحدات عن طبيعتها ، أي أن هذه التحققات أشبه بالفروع في العربية .

والفرق الذي ينبغي الالتفات إليه هو أن جعل جميع التحققات المادية صورًا فرعية دون أن تكون إحداها أصلًا يستلزم غياب الأسس التي قال كل من اللغويين العرب والغربيين بالأصالة والفرعية اعتمادًا عليها أي تُعَدُّ كل الصور فروعًا إذا لم يرد لواحدة منها أساس من الأسس التي تجعل بها الصورة أصلًا لغيرها .

٥ - القلب المكاني :

يُمَثِّلُ مفهوم القلب المكاني منهجًا لمعالجة تعدد صور الجذر المعجمي الواحد بسبب تغير موضع أحد أصوله ، كما في **جذب وجبذ ورأى وراء ونأى وناء ووجه وجاه**

(١) Bollinger, Dwight & Sears, Donald A. (1981) Aspects of Language, New York: Harcourt Brace Jovanovich, Inc., p. 43.

ويئس وأيس .

وقد حفظ هذا المفهوم الجذر الواحد من أن يجعل جذرين دون ضرورة إلى ذلك ؛ ذلك أن كلًّا من رأى وراء تؤديان دلالة واحدة ، ولا تتصرف راء مثلما تتصرف رأى .

وقد استدل الصرفيون العرب على كونه جذرًا واحدًا لا جذرين بعدد من الأمور ، يقول بعضهم في ذلك : « ويعرف القلب بأصله كناء يناء مع النأي ، وبأمثلة اشتقاقه كالجاه والحادي والقِسِيّ ، وبصحته كأيس ، وبقلة استعماله كآرام وآدر ، وبأداء تركه إلى همزتين عند الخليل نحو : جاء ، أو إلى منع الصرف بغير علة على الأصح نحو أشياء فإنها لفعاء »[(١)] .

● **النماذج البديلة (٦ - ٧ النماذج الفونولوجية) :**

يتمثل النموذجان البديلان غير الأساسيين للأصالة والفرعية في كل من الإعلال والإبدال . ويمكن تحقيق علاقتهما بنموذج الأصل والفرع على النحو التالي :

٦ - الإبدال :

ينص اللغويون العرب على علاقة الإبدال بالأصالة والفرعية ، يقول ابن جني : « التاء في القسم ... بدل من الواو فيه ، والواو فيه بدل من الباء ، فلما كانت التاء فيه بدلًا من بدل ، وكانت فرع الفرع اختصت بأشرف الأسماء وأشهرها »[(٢)] . ويروى عن : « الأصمعي يقال للصبا هير وهير وأير وإير ، وذكر ابن السكيت هذه اللفظة في باب الإبدال ، ولم يقل أيهما الأصل وأيهما الفرع . والقول في ذلك عندي أن يقضي بكونهما أصلين غير مبدل أحدهما من الآخر حتى تقوم الدلالة على القلب »[(٣)] .

ويمثل الإبدال مفهومًا فونولوجيًا لمعالجة اختلاف صور الحرف الزائد مع ثبات دلالته ؛ إذ يرد تاء مرة ودالًا ثانية وطاء ثالثة ... إلخ دون أن تختلف الدلالة الصرفية التي تؤديها هذه الزيادة الصرفية ، أي أن الانتقال من التاء إلى الدال أو الطاء ، مثلًا ، في صيغ الافتعال لا يُخرِج التاء عن أداء وظيفتها وكأنها ألوموروفات لا مورفيمات وَفْقَ مفهوم الدرس اللغوي الغربي المعاصر .

وقد لاحظ الصرفيون العرب أن الدال والطاء وما يرد بدلًا من التاء يختص كل واحد منها بسياق فونولوجي خاص كأن تأتي الدال إذا كانت فاء صيغة الافتعال المتقدمة عليها

(١) ابن الحاجب ، الشافية بشرح الرضي ، ص ٢١ .

(٢) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، جـ ١ ، ص ١٠٢ .

(٣) السابق ، جـ ٢ ، ص ٥٥٣ .

« أحد ثلاثة أحرف الزاي والدال والذال ... والحروف الثلاثة مجهورة والتاء مهموسة فقلبت التاء دالًا ؛ لأن الدال مناسبة للذال والزاي في الجهر وللتاء في المخرج ، فتوسط بين التاء وبينهما » [١] . كذلك تأتي الطاء إذا كانت فاء صيغة الافتعال المتقدمة عليها « أحد حروف الإطباق المستعلية ، وهي الصاد والضاد والطاء والظاء ؛ وذلك لأن التاء مهموسة لا إطباق فيها ، وهذه الحروف مجهورة مُطْبَقَة ، فاختاروا حرفًا مستعليًا من مخرج التاء ، وهو الطاء وجعلوه مكان التاء ؛ لأنه مناسب للتاء في المخرج والصاد والضاد والظاء في الإطباق » [٢] . على حين ترد التاء إذا خلا الفعل من السياقات الفونولوجية الخاصة .

لقد رأى الصرفيون أنهم أمام تغيير فونولوجي لوحدة صرفية واحدة ، فجعلوا الوحدة التي ترد في غير السياقات الصوتية الخاصة أصل الوحدة ، وهي التاء ، كما لا يخفى ، وجعلوا ما يرد في سياق فونولوجي خاص صورًا لهذه الوحدة الأصل أو فروعًا لها أو مُبْدَلاتٍ منها بالتعبير الصرفي التراثي .

أما إخراج الإبدال من الميزان الصرفي وعدم تمثيل الميزان الصرفي له فيرجع إلى وعي اللغويين العرب بأن الإبدال من قبيل التغييرات الفونولوجية لا الصرفية ، ومن ثَمَّ لم يكن له مكان في الميزان الصرفي الذي هو آلة لضبط الظاهرة الصرفية ببيان التغييرات الصرفية لا الفونولوجية .

لقد « **حفظ الإبدال المعنى الصرفي لصيغة الافتعال للتاء** بدلًا من إثباتها للتاء مرة وللدال ثانية وللطاء ثالثة ، كما في ارتحل وازدهر واصطبر على الترتيب . لقد جعل مفهوم الإبدال الصيغة ثابتة مع التاء أي في افتعل وجعل الصور الأخرى فروعًا عليها ، ولولا ذلك لتشتت المعاني الصرفية التي تثبت لصيغة افتعل ، وأثبتت لكل من التاء والصور الأخرى على حد سواء . وفي هذا ما فيه من افتقاد التنظيم الواجب لقواعد العلم .

والحقيقة أن منهجي الإعلال والإبدال قد كان حظهما من انتقاد المعاصرين غير قليل ؛ الأمر الذي يجعلنا نثبت في هذا المقام أنه « قد جاء ذمُّ الصرفيين بسببٍ من هذه القواعد الخاصة من حيث استحقوا المدح والثناء ، إذ أرادوا طرد القواعد ومنع خرقها حفاظًا منهم على النظام ، ولو أهملوا مثل هذه القواعد التي تعالج التغييرات الفونولوجية ، وجعلوها على ما يريده بعض المعاصرين لكانت الصورة أشد قلقًا والأمر أكثر نُبُوًّا ؛ إذ

---

(١) الرضي ، شرح الشافية ، جـ ٣ ، ص ٢٢٧ .

(٢) السابق ، جـ ٣ ، ص ٢٢٦ .

« القانون الصحيح لظاهرة ما هو ذلك القانون الذي يعالج الحالات الاستثنائية التي تمثل شذوذًا عنه مثلما يعالج المطرد المستقيم » (١) .

إن جملة المناهج العربية التي استخدمت في تفسير التعدد في العربية تفيد أن التراث العربي قد قَدَّمَ منظومة متكاملة من المفاهيم النحوية في إطار معالجته لهذه الظاهرة ، وأن هذه المفاهيم قد غطت جميع جوانب ظاهرة التعدد في العربية ، وأنها ، أيضًا ، لم تكن متعاورة على الظاهرة ، وإنما متكاملة بمعنى أن كل واحد منها قد جاء يفسر جانبًا من جوانب الظاهرة دون أن يتداخل مع غيره من المناهج في دراسة جانب واحد من الظاهرة .

٧ - الإعلال :

يمثل مفهوم الإعلال جزءًا من الإبدال ؛ إذ يختص بإبدال حروف العلة ، ويُمَثِّلُ بهذا منهجًا لمعالجة تعدد صور الجذر المعجمي الواحد بسبب تغير جنس أحد أصوله على اختلاف الكلمات الواردة من الجذر كما في الألفاظ : **قول - يقول قال - يقال قيل قائل** ؛ إذ تَغَيَّرَ في هذه الألفاظ ، كما لا يخفى ، جنس العين ، فقد جاء واوًا وألفًا وياءً وهمزةً كما تُبيِّنُ مراجعة هذه الألفاظ . وليس بين هذه الكلمات فرق في الدلالة المعجمية مطلقًا ، وإنما الفرق الدلالي بينهما يتمثل في اختلاف الدلالة الصرفية الذي يرجع إلى اختلاف الأوزان التي ترد عليها هذه الألفاظ .

وترجع تسميته بالإعلال إلى مراعاة الوصف الأقرب ، إذ الصورة المُصَحَّحَة الافتراضية والصورة المعلة للكلمة تقابل الأصل والفرع .

ويعني اتفاق هذه الألفاظ في الدلالة المعجمية أحد أمرين : إما رجوعها إلى جذر واحد أو رجوعها إلى عدة جذور ذات دلالة واحدة ، أي بينها علاقة دلالية كالترادف . وتحقيق هذين الاحتمالين ينتهي إلى أن الاتفاق في الدلالة المعجمية يرجع إلى الأمر الأول ، وهو اتفاق الجذر فيها . ولا يصلح ، في الحقيقة ، احتمال اتفاق الدلالة المعجمية لرجوعها إلى ألفاظ ذات دلالة معجمية واحدة ؛ لأن بعض الجذور ترد على دلالات معجمية أخرى ، كما في الجذر « ق أ ل » والجذر « ق ي ل » أما « ق ا ل » ، فإنه لا يصلح أساسًا لأن يكون جذرًا لعدم ورود الألف أصلًا في جذر من الجذور .

يفيد ، على أية حال ، الأخذ بمفهوم الإعلال « حفظ قانون اطراد الجذر المعجمي مع المعنى المنوط به ، فلولا القول بالإعلال لكان المعنى المعجمي الذي يثبت للجذر « ق و ل »

---

(١) السابق ، ص ١١٩ .

يثبت معه ومع كل من « ق ا ل » و « ق ي ل » و « ق أ ل » على افتراض أن هذه الثلاثة الأخيرة جذور أيضًا لها المعنى المعجمي الذي يكون للجذر « ق و ل » . وفي هذا تشتيت آخر ؛ حيث يثبت المعنى المعجمي الواحد لثلاثة جذور في وقت واحد بدلًا من أن يثبت الجذر واحد يثبت له شيء من التغيير الفونولوجي المضبوط بقواعد أخر » [١] .

أما إخراج الإعلال من الميزان الصرفي وعدم تمثيل الميزان الصرفي له ، فيرجع كما يرجع إخراج الإبدال من الميزان الصرفي إلى وعي اللغويين العرب بأن الإعلال من قبيل التغييرات الفونولوجية لا الصرفية ؛ ومن ثَمَّ ليس له مكان في الميزان الصرفي الذي هو آلة لضبط الظاهرة الصرفية ببيان التغييرات الصرفية لا الفونولوجية . لقد أخرجت تغييرات الإبدال والإعلال من الميزان « بسبب وعي الصرفيين العرب بالفرق بين هذين النمطين من التغييرات وقصرهم الميزان على التغييرات الصرفية لا الفونولوجية » [٢] . وما كان أولاهم بالخلط بين النمطين المختلفين من القواعد ؛ إذ كانوا يجمعون أكثر من عِلْمٍ بين دفتَي كتابٍ واحدٍ ، كما هو الأمر ، مثلًا ، مع الكتاب لسيبويه الذي جمع المباحث الصوتية والصرفية مع المباحث النحوية ؛ الأمر الذي يدعو بشكل كبير إلى تداخل مفاهيم العلوم واضطرابها . وبحسبنا أن نذكر « أن الفونولوجيا التوليدية ، كما طورها تشومسكي وهال ، قد انتقدت لفشلها في التفريق بين القواعد الصوتية والصرفية » [٣] .

---

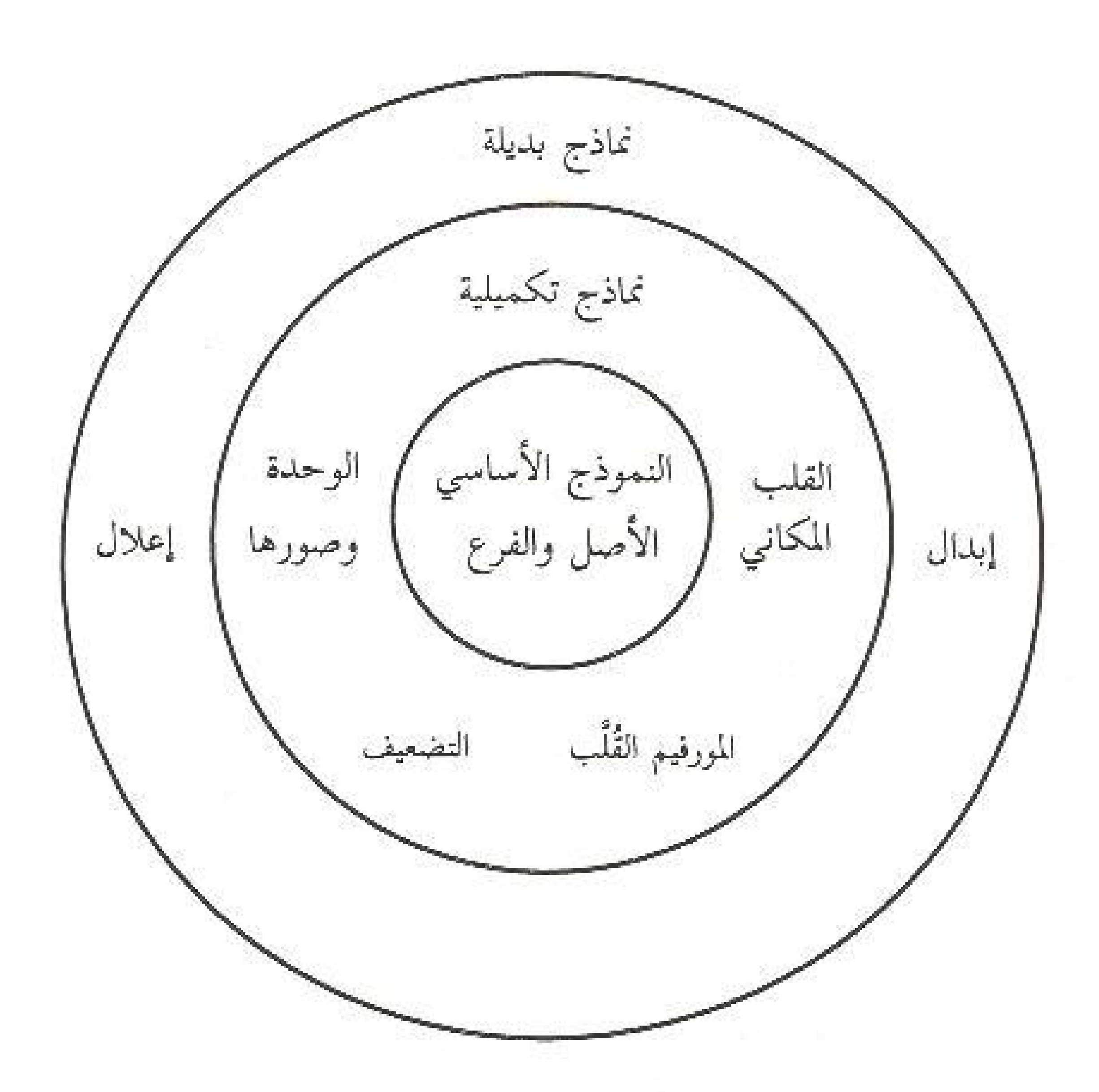
(١) السابق ، ص ١١٨ .

(٢) عبد الدايم (٢٠٠٠ – ٢٠٠١) نظرية الصرف العربي : دراسة في المفهوم والمنهج ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الحولية الحادية والعشرون ، الرسالة ، ١٥٨ ، ص ٥١ .

(٣) Fudge, E. C. (1970) "Phonology", in New Horizons in Linguistics, p. 12.

ثالثا - مخطط نماذج النظرية الصرفية :

يمكن بعد استعراض مختلف نماذج النظرية الصرفية أن نقدم مخططًا يكشف عن تصنيف هذه النماذج وموقع بعضها من بعض على النحو التالي :



(رسم ٤)

يُبيِّنُ هذا المخطط انقسام أنماط النظرية الصرفية إلى ثلاثة أنماط ، وهي :

- **النموذج الأساسي** ، وهو يتمثل في نموذج الأصل والفرع .
- **النماذج التكميلية** ، وهي نماذج صرفية تكمل نموذج الأصل والفرع .
- **النماذج البديلة** ، وهي نماذج فونولوجية ترد بدلًا من النموذج الصرفي لتفسر التعدد تفسيرًا فونولوجيًا لا صرفيًا ، كما هو الشأن مع النمطين السابقَيْن .

المبحث الثاني : مناهج النظرية الصرفية للتحليل

يمكن أن نقرر ابتداء أن في الصرف العربي ثلاثة نماذج للتحليل ، إذ يسلك الصرفيون العرب طريق الجداول التصريفية لضبط تغييرات الضمائر ونحوها من المبنيات ، ويَلْجَئُون إلى وسيلة العلامة لضبط بعض تغييرات التصريف كالتثنية والجمع السالم ، ويعمدون إلى الموازين الصرفية [١] لضبط تغييرات المشتقات وجمع التكسير والتصغير .

أما الصرف الغربي ففيه ثلاثة مناهج لمعالجة الظاهرة الصرفية قد عرفها هذا الدرس ، وقد عرض لها هوكت Hockett في مقال له بعنوان « Two Models of Grammatical Description » [٢] ، وهي تتمثل في منهج « الكلمة – التصريف Word Paradigm » ، ويرمز له اختصارًا بمنهج WP ، ويعد أقرب ما يكون إلى التراث الغربي القديم ؛ حيث يعالج الصرف في إطار الوحدة التقليدية التي تقررت له وهي الكلمة لا المورفيم الذي استُحْدِثَ بآخرة . ويعد هذا المنهج أقرب صورة لنموذج الجداول التصريفية العربي . ويعرف المنهج الثاني الغربي بمنهج « Item- arrangement الوحدة – الترتيب » ، ويرمز له اختصارا بمنهج IA والمنهج الثالث بمنهج « Item- Process الوحدة – العمل » ويرمز له اختصارًا بمنهج IP. ويعتمد هذان الأخيران على مفهوم المورفيم الذي يمثل الوحدة الصرفية لهذين المنهجين . وعليك التراث العربي ثلاثة مناهج للتحليل تقابل هذه المناهج ، وهي :

أولًا – منهج العلامة .

ثانيًا – منهج الميزان الصرفي .

ثالثًا – منهج جداول التصريف .

وفيما يلي حديث عن هذه النماذج الثلاثة التي استخدمها اللغويون العرب في الدرس الصرفي للغة العربية ببيان أبعادها وتطبيقاتها ومقابلها في الدرس الغربي ومعالم معالجتها .

إن مراجعة النماذج التي استخدمها الصرفيون العرب ومناهج الغرب تفيد ما يلي :

– أن النموذج العربي من النظرية الصرفية قد جاء نموذجًا متكاملًا يعتمد على ثلاثة أنماط مختلفة للتحليل الصرفي تستخدم متضافرة ، وهي ، كما أشرنا جداول التصريف والعلامة والميزان الصرفي ؛ فلا يخفى أن نماذج الجداول التصريفية والعلامة والموازين

---

(١) يفضل البحث تسميتها بالموازين الصرفية لكونها تأتي على أكثر من صورة وهي الوزن الصرفي العام ووزن الوزن أو وزن العملية الذي يتحقق في أوزان تصغير وصيغ منتهى الجموع .

(٢) Hockett, C. F. (1954) "Two Models of Grammatical Description", Word 10, 210 - 33, Reprinted in Joos (ed.) (1957) Readings in Linguistics.

الصرفية تتكامل فيما بينها وتتضافر لتغطية عملية التحليل الصرفي للغة العربية ؛ إذ تقوم متعاونة على دراسة التغييرات الصرفية في اللغة العربية . ويعني ذلك أن هذه الصور ليست مناهج متخالفة متعاقبة ، حيث لا يتناقض استخدام إحداها مع استخدام الآخرين . إنها مجرد صور مختلفة ورد عليها المنهج الصرفي العربي . أما الصور الثلاث الواردة في الدرس الغربي فهي مناهج مختلفة تعاقبت على التحليل الصرفي في الدرس الغربي ، وليست متعاونة لتغطية عملية التحليل الصرفي كما هو الأمر في العربية ؛ إذ يتنافى استخدام الواحد منها مع استخدام أي من الآخَرَيْن .

لقد اتَّخَذَ اللغويون العرب نموذجًا متكاملًا لم يقتصر على معالجة الوحدة الصرفية وتتابعاتها فحسب كما يفعل منهج الوحدة – الترتيب ، ولا على مجرد معالجة الوحدة – التغييرات كما مع منهج الوحدة – العمل ، ولا على بيان الجداول التصريفية للوحدات كما في منهج الكلمة – التصريف ، وإنما يعالج ذلك كله .

– إن استخدام الصرفيين العرب لهذه الأنماط الثلاثة قد جرى بحسب الحاجة إليها ، حيث لم يستخدموا أيا من هذه الأنماط إلا فيما اقتضته طبيعة ما يحللونه من الكلمات .

إذا كان الصرفيون العرب قد سَلَّمُوا بفرضية أخذ بعض الصيغ عن بعض ، أي بنظرية الأصالة والفرعية ، أو حتى بفرعية جميع الصيغ ، وهي النظرية التي ذهب إليها ابن الحاجب ، فإنهم قد فَعَلُوا ما يستلزمه هذا أو ذاك من ضرورة وضع مناهج أو آلات لتحليل عملية الأخذ وضبطها ووضع قواعد الأخذ والانتقال من صورة إلى أخرى .

وقد قَسَّمْنَا مناهج التحليل الصرفي على أساس الفرضية الأساسية لهذا العمل والتى تتمثل في ورود نمطين من النظريات والمناهج في تراثنا اللغوي يتمثل أولهما في النمط الأساسي ، على حين يتمثل الثاني في النمط غير الأساسي والذي قد ينقسم بدوره إلى تكميلي للنمط الأساسي أو بديل عنه .

وفيما يلي بيان النمطين الأساسي وغير الأساسي من مناهج التحليل الصرفي في تراثنا العربي .

أولا - (١ - ٣) مناهج التحليل الأساسية :

تتمثل مناهج التحليل الصرفي الأساسية في ثلاثة أنواع مختلفة من مناهج ضبط التغيير الصرفي أو آلاته التي تمثل مناهج مختلفة للتحليل الصرفي أتاحت ضبط التغيير الصرفي وتحليله بشكل دقيق .

١ - منهج العلامة :

- فكرته :

يُمَثِّلُ هذا المنهج أحد النماذج الأساسية لتحليل التركيب الصرفي في الدرس العربي ؛ إذ يقوم الصرفيون العرب من خلال هذا النموذج برصد التغييرات الصرفية التي تصاحب بعض عمليات الصرف ، كالتأنيث بالتاء أو الألف ، والتثنية بالألف والنون أو الياء والنون وجمْعَي التصحيح .

ويَتَمَيَّزُ هذا النموذج بأنه لا يقتصر على رصد العلامة التي تنضاف لإفادة الوجه التصريفى المراد ، بل يرصد مع بيان العلامة التغييرات الصوتية التي تصاحب زيادة العلامة ، وذلك كما في رصده لتغييرات الأسماء المقصورة والمنقوصة والممدودة في التثنية ، مثلاً ، وذلك كما في رصده لتغييرات الأسماء المقصورة والمنقوصة والممدودة في التثنية ، مثلاً . يقولِ اللغويون العرب في مصاحبة التغيير الفونولوجي لعلامة التثنية أحيانًا : « الاسم المُتَمَكِّنُ إن كان صحيح الآخر أو كان منقوصًا لحقته علامة التثنية من غير تغيير ، فتقول في رجل وجارية وقاضٍ : رجلان وجاريتان وقاضيان »[1] .

ونحن في هذا المنهج نقف مع مورفيمين متتالين في توالٍ محفوظ ، هما جذع الكلمة والعلامة الصرفية .

- تطبيقاته :

يرد منهج التحليل هذا لاستغراق العمليات الصرفية التصريفية ، أي التي تنقل الكلمة من حالة إلى حالة ، كعملية تغيير الاسم من التذكير إلى التأنيث ، ومن الإفراد إلى التثنية أو الجمع ، كما يرد كذلك في عملية النسب الصرفية التي تتم بزيادة حرف النسب . يُسَجِّل بعضهم الزيادة الصرفية التي تفيد التأنيث وصورها ، يقول : « التأنيث يكون على ضربين : بعلامة وبغير علامة ، فعلامة التأنيث في الأسماء تكون على لفظين : فأحد اللفظين التاء تبدل منها في الوقف هاء في الواحدة ، والآخر الألف ، أما الهاء فتأتي على سبعة أضرب »[2] .

لقد تَحَدَّثَ اللغويون العرب مع التأنيث عن علامةٍ تلحق الكلمة ، كما تَحَدَّثُوا عن تغييرات هذه العلامة الفونولوجية ببيان صورتَي نُطْقِهَا ، وكذلك تَحَدَّثُوا كما يكشف

---

(١) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، جـ ٢ ، ص ٤٤٣ .

(٢) ابن السراج ، الأصول في النحو ، جـ ٢ ، ص ٤٠٧ .

هذا النص القصير عن أفراد العلامة التي تتناوب على الكلمات لأداء معنى التأنيث ، ولذلك يُعَدُّ حديثُهم عن العلامة أقرب ما يكون إلى فكرة تجزئة الكلمة وبيان ترتيب أجزائها ، تلك الفكرة التي يعتمد عليها مقابله الغربي منهج الوحدة - الترتيب . ويقول اللغويون العرب في تطبيقات نموذج العلامة في التثنية بدون تغيير ومع التغيير : « الاسم المتمكن إن كان صحيح الآخر أو كان منقوصًا لحقته علامة التثنية من غير تغيير ، فتقول في رَجُل وجارية وقاضٍ : رجلان وجاريتان وقاضيان » (١) . ويقولون في زيادة ياء النسب : « إذا أريد إضافة شيء إلى بلدٍ أو قبيلة أو نحو ذلك جُعِلَ آخره ياء مشددة مكسورًا ما قبلها ، فيقال في النسب إلى دمشق دِمَشْقِيّ ، وإلى تميم تميميّ ، وإلى أحمد أحمديّ » (٢) . وقد نَصَّ اللغويون على أن النسب أشبه ما يكون بالتأنيث من حيث كونه زيادة علامة على آخر الكلمة ، يقول بعضهم في تعريف النسب ونوعيه : « الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها علامة للنسبة إليه كما ألحقت التاء علامة للتأنيث ، وذلك نحو قولك هاشمي وبصري وكما انقسم التأنيث إلى حقيقي وغير حقيقي ، فكذلك النسب فالحقيقي ما كان مؤثرًا في المعنى ، وغير الحقيقي ما تعلق باللفظ فحسب ، نحو كرسي وبردي » (٣) .

لقد تحدَّث اللغويون العرب عن علامة تلحق الكلمة ، ولم يُبيِّنوا ذلك من خلال الوزن الصرفي ولا الجداول التصريفية ، أي لم يخرجوا إلى نموذج الميزان الصرفي ، ولم يُسجِّلوا الأفراد في جداول تصريفية ، لقد وَصَفُوا هذه العمليات التصريفية من خلال العلامة ، فتَسَنَّى لهم إمكان الحديث عن جِذْعٍ للكلمة دخلته لاصقة ، أي علامة بتعبير الصرفيين العرب ، وكأننا مع العلامة مع مورفيمين متتاليين في توالٍ محفوظ ، هما الجذر المعجمي والعلامة الصرفية .

وقد أشرنا من قبل إلى أن سبب تسمية العرب لها بالعلامة يرجع إلى أن هذه المورفيمات تأتي لتُعَلِّمَ الحالة الصرفية للكلمات ، فهي تأتي للتأنيث والتثنية والجمع ، ونحو ذلك من الحالات الصرفية ، ولا تأتي العلامات الصرفية في العربية لاشتقاق كلمة من أخرى كما في الإنجليزية التي ترد مورفيماتها الصرفية لكل من الاشتقاق والتصريف .

---

(١) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، جـ ٢ ، ص ٤٤٣ .

(٢) السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٤٣ .

(٣) الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، ص ٢٥٩ .

– مقابله الغربي : منهج الوحدة – الترتيب (IA) :

كان هذا المنهج هو « المفهوم الذي ساد منذ منتصف الأربعينيات »[١] ؛ فقد « اتُّضِحَ سابقا مفهوم من هذا النوع في عمل هاريس Harris (١٩٤٢)[٢] وقد أُعِيدَ بكفاءات بشكل أخف بوضوح في المقررات الدراسية الأمريكية الرئيسية التي بدأت من ١٩٥٧ (هوكت Hockett (١٩٥٨)[٣] ص ١٢٣ وما بعدها ، وهل Hill (١٩٥٨)[٤] ص ٨٩ وما بعدها ، وجليسون (١٩٦١)[٥] ص ٥١ وما بعدها ، وهال Hall (١٩٦٤)[٦] ص ٢٢ وما بعدها) »[٧] .

كما أنه « يُرَافَق بصورة رئيسة ، لكن ليست كلية ، مع النظرية الطبقية للغة[٨] التي اقترحها لامب Lamb (١٩٦٦)[٩] وجليسون Gleason أيضًا (١٩٦٤)[١٠] »[١١] .

ويُمثِّل على أية حال منهج الوحدة – الترتيب هذا « نموذجًا يستخدم في الصرف

---

(١) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 97.

(٢) Harris, Z. S. (1942) "Morpheme alternants in linguistic analysis", Language, 18, pp. 169 - 80, reprinted in Joos, Martin M. (ed.) (1957) Readings in Linguistics.

(٣) Hockett (1958) A Course in Modern Linguistics.

(٤) Hill, Archibald A. (1958) Introduction to Linguistic Structure: From Sound to Sentence in English, New York: Harcourt, Brace & World.

(٥) Gleason, H. A. (1961) An Introduction to Descriptive Linguistics, p. 51 ff.

(٦) Hall, Robert A. (1964) Introductory Linguistics, Philadelphia: Chilton.

(٧) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 99.

(٨) نظرية عامة للتحليل اللغوي ترجع في بعض من مبادئها إلى نظرية هيلمسليف الجلوسماتية التي تعد تحليلا لغويا رياضيا ، بل تعد « ثمرة النظرية الجلوسماتية » « Lamb , in The New Encyclopedia Britannica, Chicago: Helen Hemingway Benton. Publisher. ؛ إذ يعد « التطوير الذي لحقها على يد الأمريكي سيدني لامب أكثر تشويقا من عمل هيلمسليف الخاص » Sampson, Geoffrey (1980) Schools of Linguistics: Competition and evolution, p. 168. كذلك يرتد بعض مبادئها إلى مدرسة براغ ؛ حيث « تَشْتَقُّ بعضا من سماتها من نظرية براغ ... وتقاوم هذه النظريةُ النظريةَ الخطيّة السائدة للتوزيعية لبلومفيلد بعرض الأنماط المختلفة التي يمكن أن يتعلق فيها مستوى ما يتحقق بتركيب عند مستوى آخر » Robins (1968) A Short History of Linguistics, p. 226.

(٩) Lamb, S. M. (1966) Outline of Stratificational Grammar, Washington DC: Georgetown University Press.

(١٠) Gleason, H. A. (1964) "The Organization of Language: a Stratificational View", MSLL, Monograph Series on Language and Linguistics, Georgetown University, Washington DC 17. pp. 95 - 75.

(١١) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 100.

لتحليل الكلمات ، وأحيانًا في النحو لوحدات نحوية أكبر من الوحدة الأساس [كالمركب الاسمي والمركب الفعلي] . وتُرَى الكلمات في هذا المنهج خَطًّا من سلاسل (« ترتيبات ») للمورفات « morphs » (١) .

ولا يخفى أن الوحدة التي تراد في مثل هذا المصطلح هي تلك الوحدة الصرفية دون غيرها من الوحدات اللغوية .

ويرجع اتخاذه لفظ الوحدة للإشارة إلى هذه الوحدة الصرفية بدلًا من كل من الكلمة والمورفيم إلى :

– أن الكلمة ليس لها ترتيب في إطار الصرف ، بل يكون الترتيب المراد في الصرف لعناصرها .

– أن المورفيم ليس الوحدة التي يقع لها الترتيب ؛ إذ يقع الترتيب للعناصر التي تقوم في الكلمة فعليًا ، وهي ، كما لا يخفى ، ليست المورفيمات نفسها ، بل الصور التي تحقق فيها المورفيمات ، وهي ما يقال لها المورفات ذلك المصطلح الذي استخدمه هوكت Hockett لأول مرة (٢) .

أما الترتيب الوارد في مصطلحه ، فهو تلك العلاقة التي يسجلها بين الوحدات التي يعالجها ، وهي علاقة التسلسل البسيط ؛ إذ هو يعالج التركيب الداخلي للكلمات بوصفه لمجموعة المورفات التي تتوالى بِشَكْلٍ خَطِّي لتكوين الكلمات ؛ فهو بذلك يرصد الوحدات التي تعرف بالمورفات ، وكذلك العلاقة بين هذه المورفات المتمثلة في « التسلسل البسيط هكذا في مثالنا المورفيم farm ، يتقدم المورفيم الثاني -er ويتقدم هذا المورفيم الثاني المورفيم الثالث : الجمع » (٣) .

وتَتَمَثَّلُ فكرته في الاعتماد على تجزئة الكلمة إلى عناصرها التي لها دلالة ، ثم بيان العلاقة القائمة بين هذه العناصر .

---

(١) Crystal (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 166.

(٢) Hockett, C. F. (1947) "Problems of morphemic analysis", Language Vol. 23, pp. 321 - 41, reprinted in Joos, M. (ed.) (1957) Readings in Linguistics.

ويراد به « التحقق الحقيقي (المادي) لأى مورفيم (تجريدي) » Chalker, & Weiner (1994) The Oxford Dictionary of English Grammar, p. 284. ، وتسمى هذه الوحدات الصرفية مورفات قبل التصنيف وألومورفات بعد تصنيفها بوصفها تحققات مورفيم معين ، أي أفراده التي يتحقق من خلالها ؛ إذ نحن « نصنف المورفات معا بصفتها ألومورفات لمورفيم مجرد » Bollinger, Dwight & Sears, Donald, A. (1981) Aspects of Language, p. 43

(٣) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 98

على أنه يلزم الفصل بين تغيير العلامة نفسه والتغييرات الفونولوجية التي تصاحبه والتي تتمثل في الإعلال بالحذف أو القلب ؛ إذ تورث تغييرات التثنية وجمعي التصحيح المقصور والممدود تغييرات تؤثر على صيغة الكلمة التي تخضع لتغير العلامة الصرفي . ويأتي ذكر الصرفيين العرب لهذه التغييرات الفونولوجية من باب الاستطراد بذكر ما يستدعيه التغيير الصرفي من تغيير فونولوجي ومن جهة أن هذه التغييرات الفونولوجية تؤثر على صيغة الكلمة .

وقد اتَّخَذَ هذا العمل لهذا المنهج لقب منهج العلامة بدلًا من لقب منهج الوحدة الترتيب لأمرين هما :

– أن مصطلح العلامة مصطلح عربي تراثي يعكس موضوعه ، ولا يُضَلِّلُنَا عن الموضوع أما تعبير الوحدة – الترتيب فيجعل الأمر يبدو كما لو كان شيئًا آخر غير ما عالجه الصرفيون تحت مفهوم العلامة .

– اتصال التغييرات الفونولوجية بتغيير العلامة الصرفي في بعض أصناف الكلمات بخلاف الأمر مع منهج الوحدة – الترتيب الذي يقتصر على دراسة ما تم التغيير فيه صرفيًا بواسطة اللاصقة دون أدنى تغيير آخر ، بل إن ورود بعض التغييرات بجوار اللاصقة هو الذي دعا اللغويين الغربيين إلى البحث عن مناهج بديلة .

– معالم معالجته :

يُمكِنُ تَبَيُّن معالم معالجته من خلال الملاحظات التالية :

١ – أنه قد أدرك انفصال التغييرات الفونولوجية عن التغيير الصرفي المتمثل في اتخاذ العلامة ؛ ومِنْ ثَمَّ لم يَجِدْ حرجًا في بقاء صلاحية العلامة لرصد التغيير الصرفي مع رصد ما يصاحبها من تغييرات فونولوجية على حين أن منهج الوحدة – الترتيب يقتصر على رصد الزيادة الصرفية ، بل يُعَدُّ ورود تغييرات مع الزيادة الصرفية شيئًا خارجًا عن منطق هذا المنهج يدعو إلى البحث عن منهج آخر بديل عنه .

٢ – أنه لا يساوي بين الكلمة الأساس ، أي الجذع ، وما يزيد عليه من علامات ؛ فهو يجعل الوحدات الصرفية كلمات وعلامات تلحقها ، ولا يتجاهل الفرق بين هذين الصنفين ، كما هو الأمر مع منهج الوحدة – الترتيب الذي يجعلها جميعًا وحدات ، لاحظ تعبيره الوحدة – الترتيب الذي يعكس قيامه على فكرة المورفيم التي قررها بلومفيلد وجعلها « جزء الكلمة الذي يتشابه مع آخر صوتيًا ودلاليًا » [1] . وهو يتصل بالصورة

(١) Bloomfield (1935) Language, p. 161.

التي يتحقق فيها - أي المورف - أكثر مما يتصل بالوحدة المجردة وإن استخدم مصطلح المورفيم في هذا المنهج أحيانًا تبسيطًا أو تجوُّزًا .

٣ - أنه قد استخدم في درسنا العربي لمعالجة الجانب الإلصاقي الذي يرد في العربية ، إذ إن طبيعتها الأساس هي الطبيعة الاشتقاقية ، وليس لها من الطبيعة الإلصاقية إلا الجزء الذي يتحقق في العلامات .

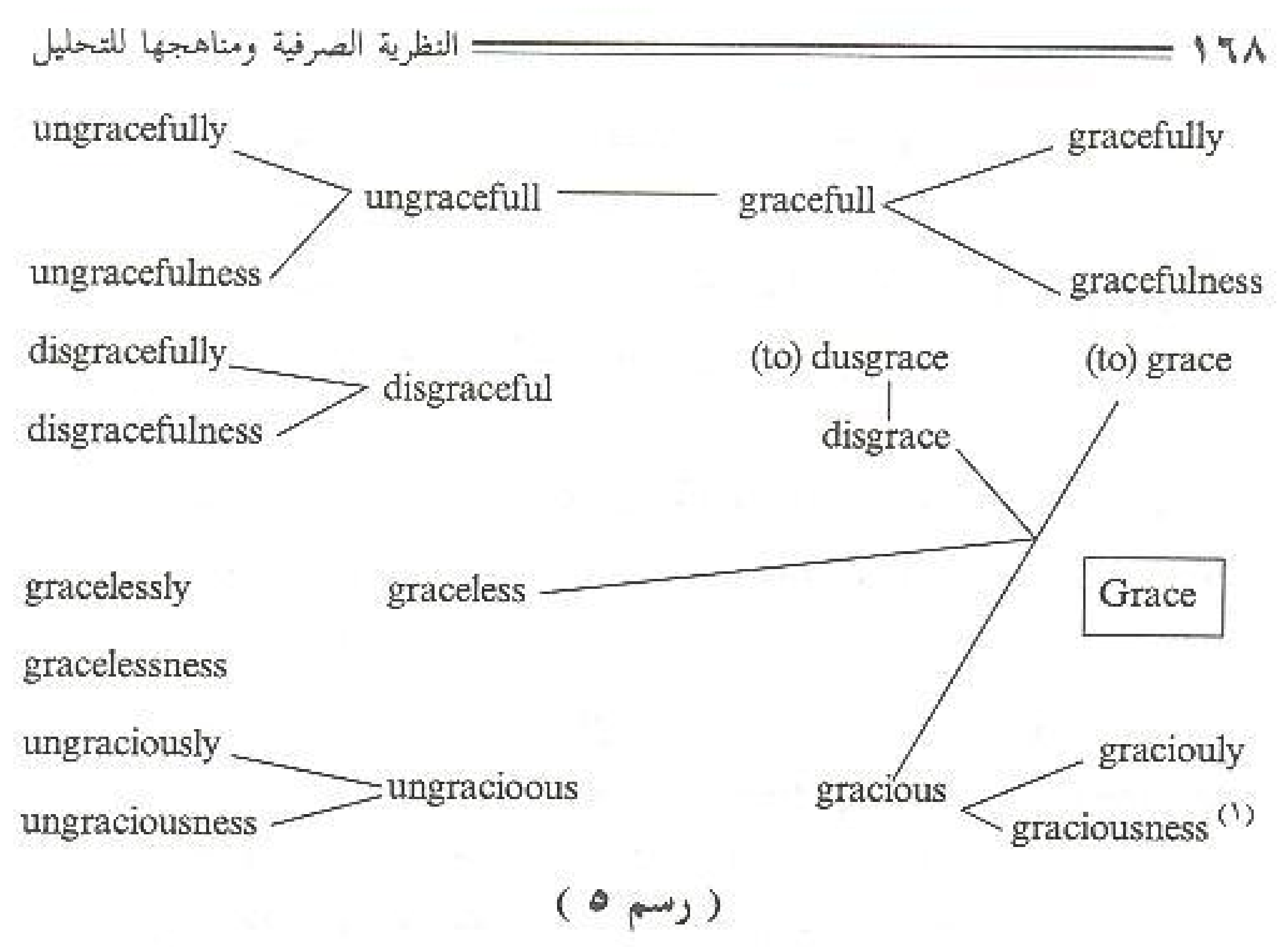
٤ - أن منهج الوحدة - الترتيب يرى أن الكلمة تتكون من مورفات لا مورفيمات على أساس أن الوحدة التي تقوم في الكلمة ليست الوحدة المجردة التي هي المورفيم ، بل ما تتحقق فيه هذه الوحدة .

٥ - أن منهج الوحدة - الترتيب يرجع إلى اعتماد مفهوم التحليل الهرمي لتركيب اللغة ؛ حيث أَدَّتْ متابعة التحليل الهرمي الذي « يستخدم في الصرف كما يستخدم في النحو » (١) لتحليل التركيب اللغوي إلى الوقوف على عناصر دلالية في الكلمة اتخذ الدرس اللغوي المعاصر لها مصطلح المورفيمات ، ولَعَلَّ هذا ما جعل هوكت Hockett يشعر أن منهج الوحدة - الترتيب جديد نسبيًا (٢) .

٦ - أنَّ مثل هذا المنهج أنسب ما يكون للغات الإلصاقية التي يصلح لها هذا التحليل الهرمي ، ويبدو ذلك من تأمل طبيعة التركيب في اللغة الإلصاقية التي يمكن أن يجليها لنا المثال المصور التالي فهذا المثال يكشف عن كفاءة اللاصقة في اشتقاق الكلمات ؛ إذ تقدم اللواصق اثنتي عشرة صورة للكلمة .

(١) Lyons, John (1981) Language and Linguistics: An Introduction, Cambridge: Cambridge University Press, p. 119.

(٢) Atkinson, Martin. [et. al.] (1982 [1985]) Foundations of General Linguistics, p. 140.



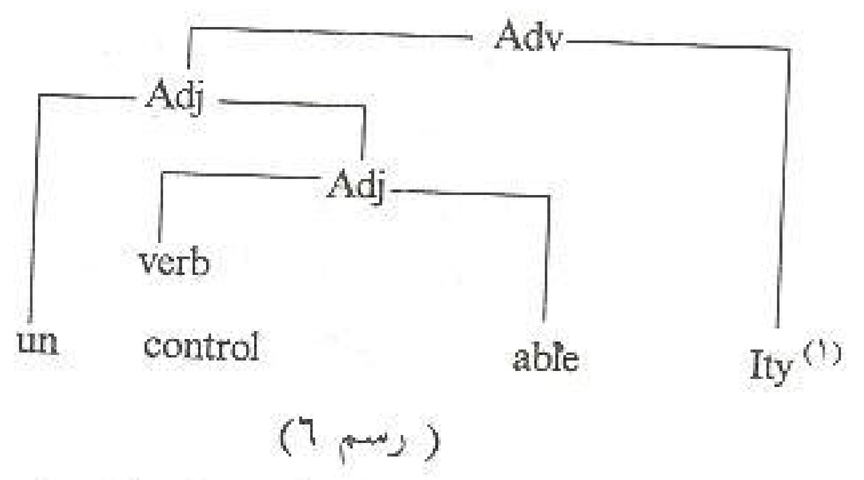
(رسم ٥)

وتتجلى مناسبة هذا المنهج للغات الإلصاقية بأننا إذا تناولنا أي صورة من اشتقاقات الكلمة وجدنا أنها تتكون من مورفيمات ، وأن مورفيماتها « مرتبة ... فإن لها في الواقع سلسلة خطية مقيدة » (٢) ، فأي صورة تتكون من سلاسل من العناصر المتتالية .

على أنه يمكن مع اللغات الإلصاقية هذه التي يناسبها منهج « الوحدة – الترتيب » أن تُحَلَّلَ تحليلا أفقيًا أو هرميًا ؛ إذ يمكن مع أي صورة مِمَّا سبق أو مع لفظ uncontrollably ، مثلًا ، أن ترى مجموعة المورفيمات un + control + able + ly ولا يخفى أن التحليل الأفقي لا يُظْهِرُ أكثر من مجرد الأجزاء وعلاقة التسلسل القائمة لهذ الأجزاء ، ولا يبدو معه موضع التجزئة بخلاف التحليل الهرمي الذي يتيح تحديد موضع التجزئة كما يبدو في الرسم الشجري التالي :

(١) Crystal, David (1995) The Cambridge Encyclopedia of the English Language, Cambridge: Cambridge University Press, p. 198.

(٢) Finegan, Edward & Besnier, Niko. (1989) Language: Its Structure and Use, San Diego: Harcourt Brace Jovanovich Publishers, p. 96.



(رسم ٦)

إذ يتضح أن لاحقة "ly" Adverb دخلت على الوصف Adjective الكبير **uncontrollable** الذي تَكَوَّنَ بدوره من وصف Adjective صغير مع سابقة الضد « un » .

٧ - أنه اقتضى أن يتحدث الصرفيون عن المورف الصفري [٢] الذي يعني الحالة التي لا يكون للوحدة الصرفية (المورفيم) أي تحقق مادي ، وذلك ليعالجوا من خلاله الجمع الذي لا يفترق في صيغته عن مفرده بشيء يمكن تسجيله مورفًا لمورفيم الجمع ، وذلك كما في لفظ sheep الذي يستخدم لكل من المفرد والجمع بلا أدنى فرق صوتي .

٨ - أنه قد اقتضى من بعض اللغويين [٣] افتراض أن يكون الإحلال من صور المورفيم (ألومورفا) ليتمكنوا من الحديث عن مورفيم للمفرد يستبدل بآخر للجمع في الكلمات التي يفترق مفردها عن جمعها بتغير عنصر صوتي كما في feet و foot اللتين رأوا فيها الصائت (u) في المفرد قد استبدل بالصائت / i: / في الجمع ، وهو أمر منتقد « على أية حال بأن الإحلال عملية لا جزء ، ولا نستطيع أن نضيف الإحلال إلى جذع ، وبالأحرى نحن نُحِلُّ الجذع ، أو بتعبير آخر : إن الإحلال والطرح بالنسبة لهذه المسألة ليسا شيئين يُضَافان بل هما عمليتان بديلتان عن الإضافة » [٤] .

٢ - منهج الميزان الصرفي :

- فكرته :

قام الدرس اللغوي العربي في جانبه الصرفي منذ سيبويه على رصد الجذور التي

---

(١) Ibid., p. 99.

(٢) وهو يرجع إلى بانيني ، وقد دار سوسير حول مفهومه ، كما تبناه بلومفيلد . انظر البحث ، ص ص٢٤ - ٢٥ .

(٣) مثل جليسون وغيره .Gleason (1961) Introduction to Descriptive Linguistics.

(٤) Allerton (1979) Essential of Grammatical Theory: A Consensus View of Syntax and Morphology, p. 223.

تشكل أساس الكلمات ، مع إتباع رصد هذه الجذور باستعراض مجموعة الأوزان التي تصب فيها هذه الجذور وبيان طرق توليد هذه الأوزان وما أكثر ما نجد في الدرس اللغوي العربي إحصاءً للأوزان ، يروى بعضهم في ذلك عن ابن القطّاع في كتابه الأبنية : « قد صَنَّفَ العلماء في أبنية الأسماء والأفعال وأكثروا منها ، وما منهم من استوعبها . وأول من ذكرها سيبويه في كتابه ، فأورد للأسماء ثلاثمائة مثال وثمانية أمثلة ، وعنده أنه أتى به ، وكذلك أبو بكر بن السراج ذكر منها ما ذكره سيبويه وزاد عليه اثنين وعشرين مثالًا . وزاد أبو عمرو الجرمي أمثلة يسيرة ، وزاد ابن خالويه أمثلة يسيرة ، وما منهم إلا من ترك أضعاف ما ذكر . والذي انتهى إليه وسعنا وبلغ جهدنا بعد البحث والاجتهاد وجمع ما تفرق في تآليف الأئمة ألف مثال ومائتا مثال وعشرة أمثلة » (١) .

كما أحصى بعضهم طرق توليد هذه الأوزان ، فذكر أربعًا وعشرين منها : « المشتق إما بزيادة حرف ، أو حركة ، أو حركة وحرف ، وإما بنقصان حرف أو حركة ، أو حركة وحرف . فهذه ستة مع إفراد الزيادة وإفراد النقصان ، ثم يَنْضَمُّ إليها زيادة حرف مع نقصان حركة » (٢) .

ويعد الميزان الصرفي قريب الصلة بمنهج الوحدة – التغيير الذي يقوم على رصد تغييرات الكلمة حين تحول إلى أخرى اشتقاقًا أو تصريفًا .

منهج الوحدة – التغيير يحلل اشتقاق men من man على هذه الصورة أي أن الوحدة

P

man ⟶ men

(رسم ٧)

man تأخذ تغييرًا أو عملية ما **process** ، وهي التي رُمز لها بحرف **P** لاشتقاق الوحدة الثانية men .

---

(١) السيوطي المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جـ ٢ ، ص ٤ .

(٢) ابن مالك ، مسألة في الاشتقاق ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، السنة ١٤ (١٩٩٠) عدد ، ٣٨ ص ١٢٧ .

فاع

قضى ———— قاضٍ

(رسم ٨)

ويُحَلِّلُ منهج الميزان الصرفي اشتقاق قاضٍ ، مثلًا ، من قضى ببيان أنه على وزن « فاعٍ » ، فنستفيد من ذلك أن لدينا ثلاثة تغييرات هي : إعادة ضبط الأصول وزيادة الألف وحذف لام الكلمة .

على أن الميزان يَتَفَوَّقُ على منهج الوحدة – التغيير كثيرًا من حيث إنه حين يرصد التغييرات يسجلها بصورة تجريدية متميزة تتلخص في بيان الجوانب الصرفية المختلفة لبنية الكلمة التي تدخلها التغييرات فتصبح المقارنة بين الوزنين كاشفة عن الوجه التي قام فيها التغيير .

كما يعد دُرَّةَ الصرف العربي هذا النموذج نموذج الميزان الصرفي القائم في أساسه على التمييز بين الحروف والحركات من جهة ، وعلى الجذر (الحروف الأصلية) وحروف الزيادات الصرفية من جهة أخرى ، وهو يمثل عملًا عربيًا خالصًا لا يشترك معهم فيه أحد بل مَثَّلَ عملُهُمْ هذا تَحَدِّيًا للعقلية الغربية التي لم تَأْلَفْ في الصرف هذا النمط من التجريد ، يشهد بعض اللغويين على ذلك ، يقول : « أَسَّسَ في القرن الثامن سيبويه مؤلف أول نحو تام للغة « الكتاب » الوصف الصرفي لها الذي بقي فعليًا منذ ذلك الحين ، وهو يُؤَدِّي إلى تحديد الجذور المعجمية الثلاثية غالبًا للأفعال مثبتًا أنها تمثل أساس مجموعة كبيرة من صيغ الاشتقاق والتصريف ... وَاجَهَ هذا وَحْدَهُ الأوربيين لأول مرة بمفهوم صرفي ذي مستوى تجريدي أعلى كثيرًا من نموذجهم التقليدي الذي تَصَوَّرُوهُ حَتَّى الآن في الكلمة والتصريف كلية »[1] .

– تطبيقاته :

يقوم نموذج الموازين الصرفية على رصد تغييرات الاشتقاق ؛ إذ يقدم النمط الذي تصاغ عليه مختلف المشتقات . ومن ذلك بيانه الأوزان التي تكون عليها الأفعال ماضيةً ومضارعةً وأمْرًا ، والمشتقات عاملةً وغيرَ عاملة . كما يقوم على طائفة قليلة من تغييرات التَّصَرُّف لا الاشتقاق كما في صيغ جموع التكسير وبناء الفعل للمعلوم والمجهول ،

(١) Robins (1988) "Appendix: History of Linguistics", *in* Linguistic Theory: Foundations, vol. 1 of Linguistics, p. 475.

ولا يخفى أن الجمع يعد وَجْهًا تصريفيًا للاسم ، كما أن الفعل يأتي تصريفيًا على وجهين بحسب بنائه هما البناء للمعلوم والبناء للمجهول .

- مقابله الغربي : منهج الوحدة العملية Item Ù Process' IP :

ورد مصطلح هذا المنهج عند هوكت Hockett حيث « اقترح مصطلحي الوحدة – الترتيب Item- Arrangement (IA) والوحدة – العملية Item- Process (IP) » (١) . على أن هذا المنهج أقدم من منهج الوحدة – الترتيب ؛ إذ يرجع في التطبيق إلى لغويات القرن التاسع عشر ؛ فإن « له تراثًا طويلًا مشتقًا وفقًا لهوكت Hockett من المنهج اللغوي التاريخي الذي ساد القرن التاسع عشر ، على حين شُعِر أن منهج الوحدة – الترتيب IA في هذا الوقت جديد نسبيًا » (٢) . وهو يمثل مع منهج الكلمة – التصريف الذي سنتناوله بعد هذا المنهج « منهجين بديلين [لمنهج الوحدة – الترتيب] أُعْطِيَتْ لهما عنايةٌ أَقَلُّ نوعًا ما في الفترة المتقدمة مباشرة [على منهج الوحدة – الترتيب] » (٣) . ومع أن منهج الوحدة – العملية IP أقدم زمنيًا من منهج الوحدة – الترتيب IA إلا أنه عاد بديلًا عن منهج الوحدة – الترتيب IA الأحدث منه وقد « اكتسب في السنوات الأخيرة تأييدًا ، وبخاصة بين النحاة التوليديين الذين يُمْكِنُ ، بالنسبة لهم ، رؤية كُلِّ قاعدة بوصفها إعادة كتابة عملية » (٤) . بل « إن الإثمار الحقيقي لمنهج الوحدة – العملية IP يرجع علاوة على ذلك إلى عمل المدرسة التوليدية في العقد الماضي [الستينيات] ... ومن الواضح أن مفاهيم الوحدة – العملية جزء أساسيٌّ مما صار معروفًا بالفونولوجيا التوليدية » (٥) .

ويعني ذلك أن هذا المنهج يعد منهجًا جديدًا قديمًا ؛ إذ « أصبح منهج العملية اليوم شائعًا مرة ثانية » (٦) .

ويمكن أن يُحَدَّد هذا النموذج بأنه « نموذج من الوصف يستخدم في الصرف لتحليل الكلمات . تُرى العلاقات بين الكلمات في هذا المنهج بوصفها عمليات اشتقاق ، مثلًا الوحدة « took » مشتقة من الوحدة « take » بعملية تتضمن تغيير حركة . يمكن تطبيق

(١) Allerton (1979) Essential of Grammatical Theory, p. 223

(٢) Atkinson [et. al.] (1985) Foundations of General Linguistics, p. 140.

(٣) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 97.

(٤) Allerton (1979) Essential of Grammatical Theory, p. 223.

(٥) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 106.

(٦) Palmer (1971) Grammar, p. 121.

هذا الاسم عند بعض اللغويين على أي منهج يستخدم عمليات اشتقاق في صياغته مثل النحو التوليدي ، على أن استخدامه الأصلي كان في الصرف » [١] .

– معالم معالجته :

يمكن تَبيُّن معالم معالجته من خلال الملاحظات التالية :

١ – أن نموذج الموازين الصرفية يتفق والتركيب اللغوي للعربية ؛ حيث إنها لغة اشتقاقية في جانبها الأكبر ، فلا يصلح لها منهج الكلمة – التصريف ؛ لأن هذا المنهج يحتاج مفردات قليلة يمكن إدراجها في جداول تصريفية ، ولا يخفى أن المفردات التي تخضع للميزان الصرفي متضاعفة بشكل يستحيل معه أن توضع في جداول تصريفية ؛ إذ يلزمنا أن نأتي بالفعل ونضع بإزائه ما يرد له من صور ، فنقول مع كل فعل ، مثلًا : كتب يكتب اكتب كتابة كاتب مكتوب ... إلخ . ولا يخفى كيف يستحيل أن نقدم جداول للكلمات العربية ، وأن تجريد نموذج الميزان أيسر وأقرب مأخذًا . وهذا يجعلنا نشير إلى خطأ الكتب التعليمية التي تقدم تصريفات الكلمة العربية للدارسين غير العرب في جداول ، وليس في قواعد ميزان بدعوى تَعَوُّد هؤلاء الدراسين على مثل هذه الجداول التصريفية ، وهذا الأمر وإن ناسب لغة الدارسين لا يراعي الطبيعة القياسية للاشتقاق في العربية ، ويعقد فَهْمَ النظام الصرفي واستيعابه .

ويرى البحث أن منهج الكلمة – التصريف لا يناسب إلا طائفة قليلة من تركيب الكلمات العربية ، مثل الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصول ... إلخ ؛ لأنها تنحصر في أفراد معدودة ، وليس لها طريق صرفي تأتي منه كما أنه ليس لها قانون صرفي يضبط تغييرها .

وكذلك بسبب اشتقاقية اللغة العربية يتفوق نموذج الموازين الصرفية على منهج الوحدة – الترتيب الذي لا يصلح لها إلا في حالة العلامة التي درسوها على نحو قريب من منهج الوحدة – الترتيب كما بَيَّنَّا في موضعه .

٢ – تفوقه على منهج الوحدة – التغيير أو العملية في أمور ، هي :

أ – نَصُّه على العمليات نفسها بخلاف النموذج الغربي الذي لا يُبيِّن طبيعة العملية .

ب – قدرته على بيان العمليات المركبة لا عملية واحدة مفردة كما هو الأمر مع المقابل الغربي .

---

(١) Crystal (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 166.

جـ - رصده للتغييرات بصورة تجريدية متميزة تتلخص في بيان الجوانب الصرفية لبنية الكلمة التي تدخلها التغييرات ، فتكشف المقارنة بين الوزنين عن الوجه الذي قام فيه التغيير .

٣ - اشتماله على صنفين من هذا المنهج يمثلان قمة العبقرية العربية في التجريد ، وهما :

- أن نموذج الموازين الصرفية في العربية كان وظيفيًا حيث جاء على ثلاثة أنواع ، وهى :

أ - الوزن العام (وزن الكلمات) :

وهو الذي يُعْرَفُ بالوزن الصرفي ، ويَكْشِفُ عن مختلف جوانب حروف الكلمة الصرفية : عددها وضبطها وترتيبها ونوعها أصالة وزيادة وحذفها وبقائها .

ب - وزن الأوزان (وزن العمليات) :

وهو يرد فيما عُرِفَ بمصطلح صيغ منتهي الجموع وصيغ التصغير .

ولا يخفى أن صيغة منتهى الجموع تجمع تحتها مجموعة من الأوزان ، وكأن صيغة منتهى الجموع وزن لأوزان الجموع التي لا تقبل جمع الجمع ، فصيغة منتهى الجمع تكتفي ببيان موضع ألف الجمع وعدد ما بعدها من حروف . وهذا ما جعلنا نقول : إنه أشبه بوزن الوزن ، وليس وزنًا للكلمة ، فحين نقول : إن أفاضل وشواعر وشمائل وغيرها على صيغة منتهى الجموع لا نكون قد وزنّا الكلمات نفسها ، وإنما وَزَنّا الأوزان أفاعل وفواعل وفعائل ، ورأينا أنها تشترك في كون ألف الجمع ثالثة ، وأن ما بعدها حرفان . كما يمكن أن نقول : إننا وَزَنّا عملية الجمع نفسها ؛ لأننا بيّنّا ما حدث للوصول إلى الجمع الذي لا يقبل جمع الجمع . ويعني ذلك أننا يمكن أن نسمي مثل هذا الوزن بوزن العملية الصرفية ، وهي الجمع ؛ فهو ليس وزنًا للكلمات كما ظهر لنا .

ولا يخفى أن أوزان التصغير ليست وزنًا حقيقيًا للكلمات المُصَغَّرة ، فحين نرى أن الكلمات أُحَيْمِد وشُوَيْعِر ومُضَيْرِب ، مثلاً ، على وزن التصغير فُعَيْعِل لا نكون قد وزنّا هذه الكلمات التي تختلف فيما بينها من حيث أصالة الحروف وزيادتها ، وهو الأمر الذي لا يكشفه هذا الوزن . وإنما بيّنّا خطوات التصغير التي تتمثل في ضم الأول وفتح الثاني وزيادة ياء ساكنة ثالثة وكسر ما بعدها . ومن ثم رأينا أن تكون أوزان التصغير وزنًا للعملية الصرفية ، وليس للكلمات ، أو هي وزن للأوزان التي يتم تصغيرها بإجراءات واحدة .

ويعني ذلك أن موازين الصرف العربية الثلاث قد جاءت مناسبة بلا تزيُّدٍ ولا نقصان .

٤ - رَبْطُه للدلالات الصرفية للكلمات مثل الجعل والتعريض والصيرورة والمشاركة والمطاوعة ونحو ذلك بمجموع ما ترتبط به ، وهو وزن الكلمة . ولا يمكن ربط هذه

الدلالات بمجرد الزيادات التي في الكلمة لأنها لا ترتبط بها وحدها .

إن اللغات الاشتقاقية كالنسيج المحكم الذي يتكون من عقد مركب بعضها فوق بعض ؛ فلا يمكن أن يفارق بينها إلا بالتضحية بالنسيج كله . ويشكك ما سبق في أهلية هذا المنهج لكل اللغات [١] .

ويمكن أن يُفَرَّقَ بين طبيعة التركيب في كل من اللغتين الإلصاقية والاشتقاقية بأن تجعل اللغة الإلصاقية ترتيبية والثانية تركيبية استنادًا إلى الفرق بين الترتيب والتأليف ؛ « فالفرق بينهما أن الترتيب يعتبر فيه أن يكون لبعض الأجزاء نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر سواء أخذ بالمعنى اللغوي ، وهو جعل كل شيء في مرتبته ومحله كترتيب المجلس والعسكر ونحوهما ، أو بالمعنى الاصطلاحي ، وهو جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ، ويكون لبعضها على بعض نسبة بالتقدم والتأخر ، كترتيب أجزاء الحد الذي يقدم فيه الجنس لكونه كالمادة على الفصل لكونه كالصورة ، ويطلق على هذه الأمور المرتبة اسم الواحد ، أي الحدو ، يرادفه التأليف بخلاف (التركيب) ، وهو ضم عدة أمور بحيث لو ذهب جزء منها لذهبت حقيقته وماهيته ، فلم يعتبر في مفهومه النسبة المذكورة ؛ فهو أعم من الترتيب مطلقًا » [٢] .

ولا يخفى أن اللغة الاشتقاقية حين تتآلف أجزاؤها قد لا يُمْكِنُ الفصلُ بينها كما يبدو من امتناع الفصل بين الوزن والمادة اللغوية التي صُبَّتْ فيه ، فأصبحت بذلك متفقة مع مفهوم التركيب الذي لا يكون معه فصل الأجزاء بعضها عن بعض ، وذلك بخلاف اللغة الإلصاقية التي هي مجموعة من اللواصق رُتِّبَتْ فيما بينها ، فهي بذلك تتفق ومفهوم الترتيب .

٥ - تفريقه بدقة عالية بين التغييرات الفونولوجية والتغييرات الصرفية ، فلم يسجل الميزان تغييرات الإعلال والإبدال والإدغام بسبب وعي الصرفيين العرب بالفرق بين هذين النمطين من التغييرات ، وقصرهم الميزان على التغييرات الصرفية لا الفونولوجية . ويعد نموذج الميزان في هذه النقطة أرقى مما وصلت إليه الفونولوجيا التوليدية التي لا تفرق بين ذلك ، يقرر اللغويون « أن الفونولوجيا التوليدية كما طورها تشومسكي وهال قد انتقدت لفشلها في التفريق بين القواعد الصوتية والصرفية » [٣] .

---

(١) Atkinson [ct. al.] (1982 [1985]) Foundations of General Linguistics, p. 141

(٢) النجفي ، التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية ، حيدر آباد الدكن : ط٢ ، ١٣٤٠هـ ، ص ٤٥ .

(٣) Fudge (1970) Phonology, In New Horizons in Linguistics, p. 12.

تأمَّلْ ، مثلًا ، وزن الكلمات (**قال – ازدهر – ردَّ**) [1] .

جاء الأول قال على وزن فعَل ؛ لأنه رأى انقلاب قول إلى قال تغييرًا صوتيًا لا صرفيًا وإنْ أدى إلى تغيير شكل الفعل لأنهم :

– لو اعترفوا بالألف القائمة وجعلوا الفعل على وزن فعْل لاحتاجوا إلى ادعاء أصالتها مع أنها لا توجد إلا في الحالات التي تكون فيها منقلبة عن واو أو ياء .

– ولو قالوا بزيادتها لادعوا بذلك أن الفعل ثنائي قد زادت عليه الألف وليس في العربية ما يؤيد فكرة الثنائية بهذه الصورة على الأقل ، ولجعلوا في العربية زيادة لغير سبب لفظي أو دلالي .

كما أنهم جعلوا الدال في ازدهر صورة صوتية لتاء الافتعال لما رأوا أن الدال لا ترد في مقام الافتعال إلا في سياق صوتي يسمح بالقول : إنها محولة عن تاء ، فرأوا أن الافتعال له حرف واحد يحول إلى صور صوتية مختلفة : دال أو طاء ، مثلًا ، بشروط معينة .

وكذلك لم يبينوا بالميزان تغيير الإدغام ؛ لأنهم رأوه تغييرًا خاصًا بالمثلين ، كما في ردَّ ، أو بالمتقاربين ، وفيه يحول أحدهما إلى الآخر ، كما في ادَّارك من تدارك بإبدال التاء دالًا وإدغامها في الدال التالية . وقد رأوا اقتصار الإدغام على حالات المثلين

---

(١) اختار البحث من الأوزان التي وُجِّهَتْ عليها هذه الكلمات وأمثالها تلك الأوزان التي راعت الكلمات قبل تغييرها ، فأخرجت من الميزان تغيير الإعلال ، ووزنت قال على فَعَل ، وأخرجت من الميزان تغيير الإبدال ووزنت ازدهر على افتعل ، وتغيير الإدغام ووزنت ردَّ على فَعَل . ويرجع تفضيلنا لهذه الأوزان إخراجها التغييرات الصوتية من الميزان الذي استنبط للتحليل الصرفي لا الصوتي . ولا يغيب عنا أن صرفنا العربي قد اشتمل على عدة توجيهات لأوزان هذه الكلمات ، فلم يتفق الصرفيون على وزنها . من ذلك ما يناقشه الرضي في شرحه الشافية تعليقًا على قول ابن الحاجب في الميزان الصرفي : « ويعبر عن الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال ، فإنه بالتاء » (ابن الحاجب ، الشافية بشرح الرضي ، جـ١ ص ١٠ ، وهذا مما لا يُسَلَّم ، بل تقول : اضطرب على وزن افطعل ، وفَحْفَظُ وزنه فَعْلُطُ ... فيعبَّر عن كل الزائد المبدل منه بالبدل لا بالمبدل منه . وقال عبد القاهر في المبدل عن الحرف الأصلي : « يجوز أن يعبر عنه بالبدل ، فيقال في قال : إنه على وزن فال » ا . هـ. قال الرضي في شرح الشافية : « إنما لم يوزن المبدل من تاء الافتعال بلفظه إما للاستثقال ، أو للتنبيه على الأصل . (الرضي ، شرح الشافية ، جـ ١ ، ص ص ١٨ – ١٩) . كما أنه لا يَعْنِينَا في هذا المقام تتبّع التوجيهات الأخرى الواردة عن الدارسين المعاصرين التي يمكن مراجعة طرف منها في بحث البكوش (١٩٧٣) التصريف العربي من خلال علم الأصوات ؛ وذلك لانصراف الجهد في هذا المقام إلى بيان الحس اللغوي المرهف الذي صدر عنه الصرفيون الذين أخرجوا التغييرات الصوتية من الموازين الصرفية ، فوزنوا هذه الكلمات وأمثالها دون تعرُّض لما طرأ عليها من إعلال أو إبدال أو إدغام .

والمتقاربين دليلًا على أن هذا التغيير صوتي فأخرجوه من الرصد الصرفي بالميزان .

٦ - صُدورُه عن كفاءة عالية في التمييز بين العناصر الصرفية النحوية في التركيب اللغوي ؛ إذ إنه الوحيد القادر على التفريق بين الواو لامًا للفعل المضارع في المضارع الواوي اللام المسند إلى نون النسوة « يعفون » ، والواو ضميرًا في « يعفون » المضارع المسند إلى واو الجماعة ، كما أنه يُفَرِّق بين حالتَي الفعل هاتين بين النون ضميرًا في الأولى والنون حرفًا للإعراب في الثانية . ويتضح ذلك من جعله الفعل في حالته الأولى على وزن يَفْعُلْنَ ، وفي الثانية على وزن يَفْعُونَ . ولو حاولنا أن نجد وسيلة أخرى لوصف هذا التركيب تفرق بين العناصر الصرفية والعناصر النحوية لما وسعتنا الحيلة .

أما أهم ما يُسَجَّل على النموذج الغربي الوحدة - العملية IP فهو ما يلي :

١ - قيامه برصد شتى التغييرات الصرفية التي تتمثل في عمليات الاشتقاق والتصريف والدمج والنحت ... إلخ ؛ فهو يعكس مصطلحاتٍ متعددة مهمة في اللغويات المعاصرة ، مثلًا : الاشتقاق قاعدة إعادة الكتابة ، النحت ... ، والتسمية ، والبناء للمجهول » (١) .

٢ - انتقاده باستخدام مصطلحات لا يتفق عليها جميع اللغويين ؛ « فقد أعترض لغويون كثيرون على مصطلحات مثل الحركية dynamism والتغيير change والتفاعل interaction وهلم جرا التي تَمَّ بها هذا التعميم » (٢) . وإن صار ثمة « قبول لمفهوم التغيير في بعض الحالات » (٣) .

٣ - عدم قيامه بأكثر من وضع القاعدة التي غُيِّرَ في ضوئها التركيب الصرفي دون أن يضع لذلك نموذجًا تجريديًا كما هو الأمر في نموذج الموازين الصرفية .

ويعني ذلك أنه لا يستلزم تجزئة الوحدة الصرفية (الكلمة) للوصول إلى وحدات صرفية أصغر تقابل كل وحدة واحدة منها دلالة من دلالات الكلمة المركبة ، أي « أنه يتفادى مشكلة تخصيص أجزاء المعنى بما يقابلها من الأجزاء الفونولوجية (لكن هل هذا تجنب للمشكلة) » (٤) فهو غير مفيد بتحديد مورفيمات الكلمة وتعيينها للدلالات الموجودة لعنايته برصد التغيير وضبطه ؛ إذ يرى « بعض العناصر (التركيب ... إلخ) نتيجة تغيير يعمل في عنصر آخر في اللغة ، وقد تكون عملية التغيير حقيقية ، كما في

(١) Ibid., p. 246.

(٢) Ibid., p. 106.

(٣) Palmer (1971) Grammar, p. 121.

(٤) Allerton (1979) Essential of Grammatical Theory, p. 224 & Palmer (1971) Grammar, P. 122.

العمليات المقررة في التغيير الدياكروني (التاريخي) » [١] .

٤ - خروجه عن إطار الوحدات وترتيبها في المعالجة إذ إنه لا يقوم كمنهج الوحدة - الترتيب « بافتراض وجود مورفات وترتبها في طرق خاصة وفقًا لقواعد اللغة الفنية » [٢] ؛ فهو « لا يميز فقط وجود العناصر والترتيبات الخطية لها عند مستوى أعلى من الكلمة ، بل يميّز أيضًا العمليات النحوية داخل الكلمة التي تعمل في الجذر لإنتاج صيغة منه » [٣] . إنه يفترض خضوع الجذر لعمليات تنتج الصور المختلفة منه ، فهو يعالج ، مثلاً « الفعلين bake و take بدلاً من القول بتكونهما من مورفيمي الجذر واللاصقة (كما في منهج الوحدة الترتيب IA) يعالجهما بتقرير أن لهما جذرين أخضعا لعملية أسماها صياغة الفعل الماضي » [٤] أي لا ضرورة لوجود مورفيم لكل عنصر دلالي في الكلمة .

٥ - معالجته « لنموذجي الأفراد المتمايزة والأفراد غير المتمايزة كليهما » [٥] على أساس أنه لا يجزئ الكلمة إلى عناصر يقابل كل واحد منها دلالة من دلالاتها ؛ فهو يعتمد على مفهوم التغيير ، وليس بحاجة إلى تحديد عناصر صرفية لدلالات الكلمة .

٦ - تميّزه بالبساطة وعدم التخطئة ، فلا يقول بالشذوذ ؛ إذ لكل مسألة لديه قاعدة تغيير لا يلزم أن تطرد مع قاعدة تغيير آخر . إن « كل ما علينا أن نفعله هو أن نكتب قواعد بسيطة تحول صيغة إلى أخرى . لم نعد بحاجة إلى مناقشة ما مورفيمات took ؟ نكتب فقط قاعدة لتغيير حركة take إلى took في المضى . (ويمكننا علاوة على ذلك أن نكتب قاعدة عامة عن مثل تغييرات الحركة التي تشمل shake / shook و forsake / forsook) . ليس ثمة شيء خطأ مع تغيير/ ei / إلى/ u / في منهج العملية » [٦] .

٧ - اعتماده على فكرة الأصل والفرع ، ولذلك « يتطلب أحيانا اختيارات اعتباطية عن أي الصيغتين أساس وأيهما مشتقة » [٧] ، كما « يحتكم إلى إحساس متكلمينا الأصليين أن بعض صيغ الكلمات أكثر أساسية ، مثلًا ، الزمن الحاضر وأخرى مشتقة ، لكن الاختيار صعب ... إن صعوبة منهج الوحدة العملية IP كدقة صعوبة تحديد قاعدة

---

(١) Ibid., p. 246.

(٢) Atkinson [et. al.] (1985) Foundations of General Linguistics, p. 140.

(٣) Ibid., p. 140.

(٤) Allerton (1979) Essential of Grammatical Theory, p. 223.

(٥) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 106.

(٦) Palmer (1971) Grammar, p. 122.

(٧) Ibid., p. 223.

نحوية محددة لإعادة الكتابة »[١] .

٩ - أن تفضيل التوليديين له يرجع إلى أن قواعد إعادة الصياغة التي يقوم عملُهم عليها تُعَدُّ عمليات بالمفهوم الذي يرد لها في هذا المنهج ، بل إن « كل قاعدة من قواعد إعادة الصياغة يمكن أن تُرَى بالنسبة لهم عملية »[٢] .

١٠ - انتماؤه إلى اللغويات التاريخية ؛ إذ استخدمه علماء اللغة التاريخيون الذين ازدهرت أعمالهم في القرن التاسع عشر ، ولذلك يعيب عليه اللغويون « أنه يقدم البيانات في تفسير تاريخي بجلاء »[٣] .

٣ - منهج جداول المبنيات التصريفية

- فكرته

يقوم هذا النموذج على جمع تصريفات قسم من أقسام الكلم في جدول يكشف عن أوجه التصريف شخصًا ونوعًا وعددًا ، وذلك كأن نجمع صور الضمير وفق الشخص متكلمًا ومخاطبًا وغائبًا ، ووفق النوع تذكيرًا وتأنيثًا ووفق العدد إفرادًا وتثنية وجمعًا ، ووفقًا لما يرد له من المواقع الإعرابية من رفع أو نصب أو جرّ . وقد ورد في الصرف العربي إحصاء الصيغ المختلفة للضمير ، مثلًا ، وتخصيص كل واحدة منها بما لها من الدلالات الصرفية المختلفة ، يقول بعض النحاة عن ضمير الرفع المنفصل مخصصًا كل صيغة له بالدلالات التي تقوم بإزائه : « وهو اثنا عشر : أنا للمتكلم وحده ، ونحن للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه وأنت للمخاطب ... »[٤] .

ولا يخفى أن التغييرات التي ترد مع الضمائر ونحوها من المبنيات لا تخضع لقانون صرفي عام يمكن أن يستوفيها ؛ فهي لا تنضبط بعلامة أو وزنٍ ما مما يستلزم تسجيل صورها التصريفية في جدول يجمعها .

ويعني هذا أن نموذج الجداول التصريفية يصلح في العربية لرصد تغييرات الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الشرط والاستفهام وغيرها من المبنيات بجمع أفراد هذه الأصناف المختلفة وتسجيلها مع ما يقابله من الدلالة .

---

(١) Ibid., p. 224.

(٢) Allerton (1979) Essential of Grammatical Theory, p. 224.

(٣) Ibid., p. 223.

(٤) ابن عقيل - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، جـ ١ ، ص ٩٧ .

- **تطبيقاته :**

يصلح هذا النموذج في العربية لرصد تغييرات المبنيات من ضمائر وأسماء إشارة وأسماء موصولة وأسماء شرط وأسماء استفهام ؛ حيث يجمع أفراد هذه الأصناف ويُسَجِّل صورها مع ما يقابل كل صورة من الدلالة .

وقد ورد من تطبيقات الجداول التصريفية في نظرية الصرف العربية ، مثلًا ، إحصاؤهم لصيغ الضمير المختلفة ، وتخصيص كل واحدة منها بما لها من الدلالات الصرفية المختلفة يقول بعضهم عن ضمير الرفع المنفصل مخصصًا كل صيغة له بالدلالات التي تقوم بإزائه : « وهو اثنا عشر : أنا للمتكلم وحده ، ونحن للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه ، وأنت للمخاطب ... » [١] .

- **مقابله الغربي : منهج الكلمة - التصريف Word - Paradigm WP :**

ترجع تطبيقات هذا المنهج الكثيرة إلى التراث الغربي أما أدبياته التنظيرية فهي حديثة ، بل إن هوكت Hockett الذي كتب في مقاله الحيوي [٢] عن المناهج الثلاثة : الوحدة – الترتيب IA ، والوحدة – العملية IP ، والوحدة – التصريف WP « كان هو نفسه على وعي بصورة باهتة فقط بالسمات الرئيسية لهذا المنهج الأخير على الرغم من أن هذا هو الإطار الذي بُسِطَ فيه كثير من التراث النحوي الغربي » [٣] .

وقد « استخدم منذ أواخر الخمسينيات على الأقل » [٤] في الدرس اللغوي الحديث .

وقد اتَّخَذَ البحثُ لنموذج الصرفيين العرب مصطلحًا مخالفًا لمصطلح المنهج المستخدم في الغرب لتمييز المنهجين على مستوى الاصطلاح .

ويَرْجِعُ استخدام لفظ الكلمة في المصطلح المُتَّخَذِ له إلى أَنَّهُ لا يَنْظُر في المورفيمات ، بل قد تكون العناصر التي تُسَجَّلُ في إطار هذا المنهج أصوات لا مورفيمات . كما أنه مَعْنِيٌّ بصورة أساسية بتلك الكلمات التي لا يمكن الحديث معها عن عناصر لها يُفِيدُ كُلُّ واحدٍ مِنْهَا دلالةً من دلالات هذه الكلمة . لقد استخدم لفظ الكلمة لقيام هذا المنهج على تسجيل الصور المختلفة للكلمة بإزاء المعاني التي ترد لها .

---

(١) السابق ، جـ ١ ، ص ٩٧ .

(٢) Hockett (1954) "Two Models of Grammatical Description", Word 10, 210 - 33, Reprinted in Joos, M. (ed.) (1957) Readings in Linguistics.

(٣) Atkinson (1985) [et. al.] Foundations of General Linguistics, p 140.

(٤) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 106.

ويُعَدُّ « نموذج الكلمة – التصريف نموذجًا صرفيًا ثالثًا اقترحه روبنس Robins (١٩٥٩) وماتيوس Matthews (١٩٧٠ و ١٩٧٤) ، ويرى الكلمة وحدة أكثر أصولية من المورفيم أو المُكَوِّن formative ، وهو أقل ميلًا من نموذج الوحدة – العمل IP إلى إظهار العلاقات الصوتية الدلالية ، ويقنع أنصار هذا النموذج بتخصيص الصورة الصوتية للكلمة بجوار معناها المعجمي وسماتها النحوية موضحين أي الأجزاء الفونولوجية الكلية يحقق أي الأصناف ... وهو يدرك مشكلة التصنيف » [١] .

- معالم معالجته :

يمكن تبيُّن معالم معالجته من خلال الملاحظات التالية :

١ – عدم مناسبته إلا لطائفة قليلة من تركيب الكلمات العربية ، مثل الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ... إلخ لأنها تنحصر في أفراد معدودة ، وليس لها طريق صرفي ترد من خلاله ، كما أنه ليس لها قانون صرفي يضبط تغييرها .

٢ – إخراج ما ورد له من تطبيقات في الدرس العربي من الدرس الصرفي ، أو بتعبير أدق ، جعلها على محيط دائرة الصرف في العربية . ولا يخفى إخراج الصرفيين لها من الدرس الصرفي لعدم وجود طريق صرفي تتم من خلاله ، وليس لها كذلك قانون صرفي عام تخضع له ، وهي من الصرف لأن الدلالات التي تأتي من ورائها دلالات صرفية كالشخص والنوع والعدد . ونرى أن تَخَلُّفَ ذلك كافٍ لجعلها على محيط دائرة الصرف .

٣ – ورود تطبيقاته قليلةً قلة النماذج العربية التي تحتاج إليها . ويعني ذلك أنهم كانوا ذوي حس لغوي مرهف في توظيف هذا النموذج .

٤ – تأكيد قلة تطبيقات هذا النموذج العربي وضعف وجوده على حقيقة عدم تأثر الوجه العربي من النظرية اللغوية في جانبها الصرفي بالنموذج التراثي الغربي ؛ إذ لو كان التأثر قائمًا لاعتمد العرب في درسهم الصرفي على نموذج الكلمة – التصريف بصورة كبيرة كالتراث الغربي الذي اعتمد عليه بصورة كلية » [٢] .

٥ – أنه يُمَثِّلُ كالجمود منهجًا يفصل الألفاظ السماعية على ما سَيُبَيِّنُ البَحْثُ .

---

(١) Allerton (1979) Essential of Grammatical Theory, pp. 224 - 25.

(٢) Robins, (1988) "Appendix: History of Linguistics", in Linguistic Theory: Foundations, vol. 1 of Linguistics: The Cambridge Survey, p. 475.

٦ – أن الوحدة المعتمدة في الدرس الغربي التي يعالجها هي الكلمة لا المورفيم .

٧ – أنه لا يقوم على تجزئة هذه الوحدة الصرفية التي يعالجها (الكلمة) وتخصيص عناصرها بإزاء دلالتها المختلفة ، بل يقوم « بتخصيص الصورة الصوتية للكلمة بجوار معناها المعجمي وسماتها النحوية » [١] . بل له « في أفضل حالاته فصل أوّلي بين الجذع والنهايات » [٢] . ويمكن التمثيل على ما أفاده منهج الجداول الصرفية من عدم صلاحية العلامات المتمايزة في التحليل الصرفي بذكر نهايات المفرد والجمع التي ترد في الإيطالية ؛ إذ ينتهي المفرد والجمع كلاهما بنهايات متفقة الأمر الذي يشكك « في مبدأ النهايات المتمايزة ...

المفرد Singular		الجمع Plural	
donna	امرأة	donne	نساء
monte	جبل	monti	جبال
ragazzo	ولد	ragazzi	أولاد
dito	إصبع	dita	أصابع

توجد ثلاث حركات تظهر في صيغ الكلمة المفردة (a و e و o) ، وثلاث حركات تظهر في الجموع (a و e و i) . بتعبير آخر تتقاطع المجموعات » [٣] .

إن اشتراك الوجه التصريفي كالإفراد ومقابله كالجمع في نهايات واحدة يكشف عن عدم صلاحية عَدِّ هذه النهايات علامة على أحد الوجهين دون الآخر .

ثانيا - مناهج التحليل غير الأساسية :

لم تقتصر النظرية الصرفية العربية في تحليلها للتركيب الصرفي على هذه المناهج الأساسية الثلاثة ، وإنما قَدَّمَتْ جملة أخرى من مناهج التحليل الصرفي ، فقد استخدم اللغويون العرب مناهج تُكَمِّل ما يخالف المناهج الأساسية لتحليلهم ، وهي مناهج العلامة والأوزان والجداول التصرفية ، كما استخدموا مناهج بديلة عن هذه المناهج الأساسية .

وتتمثل المناهج غير الأساسية للتحليل الصرفي فيما يلي :

---

(١) Ibid., p 224.

(٢) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 109.

(٣) Ibid., p. 107.

● **المناهج التكميلية :**

استخدمت النظرية الصرفية عدة مناهج تكميلية لبعض ما خرج على منهجَي العلامة والميزان الصرفيين الأساسيين ، وتتمثل هذه المناهج فيما يلي :

٤ - الاسمية :

يمكن تسجيل مثل هذا المنهج من خلال مراجعة ما تُقدِّمُه النظرية الصرفية العربية في تحليلها لأقسام الكلم التي عرفت باسم الجمع واسم المصدر واسم الفعل .

ويظهر ذلك من أن هذا المصطلح أو هذا المفهوم يستخدم عندما تتخلف الشروط اللازمة لإجراء العملية الصرفي كالجمع أو صوغ المصدر أو اشتقاق الفعل ؛ حيث يقال اسم جمع لما دَلَّ على الجمع وتخلَّفت عنه بعض شروط الجمع ، نحو :

- أن يَتَخلَّفَ المفرد الذي يمكن أن يكون الجمع قد أخذ منه نحو : قَوْم ونِساء وإبل ونحو ذلك مما لا واحد له من لفظه .

- أن يَتَخلَّفَ الوزن القياسي الذي يكون عليه جمع الواحد ، مثل : رَكْب وصَحْب .

ويفيد مفهوم الاسمية في مصطلح « اسم جمع » أن الصرفيين العرب قد جعلوا دلالة هذه الكلمات على الجمع من قبيل الوضع المعجمي ، أي من جهة أن اللغة وضعت لها ألفاظًا ، ولم تستمدها من المفردات بالعملية الصرفية المعروفة بالجمع .

كما يفيد مفهوم الاسمية هذا في مصطلح « اسم مصدر » ما يفيده في مصطلح « اسم الجمع » ؛ إذ يفيد أن اللغة قد وضعت ألفاظًا على معنى المصدر دون أن تكون بينها وبين أفعالها علاقة اشتقاقية قياسية . لاحظ ، مثلًا ، أن اسم المصدر « عطاء » الذي يقع على معنى المصدر « إعطاء » ، والذي يرتبط بالفعل المزيد بالهمزة « أعطى » لا يشتمل على هذه الهمزة الزائدة . أي أن مفهوم الاسمية قد جاء ليعالج مشكلة لفظية تتمثل في غياب همزة من بنية ما يدلُّ على المصدر .

٥ - منهج الإلحاق :

يوظف منهج الإلحاق في حالتين مختلفتين ، هما :

أ - الملحق بالمثنى أو بجمع المذكر السالم أو بجمع المؤنث السالم ، وهي مما ترد صياغتها عن طريق العلامة الصرفية . فالتثنية والجمع السالم للمذكر أو للمؤنث كل ذلك يصاغ عن طريق زيادة في آخره .

ويعني ذلك : أن مفهوم الإلحاق قد ورد لعلاج ما يخالف القواعد المنضبطة التي

يرصدها منهجًا العلامة الصرفي والميزان الصرفي ؛ حيث يقول اللغويون العرب بالملحق بالمثنى والملحق بجمع المذكر السالم والملحق بجمع المؤنث السالم مع ما ظاهره أنه من قبيل التثنية أو جمع التصحيح ، وليس ، في الحقيقة ، كذلك لتخلف بعض الشروط التي تضبط زيادة العلامة ، فزيادة علامة التثنية تستلزم وجود جذع تزيد عليه العلامة ، كما في رجل – رجلان ؛ ومِنْ ثَمَّ يُعَدُّ كلا وكلتا من الملحق بالمثنى لا من المثنى ، وكذلك الأمر فيما تزيد عليه علامة جمع التصحيح مما ليس له مفرد من لفظه ، أو مما فَقَدَ بعض شروط زيادة العلامة عليه ، يقول بعض النحاة في ذلك : « فما لا واحد له من لفظه ، أو له واحد غير مستكمل للشروط فليس بجمع مذكر سالم ، بل هو ملحق به فعشرون وبابه ، وهو ثلاثون إلى تسعين ، ملحق بجمع المذكر السالم ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ؛ إذ لا يقال عشر ، وكذلك أهلون ملحق به ؛ لأن مفرده ، وهو أهل ، ليس فيه الشروط المذكورة ؛ لأنه اسم جنس جامد كرجل ، وكذلك أولو ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ، وعالمون جمع عالم وعالم كرجل اسم جنس جامد ، وعليون اسم لأعلى الجنة ، وليس فيه الشروط المذكورة لكونه لما لا يعقل ، وأرضون جمع أرض وأرض اسم جنس جامد مؤنث ، والسنون جمع سنة ، والسنة اسم جنس مؤنث ، فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكر لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط » [1] .

ويعني هذا أن مفهوم الإلحاق يستخدم في إحدى حالات ، هي :

– غياب الجذع أو اللفظ الأصل الذي نصوغ منه الفرع ، كما في لفظَيْ كلا وكلتا ؛ إذ لا واحد لهما من لفظهما .

– امتناع تصريف اللفظ المصوغ منه كما في « هذان » و « اللذان » ؛ إذ الأصل فيهما البناء وعدم التصرف ؛ فليس لهما أن يثنيا صرفيًّا ، بل الأصل أن ترد التثنية عند طريق الجدول الصرفي ، بمعنى أن تضع اللغة للمثنى لفظًا منفصلًا عن لفظ المفرد مثلما وضعت للجمع لفظًا منفصلًا عن لفظ المفرد في نحو « هؤلاء » و « الذين » على الترتيب .

– تخلف الشروط اللازمة للصياغة ، كما في أهلون وعالمون مما ليس من قبيل العلم أو الوصف اللذين يجوز فيهما جمع المذكر السالم .

ب – الأوزان الملحقة بالرباعية ؛ حيث توصف الأوزان الزائدة التي تنقض مبدأ « كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى » لعدم اشتمالها على معانٍ زائدة تقابل ما زاد من الحروف .

---

(١) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، جـ ١ ، ص ٦٣ .

ولا يخفى أن منهج الإلحاق في هذه الحالة يكمل منهج الميزان الصرفي من جهة تفسيره الأوزان الطارئة التي يفترض ورودها ليلحق اللفظ بغيره في الوزن .

يعني كل ما سبق أن مفهومَي الاسمية والإلحاق كليهما قد جاءا ، بناء على ذلك ، في النظرية الصرفية العربية ليعالجا بعض مشاكل الصياغة أو الدلالة التي تخرج عن قواعد العلامة الصرفية أو قواعد الميزان الصرفي ، ومن ثَمَّ كان تصنيفهما ضمن المناهج التكميلية للمنهجين الأساسيين في الصرف العربي : العلامة والميزان الصرفيين .

٦ – منهج القلب المكاني :

يستخدم اللغويون العرب منهجًا ثالثًا ، هو منهج القلب ، في تحليلهم لبعض الألفاظ التي خرجت عن المنهج الأساسي المتمثل في الميزان الصرفي ، وذلك كما في :

– الألفاظ أيس وجاه وأشياء ... إلخ .

لا يخفى ما في هذه الألفاظ ونحوها من خروج عن قواعد الميزان ؛ إذ يتخلف عن الأول أَيِسَ ، مثلًا ، التصريفات الأخرى فليس له مضارع ولا مصدر ... إلخ ، كما أن ثمة مخالفة في اللفظ الثاني أشياء ، وتتمثل هذه المخالفة في امتناعها من الصرف مما اقتضى القول بقلبها عن شيئاء بوزن فعلاء لتكون مختومة بتاء تأنيث ممدودة اقتضت منعها من الصرف . أما المخالفة في أيس فتتمثل في كونها قد جاءت على التصحيح مخالفةً بذلك قواعد الإعلال التي تقضي بأن تُعَلَّ لِتَحَرُّكِ الياء وانفتاح ما قبلها .

إن القول بالقلب المكاني هو الذي يفسر عدم ورود تصريفات أُخرى للفعل الماضي أيس ، ويفسر امتناع أشياء من الصرف ، ويُسَوِّغ ورود أيس على التصحيح مع أن حقه الإعلال وفق قواعد الإعلال الخاصة .

● **المناهج البديلة :**

يستخدم اللغويون العرب جملة مناهج أخرى مخالفة للمنهجين الأساسيين اللذين يستخدمونهما في تحليلهما للتركيب الصرفي في العربية ، ومن هذه المناهج التي يستخدمونها بالإضافة إلى المنهجين الأساسيين والمناهج التكميلية ما يلي :

٧ - منهج الإعلال :

يستخدم اللغويون منهجَ الإعلال في تحليل بعض الألفاظ التي خرجت عن المنهج الأساسي المتمثل في الوزن الصرفي ، وذلك كما في نحو : إيمان ودعاء وقال ... إلخ .

لا يخفى أن في هذه الأمثلة خروجًا على قواعد صياغة الكلمة من حيث الأوزان ؛ إذ

يرد حرف معجمي في كل لفظ منها على نحو غير مُطَّرِد مع أن الأصل وضع جذر واحد في مختلف الأوزان لصياغة كلمات ذوات دلالات صرفية مختلفة .

ويعني ذلك : أن الجذر المعجمي الذي يستخدم في الأوزان الصرفية لكلمات هذه المجموعة ونحوها قد جاء متغيرًا بمعنى أن بعض حروفه يتقلب ، وذلك كما في ألف « قال » إذ ترد واوًا في المصدر « **قول** » والمضارع « **يقول** » ، وترد ياء في المبني للمجهول « **قيل** » ، وترد همزة في اسم الفاعل « **قائل** » ، مما يعني أن عين الكلمة حرف متقلب غير ثابت حيث يتردد بين الواو والياء والهمزة والألف .

وقد أخضع الصرفيون تَقَلُّبَ جنس هذا الحرف وأمثاله لجملة من القواعد الخاصة التي جمعوها تحت ما يُعْرَفُ بقواعد الإعلال في العربية ، فهي مِنْ ثَمَّ ، مجموعة قواعد لمعالجة بعض ما يخرج عن قواعد الميزان الصرفي .

٨ - منهج الإبدال :

يستخدم اللغويون بالمثل منهجَ الإبدال في تحليل بعض الألفاظ التي خرجت عن المنهج الأساسي المتمثل في الوزن الصرفي ، وذلك كما في نحو : ازدهر واصطبر ... إلخ .

ولا يخفى أن في مثل هذه الألفاظ خروجًا على قواعد صياغة الكلمة من خلال الوزن الصرفي كذلك ، إذ نجد حرفًا من حروف الزيادة الصرفية في كلمات هذه المجموعة يرد متغيرًا كذلك ؛ إذ ثمة دال لا تنتمي إلى حروف الزيادة الصرفية التي يجمعها الصرفيون في قولهم : سألتمونيها ، والدال ، كما لا يخفى ، ليس من حروف الجذر المعجمي الذي أخذت منه كلمة ازدهر . ونجد كذلك حرف الطاء في كلمة « **اصطبر** » ، وهو مما لا يُعَدُّ من حروف الزيادة الصرفية « **سألتمونيها** » ، كما أنه ليس من حروف الجذر المعجمي للكلمة اصطبر .

وقد قال اللغويون العرب بأن تاء الافتعال التي تُعَدُّ من حروف الزيادة الصرفية قد صارت دالًا وطاءً في الكلمتين وأشباههما .

وقد أَخْضَعَ الصرفيون تقلب تاء الافتعال هذا وأمثاله لجملة من القواعد الخاصة التي جمعوها تحت ما يُعْرَفُ بقواعد الإبدال في العربية ، فهي ، من ثَمَّ ، مجموعة قواعد ثانية لمعالجة بعض ما يخرج عن قواعد الميزان الصرفي .

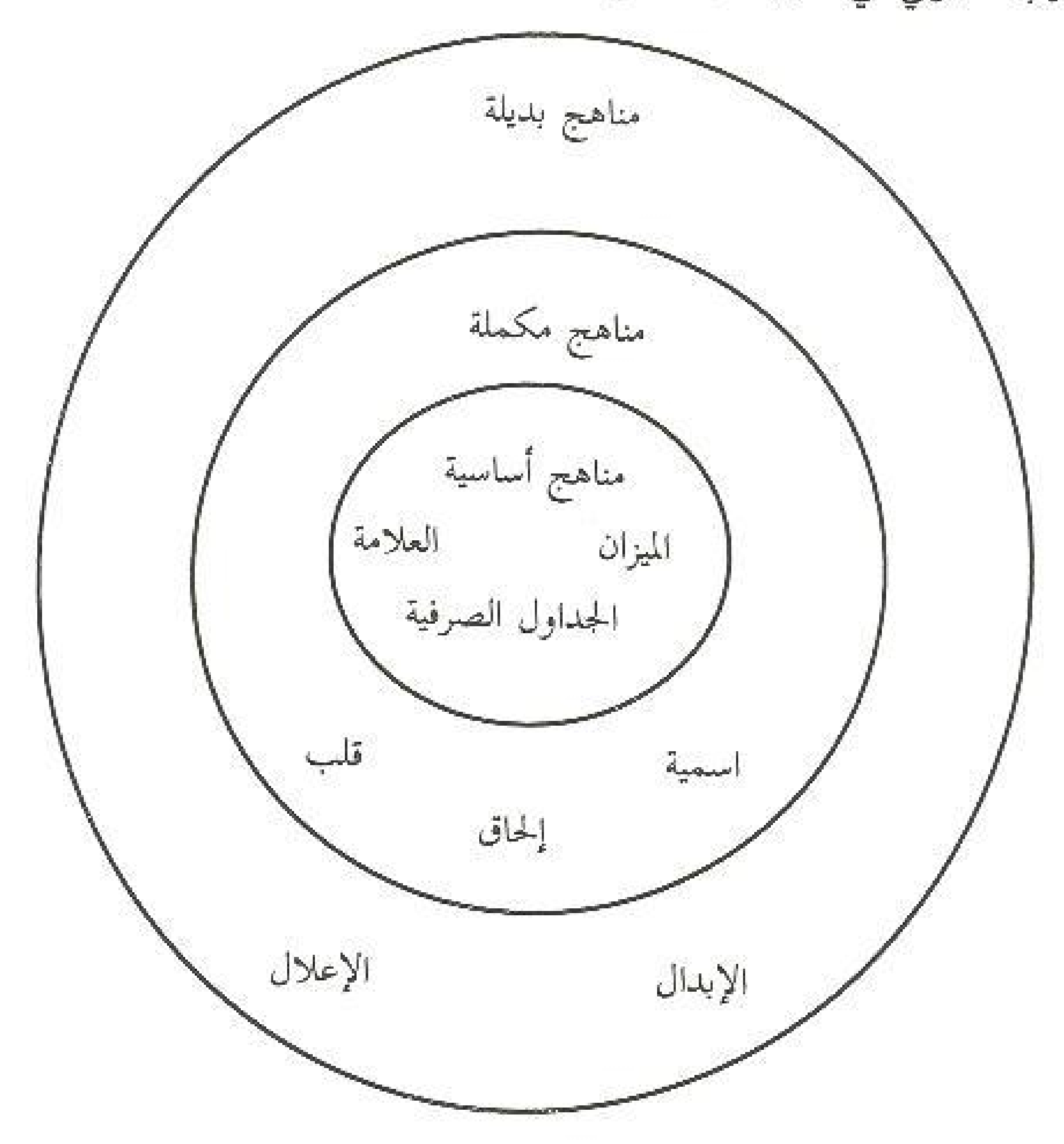
وبصفة عامة ، تختلف المناهج البديلة هذه عن المناهج التكميلية التي تَمَّ عرضها في المجموعة الأولى من مناهج التحليل الصرفي غير الأساسية فيما يلي :

- أن المناهج البديلة تمثل مناهج معترضة على المنهجين الأساسيين المتمثلين في العلامة والميزان الصرفيين تمنعهما من أن يقوما في اللفظ .

- أن هذه المناهج غير ذات صلة بمنهجَي العلامة أو الميزان ؛ إذ تخضع لقواعد مختلفة كلية عن قواعد الميزان الصرفي وهي القواعد الفونولوجية التي تحكم السلاسل الصوتية في العربية على نحو ما هو مقرر في قواعد الإعلال والإبدال .

ثالثا - البناء العام لمناهج التحليل الصرفي :

يفيد تأمُّل النماذج المختلفة التي استخدمتها النظرية الصرفية العربية في تحليلها للتركيب الصرفي في العربية أنها يمكن أن تُعرض وفق أصنافها في المخطط التالي :



(رسم ٩)

أما إذا عرضناها وفق أنماط التراكيب التي تحللها فإنها تتخذ موقفًا آخر ، إذ تكون

على النحو التالي :

– يرد **منهجا العلامة والميزان** في قلب الدائرة لتمثيلهما المنهجين الأكثر شيوعًا واستخدامًا لاستخدامهما لعموم التركيب ، أي مع الكلمات القياسية الأوسع ورودًا .

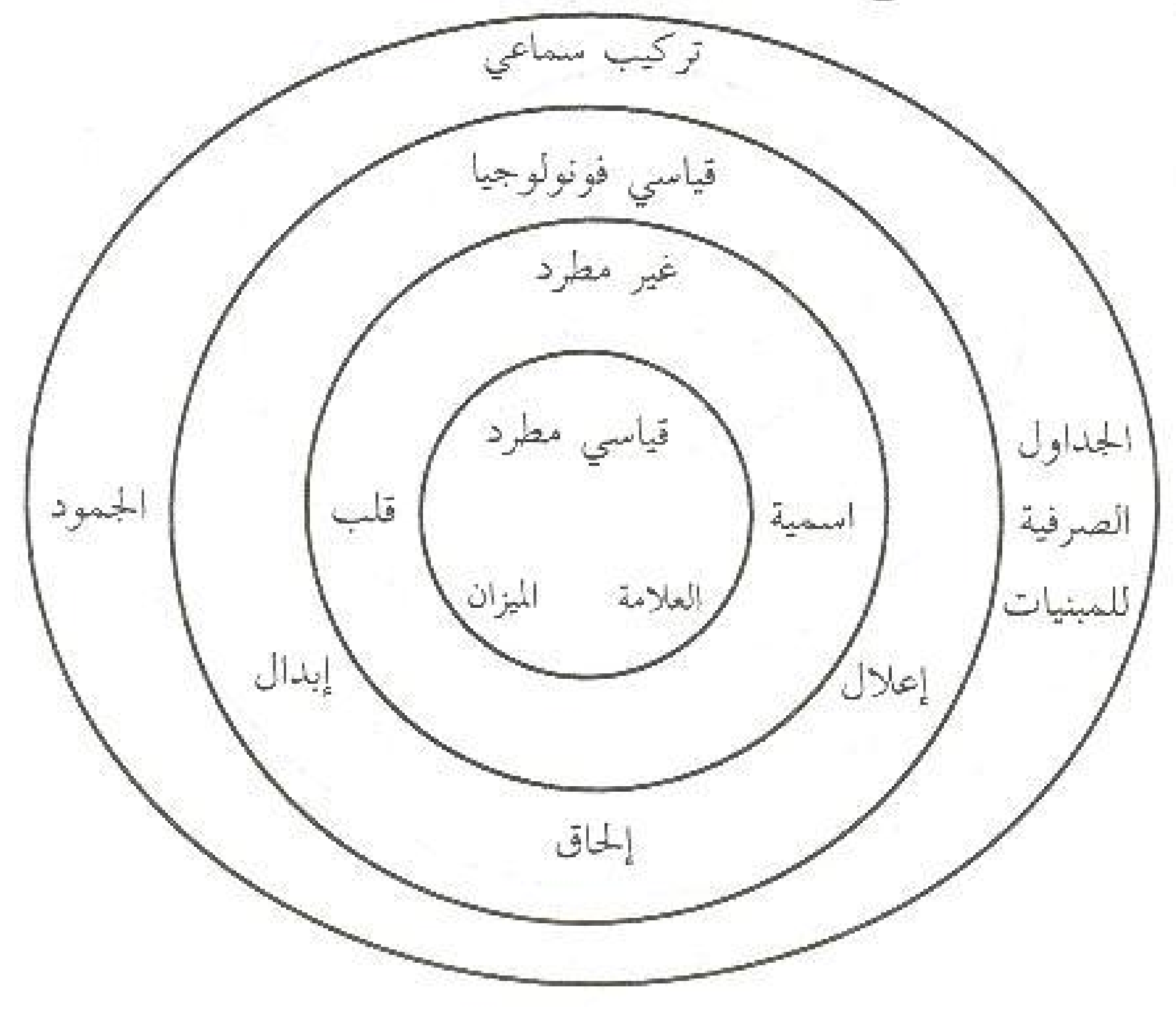
– يرد **منهج الجداول الصرفية** على هامش دائرة الصرف من جهة أنه يعالج الكلمات التي ليس لها طريق صرفي معين ، فلا تخضع لقواعد العلامة أو الميزان .

وينضاف إلى منهج الجداول الصرفية **منهج الجمود** ؛ إذ يقول الصرفيون بالجمود للجامد الذي لا تَحْكُمُ صياغَتُه قواعد صرفية معينة .

ويرد هامش حول قلب الدائرة يَضُمُّ : المناهج الصرفية التي تكمل المناهج الأساسية وهي **الاسمية والإلحاق والقلب** ، ويرد بعده **هامش المناهج الفونولوجية** الذي يَضُمُّ منهجَي **الإعلال والإبدال** .

ويرجع التفرق بين هذين النمطين غير الأساسيين إلى عدم خروج النمط الأول من إطار القواعد والقوانين الصرفية بخلاف الثاني الذي يعتمد على التفسير الفونولوجي .

ويمكن إعادة عرض مناهج التحليل وفقًا لهذا على النحو التالي :



(رسم ١٠)

خاتمة

يَتَمَثَّلُ أَهَمُّ ما ينتهي إليه هذا الفصل في مناقشته لنظريات الصرف التي تعالج ظاهرة التعدد والمناهج التي تعتمدها للتحليل فيما يلي :

أ - بيانه عدم اقتصار الدرس اللغوي على مجرد إثبات الأصالة والفرعية في اللغة ونفيهما عنها فقط ؛ إذ يَبَيَّنَ أن إثبات هذه الفكرة ونفيها قد جاء على صور ثلاث ، وهي :

- الصورة المقررة والشائعة في تراثنا اللغوي التي تجعل بعض الصيغ أصولًا لبعض ، وهي الصورة التي رجع إليها الدرس الغربي قبل نهاية المرحلة الوصفية .
- صورة لم يَقِفْ معها البحث اللغوي المعاصر ، وهو ما يجليه هذا البحث بشكل كبير ، وتتمثل فيما يقدمه ابن الحاجب من جعل الصيغ كلها فروعًا .
- الصورة المشهورة والمأثورة عن الدرس اللغوي الوصفي المبكر التي تقضي بأصالة كل الصيغ .

ب - طرحه لتصورين جديدين يمكن من خلالهما فهم ما يقوله ابن الحاجب من فرعية الصيغ اللغوية المختلفة . وقد تَمَثَّلَ هذان التصوران في :

- تصور الحَلْقِيَّة أو الدائرية في علاقة الصيغ بعضها ببعض ؛ وذلك لئلا يقوم الاعتراض بالدَّوْرِ .
- تصور الصيغة الأصلية صورة افتراضية تقترب من مفهوم المورفيم الذي يمثل صورة ذهنية مجردة تتحقق من خلال الألومورفات التي تمثل تحققاتها المادية .

ج - تحليله لظاهرة التعدد في اللغة وبيانه لأنظمتها الثلاثة التي تتحقق من خلالها ، وهي :

- فروع الوحدة اللغوية الواحدة .
- فروع العلاقة اللغوية الواحدة .
- أفراد الباب أو الحكم الواحد .

د - تقديم نماذج من تحققات ظاهرة التعدد في اللغة .

هـ - تصنيفه لأنظمة التعدد في اللغة إلى أُنظمة التفرع والتقابل والتشابه .

و - بيانه لمختلف تطبيقات الأصالة والفرعية وتصنيفه لها إلى تطبيقات صريحة «نموذج الأصل والفرع» وتطبيقات ضمنية غير أساسية ولا تحمل بشكل رئيسي

مصطلحي الأصالة والفرعية ، وإنما تحمل تفسيرات أخرى تسبق تفسير الأصالة والفرعية .

ز - تصنيفه للنماذج الضمنية غير الصريحة إلى نماذج صرفية تكميلية وأخرى فونولوجية بديلة .

ح - ربطه بين نظريات التراث اللغوي العربي ونظريات الدرس اللغوي المعاصر فيما يتصل بالظاهرة مع مقابلة النصوص بعضها ببعض .

ط - ربطه نظريات الدرس اللغوي التي تدرس التعدد بعضها ببعض على الرغم من عدم مناقشة الدرس اللغوي الحديث لارتباط هذه النظريات بعضها ببعض ؛ إذ تُقدَّم ، فيما أعلم ، كما لو كانت نظريات منفصلة بعضها عن بعض ، وكأنها لا تعالج ظاهرة واحدة على نحو متكامل أو متعاقب .

ي - بيانه لعدة أمور من أبرزها ما يلي :

- عدم مناسبة مفهوم المورفيم للغة العربية بسبب أنها ليست لغة إلصاقية تعتمد على اللواصق ، وإنما لغة تصريفية .

- وعي الصرفيين العرب بالعناصر الصرفية التي تتكون منها الكلمات ، حيث تحدثوا عن العلامات التي تُعَدُّ جزءًا من الكلمة .

- السبب الذي جعل الصرفيين العرب لا يَعُدُّونَ العنصر الدلالي الأصغر من الكلمة الوحدةَ الصرفيةَ الصغرى ؛ إذ يرجع ذلك إلى تَعَذُّر فصل بعض العناصر ذات الدلالة في الكلمة ، فلا يمكن ، مثلًا ، فصل الوزن الذي يعد دلالة صرفية عن غيره من عناصر الكلمة الأخرى .

- تفريق الصرفيين العرب بين التركيب على مستويي اللفظ والدلالة .

- تفسير تسمية اللغويين العرب للعلامة بهذا الاسم دون اللاصقة .

- وعي اللغويين العرب بغياب العلامة وتفريقهم بين غيابها حين يكون دالًا وغيابها حين لا يكون دالًا . وقد أكد البحث بذلك على أن الدرس الصرفي العربي قد قام على أدق التصورات اللغوية .

ك - تَلَمُّسه لمناهج التحليل الصرفي في الوجه العربي من النظرية الصرفية ، وقد تَبَيَّنَ لَهُ أنه يمكن تمييز ثلاثة نماذج في التحليل الصرفي استخدمها الصرفيون العرب ، وهي متضافرة فيما بينها للقيام بتحليل تراكيب الكلمات العربية . وقد سمى هذه النماذج الثلاثة بنموذج الجداول التصريفية ونموذج العلامة ونموذج الميزان الصرفي .

ل – عَرْضه لمناهج التحليل الصرفي التي عرفتها النظرية الصرفية في وجهها الغربي تراثيًا أو معاصرًا ؛ فقد بين من هذه المناهج ما يُعْرَف بنموذج الكلمة – التصريف Word - Paradigm WP - وما يعرف بنموذج الوحدة – الترتيب Item - Process IA ، وما يعرف بنموذج الوحدة – العملية Item - Arrangement IA .

م – موازنة هذه المناهج بما يقابلها من نماذج التحليل الصرفي في الدرس الصرفي الغربي .

ن – بيان ما يلي :

– حسن استنباط اللغويين العرب للنماذج الثلاثة وحسن توظيفهم لها ؛ إذ لم يستخدموا أيًا منها إلا فيما تقتضيه طبيعة التركيب الصرفي للكلمة العربية ووفاق ما تقتضيه الحاجة بلا زيادة أو نقصان .

– براعة اللغويين العرب في استنباطهم ثلاثة أنماط من الميزان الصرفي هي الميزان الصرفي العام ووزن الأوزان أو وزن العمليات الذي يتمثل في كل من صيغ منتهى الجموع وأوزان التصغير ؛ إذ يرجع استنباطهم لهذه الأنماط الثلاثة إلى حرصهم على أن يقوم كل واحد منها ببيان الجهات اللازمة دونما نقصان أو تزيُّد .

– اقتضاء الوزن الذي ترد عليه الكلمات في العربية ؛ ويمثل دالة صرفية لنموذج الميزان الصرفي ؛ حيث لا يمكن أن تقدم أوزان الكلمات من خلال نموذج آخر .

– كشْف الميزان الصرفي عن دقة اللغويين العرب في التمييز بين التغييرات الصرفية والتغييرات الفونولوجية .

– كفاءة الميزان الصرفي بانفراده دون غيره من نماذج التحليل الأخرى في التفريق بين العناصر الصرفية والعناصر النحوية في التراكيب اللغوية .

– كفاءة نموذج الميزان الصرفي في تَكَفُّلِهِ باستغراق تغييرات التركيب الصرفي للكلمات التي لا يستغرقها منهجا الجداول التصريفية والعلامة .

س – توزُّع التغييرات الصرفية التي ترد لتركيب الكلمات في العربية على مناهج التحليل الصرفي الثلاثة ، فخصص بنموذج الجداول التصريفية تغييرات المبنيات وبنموذج العلامة بعض تغييرات التصريف كالتثنية وجمع التصحيح وبنموذج الميزان البعض الآخر من تغييرات التصريف كجمع التكسير وتغييرات الاشتقاق .